جامعة مولود معمري –تيزي وزو–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التدخل الأجنبي لحل النّزاع في الدّول الفاشلة

–دراسة حالة "ليبيا" (2011–2020)–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصّص: دراسات متوسطية

إعداد الطلبة :

- مودر نبيلة
- لونيس صبرينة

إشراف الأستاذ:

د.ونوغي مصطفى

لجنة المناقشة:

–الأستاذة: تيباني وهيبة.....رئيسا

–الأستاذ: د.ونوغي مصطفى.....مشرفا ومقررا

-الأستاذ: بن بلعيد فريد.....مناقشا

السنة الجامعية:2017/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فالحمد لله الذي لا ينتهي فضله ولا عطاءه، الذي أهدانا الصحة

والعافية وأنار دربنا بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع.

وعملا بقول نبينا المصطفى "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وبعد،نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى:

أستاذنا ومؤطرنا "الدكتور مصطفى ونوغي" الذي زخر جهدا لتوجيهنا أثناء القيام بهذا العمل المتواضع.

كافة الأستاذة وإدارة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة مولود معمري –بتيزي وزو– على ما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة.

وكل الشكر إلى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل.

شكرا

إهداء

بسم الله الّرحمان الّرحيم

يقول الله تعالى: ﴿وقضى ربّك أن تعبدوا إلاّ إيّاه وبالوالدين إحسانًا﴾

إلى من غرس في قلبي الأمل ودفعني على العلى دون كلل أو ملل... تاج رأسي وفخري أبي الغالي.

إلى من أفاضت علّي حبها وحنانها في دروب حياتي...أمي الحبيبة.

إلى من جعلوا حياتي بحبهم نورا فغدت أيامي في قربهم بهجة وسرورا إخوتي

إلى التي كانت جزءا من فؤادي... صديقتي ورفيقة دربي "نبيلة".

.

صبرينة

إهـــداء

إلى من لا يكمن للكلمات أو توفي حقهما

إلى من لا ينمك للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والديّ العزيزين أدمهما الله لي.

إلى إخوتي وأخواتي، بالخصوص أخي الأكبر "طارق"

إلى عائلتي الصغيرة، زوجي "زهير" الذي ساندني طيلة الفترة الدراسية،

وبالخصوص ابني "سعيد"

إلى زميلتي "صبرينة"

إلى كل طلبة قسم العلوم السياسية، دفعة 2016-2017

إلى كل من سقط من قلمي سهوا

نبيلة

خـطّة البحث

مقدّمة

الفصل الأول: الإطار النظري للتدخل الأجنبي

المبحث الأول: مفهوم التدخل الأجنبي

المطلب الأول: تعريف التدخل الأجنبي

المطلب الثاني: علاقة التدخل الأجنبي بالمفاهيم المشابهة

المطلب الثالث: مشروعية التدخل ومبدأ عدم التدخل

المطلب الرابع: التطور التاريخي للتدخل الأجنبي

المبحث الثاني: أنواع التدخل الأجنبي

المطلب الأول: صور التدخل الأجنبي

المطلب الثاني: التدخل الأجنبي من حيث شكل وأهداف التدخل

المطلب الثالثك دوافع وأسباب التدخل

المبحث الثالث: التدخل الأجنبي في منظورات العلاقات الدولية

المطلب الأول: تحليل عملية التدخل في المنظور التعددي

المطلب الثاني: تحليل عملية التدخل في المنظور الواقعي

المطلب الثالث: تحليل عملية التدخل في المنظور البنائي

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: المكانة التاريخية والجيوإستراتيجية لليبيا

المبحث الأول: التطور التاريخي للنظام السياسي الليبي

المطلب الأول: النظام السياسي الليبي قبل وأثناء الاستعمار الإيطالي

المطلب الثاني: ليبيا في العهد الملكي

المطلب الثالث: الجغرافيا السياسية والاقتصادية لليبيا

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد معمر القذافي

المطلب الأول: المؤسسات السياسية الليبية

المطلب الثاني: التوجهات الخارجية للنظام السياسي الليبي

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الليبية على المستوى الدولي

المبحث الثالث: الأزمة الليبية

المطلب الأول: العوامل المغذية للازمة الليبية

المطلب الثاني: مسار الأزمة الليبية 2011

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الليبية

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: تداعيات التدخل الأجنبي على الأزمة الليبية

مقدمة الفصل

المبحث الأول: أسباب التدخل الأجنبي في ليبيا.

المطلب الأول: الأسباب السياسية والتاريخية للتدخل الأجنبي في ليبيا.

المطلب الثاني: الأسباب الإنسانية والقانونية للتدخل الأجنبي في ليبيا

المبحث الثاني: المواقف الدولية من التدخل الأجنبي في ليبيا

المطلب الأول: موقف الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن

المطلب الثاني: موقف الدول العربية

المطلب الثالث: موقف الدول الغربية.

المطلب الرابع: نتائج التدخل الأجنبي في ليبيا.

المبحث الثاني: مستقبل الأزمة الليبية بعد التدخل الأجنبي.

المطلب الأول: سيناريو قيام حرب أهلية وتقسيم ليبيا:

المطلب الثاني: سيناريو استمرار الوضع القائم.

المطلب الثالث: سيناريو تردي الأوضاع بعد الأزمة.

المطلب الرابع: سيناريو الحل السلمي للأزمة.

خلاصة الفصل

خاتمة

قائمة المراجع

مقدّمة

مقدمة:

عرف العالم منذ القدم علاقات دولية مختلفة، إذ مرّ بتطورات مختلفة ومتباينة فهذه العلاقات اتسمت بطابعها السلمي حيث نجد ما يسمى بالتدخل لغرض إحداث تغيرات للوضع القائم وكذا ما يعرف بحماية حقوق الإنسان، أما بالنسبة للطابع العدائي حيث تستعمل القوة وذلك بإعلان الحروب وإقامة الجرائم والإبادات...

ومصطلح التدخل يعود حقيقتا إلى القرن 19 وذلك لتدخل لدول الأوروبية في الدول العثمانية، ولبنان والبلقان وغيرها، وهذا يفسر لنا أن ظاهرة التدخل لم تظهر مع الربيع العربي بل هي أقدم وأبعد من ذلك.

وفكرة التدخل تطورت مع مرور العقود، إذ أصبحت مقننة ومسطرة بالخطوط العريضة في الدساتير المشرعة، وعند الحديث عن القانون نذكر القرارين الأمميين الملمين على موضوع حقوق الإنسان ومبدأ عدم التدخل الدولي وغيرها من الشعارات التي وضعت بغرض تحقيق مصالح الدول العظمى وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في قمة الدول الطامعة التي تتكلم عن حماية حقوق الإنسان وتسعى وراء الدول المتدخل فيها لتحقيق مصالحها فقط.

وهذا ما يفسر كل التدخلات التي جرت في البلدان العربية مثل: تونس، سوريا، العراق، ليبيا، التي عانت ولا تزال تعاني من هذه الدول الجامعة فالتدخلات الدولية إنسانية كانت أم عسكرية فهي سائرة في نفس الفلك وهذا ما يترجم لنا حجم الجرائم القائمة، بالإضافة إلى الدول التي أصبحت رمادا إثر قذائف الرشاشات الدول التي تتحدث باسم حماية والحفاظ على السلم والأمن الدوليتين.

وفي الحقيقة تبقى دول ترغب في استمرار الأوضاع المزرية خصوصا في الدول العربيّة، إذ تبقى ليبيا تعاني من الدمار والتقهقر الأمني والسياسي.

1-التعريف بالموضوع:

عرفت العشرية الأخيرة من القرن العشرين تحولا جذريا في مفاهيم السياسة الدولية، بفعل انهيار الكتلة الاشتراكية وظهور الكتلة الغربية كقطب مهيمن على الساحة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين أهم المفاهيم التي بدأت تبرز بقوة هو مفهوم التدخل في شؤون الدول الذي أخذ منحى جديدا تختلف فليه المبررات والأسباب وحتى الوسائل عن تلك التي كانت تمارس في السباق، والتي كانت في الطالب تدخلات عسكرية بقصد الاحتلال.

لكن في الوقت الحاضر اتخذ التوجه الدولي منحى التعاون بين الدول للقضاء على المشاكل المهددة للإنسانية، وتحقيق الاستقرار والأمن والسيادة للجميع، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عرف العالم تحولات جديدة في مسار العلاقات بين الدول ما سمح بعودة التدخلات العسكرية المباشرة.

إذ تعتبر ليبيا من بين دول العالم التي استردت سيادتها حديثا بعد الاستقلال الذي قام على إثره نظام حكم ملكي بزعامة الملك إدريس السنوسي"، اعتمد فيه على تكريس الحكم الفردي الذي جعله لم يدم طويلا، إذ عرفت ليبيا انقلابا على الحكم الملكي، من طرف مجموعة من ضباط الجيش في سنة 1969. لتصبح ذات نظام جمهوري بزعامة العقيد معمر القذافي كقائد ومحرّر للبلاد، لتعرف التوجيهات الجماهيرية بعد ذلك مجموعة من العداءات والخلافات مع الدول المجاورة، مما أدخل ليبيا في دوامة من المشاكل وخاصة مع الدول الأجنبية إذ اعتبرت هذه الأخيرة ليبيا ونظامها السياسي خطر وعدو لها في المنطقة.

وقد مهدت عدّة أسباب للتدخل الأجنبي في ليبيا التي تعتبر كدولة فاشلة منها قضية لوكربي المشروع النووي، وشخصية معمر القذافي المعادية للغرب...إلخ، وبهذا استغلت

الدول الغربية الأحداث التي وقعت في العديد من الدول العربية أو ما يسمى بالربيع العربي للإطاحة بنظام الحكم في ليبيا، وهذا ما أعطى المبرر لهذه الدول للتدخل تطرق ثالث في الأزمة مما جعل الأحداث تأخذ اتجاه عنيف أدى إلى سقوط نظام معمر القذافي بمساعدة الدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن حلف الناتو.

2-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها يعالج إحدى أهم القضايا في العلاقات الدولية، والتي أحدثت الكثير من الجدل بين الباحثين والمحللين، ويمكن تباين أهمية الموضوع من خلال:

- كون ليبيا وحدة من مجموعة إقليمية هي المغرب العربي، وأن الأحداث التي حدثت وتحدث في ليبيا ليست فقط خاصة بليبيا وتمسها هي فقط إنما تمس دول المنطقة ككل.
- كون النظام السياسي الليبي مخالف لجميع الأنظمة السياسية في المنطقة بل والعالم، مما يجعله يستحق الدراسة لفهم وتفسير العلاقة بين طبيعة النظام وأسباب التدخل.
- كون ليبيا لها حدود مع الجزائر وأمنها من أمن الجزائر بحكم الجوار.
- كون ليبيا أغنى دولة في المجال الاقتصادي خاصة أنها تملك آبار نفطية هائلة مما جعلها تجلب أطماع القوى الكبرى.

3-مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الذاتية:

- الرغبة والميول في دراسة التدخلات الأجنبية في دول العالم الثالث، وخاصة دراسة الحالة الليبية، باعتبارها دولة فاشلة.
- الرغبة فلي دراسة النظام الليبي وشخصية العقيد معمر القذافي التي أدت إلى تأزم الأزمة ودخولها مرحلة التدويل والتدخل.

المبررات الموضوعية:

- كون الدراسة جاءت في فترة ما يسمى بالربيع العربي الذي شهد سقوط العديد من الأنظمة الشمولية والاستبدادية في المنطقة العربية بما في ذلك النظام الجماهيري في ليبيا.
- قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت التدخل الأجنبي في ليبيا وذلك لحداثة الموضوع وجديته.
- خصوصية الحالة الليبية وذلك لتعقيد المراحل التي مر بها التدخل الأجنبي والدور الذي لعبه الإعلام في تبرير التدخل الذي قام به الحلف الأصلي في المنطقة، إضافة إلى الاختلافات الكبيرة التي فتحها موضوع التدخل في ليبيا على الساحة الدولية والمحللين السياسيين.

4-أهداف الدراسة:

- إبراز المفاهيم المتعلقة بال تدخل الأجنبي وتتبع المراحل التاريخية التي مر بها هذا المفهوم وأهم المنظورات التي تناولت ظاهرة التدخل الأجنبي.

- الكشف عن العلاقة بين الأحداث والمتغيرات السياسية التي عرفها النظام السياسي في ليبيا ورصد المراحل التاريخية التي مر بها التدخل الأجنبي في ليبيا منذ قضية لوكربي.
- الوصول من خلال الدراسة إلى وضع التصورات والسيناريوهات المحتملة لمستقبل الوضع الليبي بعد التدخل الأجنبي لحلّ النزاع وتسوية الأوضاع.

5-إشكالية الدراسة:على ضوء ما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية:

إلى أيّ مدى يساهم فشل ليبيا في إدارة أزمتها الداخلية في التدخل الأجنبي؟

6-التساؤلات الفرعية: وتندرج تحت الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

- ما هو مفهوم التدخل الأجنبي في العلاقات الدولية؟
- هل التدخل الأجنبي في ليبيا كان لحلّ النزاع أم كان نتيجة لتوفر مصالح وأهداف استراتيجية؟
- إلى أي مدى ساهم التدخل الأجنبي في تغذية الاحتجاجات في ليبيا وإسقاط نظام القذافي؟
- ما هو مستقبل الأزمة الليبية بعد التدخل الأجنبي؟

7-فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. إذا كان النظام الليبي نظاما قمعيا فإن ذلك سوف يؤدي إلى دخوله في أزمات تساهم في انتشار الفوضى وانتشار الممارسات التي تستدعي التدخل الخارجي.

2. كلما كان التدخل في شؤون الداخلية للدول ذو طابع جماعي، كلما أدى ذلك إلى غياب المصالح الفردية وتحقيق أهداف إنسانية.
3. إذا كان التدخل الأجنبي في ليبيا يهدف إلى إسقاط النظام السياسي القائم، فإن ذلك سيؤدي إلى دخول ليبيا في حالة فوضى وعدم استقرار سياسي.

8-حدود الدراسة

تم ضبط الحدود الزمنية والمكانية للدراسة على النحو التالي:

الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة المنطقة العربية المشكلة من 22 دولة تشترك في التاريخ، الدين، الثقافة، اللغة، أطلق على هذه المنطقة الوطن العربي، غالبية هذه الدول ما زالت تعاني منذ استقلالها إلى غاية اليوم العديد من الصراعات الداخلية والسياسية، على غرار الدولة الليبية التي نحن بصدد دراستها.

الحدود الزمنية: ارتبطت الدراسة بالفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 إلى 2020، وهذه الفترة تحمل الكثير من الدلالات ذات صلة بموضوع بحثنا، فهي الفترة التي شملت الانتفاضات العارمة التي شهدتها معظم الدول العربية، وهي الفترة التي لاحظنا فيها تنامي تدخل الدول الأجنبية في الشؤون العربية باسم حماية حقوق الإنسان وصل إلى حد التدخل العسكري.

9-المقاربة المنهجية: اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج التالية.

- **منهج دراسة الحالة:** وذلك في الفصل الثالث من خلال دراسة التدخل الأجنبي في الحالة الليبية.
- **المنهج الاستقرائي:** وذلك من خلال استقراء الأسباب السياسية للتدخل في ليبيا في الفصل الثالث، ومحاولة تحديد أهم السيناريوهات الممكنة في ليبيا بعد التدخل.

- **المنهج التاريخي:** الذي استخدمناه كمنهج مساعد من خلال تصد التطورات التاريخية لمفهوم التدخل الأجنبي في الفصل الأول، والتطّرق إلى مختلف التعريفات للتدخل الأجنبي، وكذا من خلال تبيان التطور التاريخي الذي مرّ به النظام السياسي في ليبيا وأهم المحطات التاريخية التي عرفها.

10-الإطار النظري:

1. **النظرية الواقعية:** تدخل حلف الناتو وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القاضي باستعمال القوة الصلبة الردعية، لإيقاف العنف الممنهج الممارس من قبل الزعيم القذافي إزاء الشعب (المدنيين).
2. **النظرية النقدية الأمنية:** تبرير التدخل العسكري لحلف الناتو من أجل إعادة بناء الدولة الليبية من أجل تكريس كرامة المواطن الليبي والسماح له بتقرير مصيره وممارسة حقوقه المتعلقة في كنف ديمقراطية تشاركية.

11-أدبيات الدراسة:

رغم أن موضوع التدخل الأجنبي في ليبيا من المواضيع الجديدة والمتداولة التي لازال يدرسها باحثوا العلوم السياسية والعلاقات الدولية من أبرز الدراسات التي أسست للموضوع:

1-دراسة للباحث "محمد يعقوب عبد الرحمن" الموسومة التدخل الأجنبي للعلاقات الدولية:

استهدف الباحث في كتابه هذا أثر المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة على مبدأي السيادة وعدم التدخل، وأكد على أن الوصول إلى السيادة المطلقة من المسائل الصعبة في ظل المتغيرات الراهنة في العلاقات الدولية، وضح سعي الدول الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف التدخل في إطار سياستها الخارجية، وذلك لتحقيق مصالحها والحصول على مكاسب سياسية، ويخلص الباحث في هذه الدراسة إلى أن التدخلات

العسكرية وخاصة منها الإنسانية، يجب أن تكون في إطار أمم المتحدة من خلال مجلس الأمن وتحت إشرافه المباشر[1].

2-دراسة للباحث "عماد الدين عطاالله ومحمد"، الموسومة "التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام":

أشار الباحث في دراسته إلى الحالات التي تّم فيها التدخل استخدام القوة العسكرية منذ الدولة العثمانية وصولا إلى كوسوفو، ثم ينتقل إلى دراسة نظرية للتدخل العسكري في القانون الدولي، وأشار إلى أن التدخلات التي تم فيها القوة العسكرية الأحادية حملت معها مصالح سياسية، وهذه الدراسة تميز بين التدخلات ذات الأغراض الإنسانية والمساعدات الإنسانية، إذ يحصر الباحث التدخلات الإنسانية في تلك التي تتم بشكل عسكري من أجل رفع الانتهاكات وضمان حقوق الإنسان[2].

3-دراسة للباحثة "ليلى نقولا الرحباني"، الموسومة "التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل":

بينت هذه الدراسة مسار التطور التاريخي لمفهوم التدخل وأسباب وذرائعه في إطاره النظري بالنسبة لمدارس العلاقات الدولية المختلفة، كما تم التطرق والإشارة في هذه الدراسة إلى تطبيقات حياة التدخل العسكري منذ بداية التسعينيات وخاصة منها التي حدثت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مثل التدخل في العراق، وجورجيا ودارفور، حيث ركّز الباحث على تأثير نتائج تراكمية للمناقشات مجلس الأمن الدولي على تطور مفهوم التدخل ووصل الباحث في نهاية الدراسة إلى السيناريوهات الممكنة لممارسة التدخل في المستقبل على ضوء

[1]- محمد يعقوب عبد الرحمن، **التدخل الأجنبي في العلاقات الدولية"**، أبو ظبي: مركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.

[2]- عماد الدين عطا الله المحمد، **التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة، 2007.

فشل التدخلات الأمريكية وتوجه إدارة الرئيس "باراك أوباما" إلى الانسحاب من العراق وأفغانستان[1].

4-مذكرة ماجستير، الموسومة "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، للطالب "علاء الدين زردومي" المناقشة بجامعة محمد خيضر "بسكرة" عام 2013:

انطلق الطالب في هذه المذكرة من فرضية أنّ نظام القذافي كلّما كان قمعيا وتسلطيا كلّما ساهم في انتشار الفوضى وإعطاء الفرصة للتدخلات العسكرية، وبالتالي هذه المذكرة مثّلت نقطة تقاطع أساسية مع موضوع بحثنا[2].

5-مذكرة ماجستير، الموسومة "الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالات ليبيا 2011-2013" للطالب "صادق حجال"، المناقشة بجامعة الجزائر -3- عام 2013:

حاول الطالب في هذه المذكرة تفسير العلاقة بين الدولة الفاشلة والتدخل الإنساني في المنطقة العربية وللتوضيح أكثر اعتمد الطالب على دراسة حالة دولة عربية التي هي ليبيا[3].

12-تبرير الخطة: شملت دراستنا للموضوع ثلاث فصول رئيسية:

تضمن الفصل الأول الإطار النظري للتدخل الأجنبي حيث تطرقنا فيه لمفهوم التدخل الأجنبي ومختلف التعاريف القانونية والسياسية له والمفاهيم المشابهة له مثل الردع والحرب والعدوان، والتطّور التاريخي للتدخل الأجنبي، كما تطرقنا إلى أنواع التدخل الأجنبي سواء من حيث الصور (مباشر، غير مباشر) أو من حيث الشكل (فردي أو جماعي، صريح

[1]- ليلى نقولا الرحباني، **التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل**، دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.
[2]- زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، 2012-2013.
[3]-صادق حجال، **الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011-2013**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إقليمية 2013-2014.

أو ضمني، سياسي أو دبلوماسي، عسكرية وغير ذلك من الأشكال أو من حيث الدوافع (إيديولوجية، اقتصادية، عسكرية، إنسانية)، كما تطرّقنا إلى التدخل والأساليب التي يتم من خلالها شرعية التدخل وكذا مبدأ عدم التدخل والأسس التي يقوم عليها هذا المبدأ، وصولا إلى المنظورات التي حلّلت التدخل الأجنبي في العلاقات الدولية باختلاف توجهاتها وتفسيراتها للعملية التدخلية، وذلك من خلال دراسة المنظور التعددي والمنظور الواقعي والمنظور البنائي، وتفسر كل منظور للتدخل بصورة مغايرة انطلاقا من معطيات كدوافع والأسباب والأهداف.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى المكانة الجيواستراتيجية لليبيا، بحيث تم التركيز على الأحداث التاريخية التي رسمت ملامح النظام السياسي الليبي وخاصة في العهد الملكي الذي يعتبر الميلاد الفعلي لأوّل دولة ليبية مستقلة بنظام حكم ملكي وراثي، إضافة إلى المقومات الجغرافية التي تملكها ليبيا من موقع جغرافي، إلى جانب المقومات الاقتصادية ودراسة النفط وموقعه في الاقتصاد الليبي. إذ يلعب النفط دورا كبيرا في التعاملات الاقتصادية الدولية مما يجعل ليبيا مرصد للاستثمارات الأجنبية الضخمة في هذا المجال وصولا إلى الأزمة الليبية وأسبابها كواجهة للتدخل الأجنبي في ليبيا.

أمّا الفصل الثالث والأخير حاولنا تحليل التدخل الذي عرفته ليبيا من خلال التطرّق إلى الدوافع والأسباب للتدخل في ليبيا، سواء كانت تاريخية مثل أحداث لوكربي والمشروع النووي الليبي أو سياسة من خلال طبيعة النظام ومواجهة الأزمة، أو كانت هذه أسباب قانونية متعلقة بالقرارات الأممية والعربية والأوروبية أو لأسباب إنسانية متعلقة بالانتهاكات الإنسانية التي عرفها الشعب الليبي من خلال ممارسات النظام القمعية ضده، إضافة إلى الأسباب والدوافع الاقتصادية التي يمثل فيها النفط والثروة النفطية التي تملكها ليبيا الدافع الأساسي لتحرّك الدول للتدخل في ليبيا من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية فيها،

كما تطرقنا إلى طبيعة العملية التداخلية من خلال دراستنا للأطراف التدخل الأجنبي في الدور الذي لعبه الحلف الأطلسي في هذه العمليات من خلال المراحل التاريخية التي مرّ بها التدخل الأجنبي في ليبيا والنتائج التي حققها هذا التدخل سواء في الجانب السياسي أو الجانب الاقتصادي بالإضافة إلى دراستنا للمواقف الدولية من التدخل الأجنبي في ليبيا بالارتكاز على مواقف الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى جانب مواقف الدول الكبرى (الصين وروسيا) وصولا في الأخير إلى سيناريوهات الأزمة الليبية بعد التدخل الأجنبي فيها، التي قمنا بتحديدها في أربع سيناريوهات أولها سيناريو الحرب الأهلية والثاني هو سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية والتدخل الثالث فهو سيناريو تردي الأوضاع أّما السيناريو الرابع هو سيناريو تسوية الأوضاع والوصول إلى الحل السلمي.

13-صعوبات الدراسة:

صعوبة الموضوع أساس تكمن في كونه موضوع على لسان الكثير من الباحثين، فقلة المراجع الأكاديمية عرقلة كثيرا عملية البحث، خاصة فيما يتعلق بالأهداف والمراحل التي مرّ بها التدخل الأجنبي في ليبيا، هذا في مقابل العديد من الكتابات الغير واضحة التي تتناول الأطروحات والآراء الإيديولوجية التي لا تعبر إلا عن وجهات نظر أصحابها حول موضع الأزمة الليبية والتدخل الأجنبي في ليبيا، مما عرقل عملية البحث وجعل الباحث يجد صعوبة في انتقاء الأفكار والمعلومات ذات المصداقية والعلمية البعيدة عن الذاتية والإيديولوجية والإعلامية.

14-تحديد المفاهيم:

من أجل الدراسة قمنا بالاعتماد على مجموعة من المفاهيم الأساسية:

- **التدخل الأجنبي:** هو عمل إرادي ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية (دولة، منظمة دولية) مستخدمة وسائل الإكراه السياسية بدءًا من أبسط الأشكال الحرب، كالحرب النفسية مرورا بالدبلوماسية، فالاقتصادية ونهاية بالعسكرية، وقد يكون الغرض منها إحداث تغيير جزئي أو كلّي في تركيبة البنية السلطوية في هذه الدولة، أو تحويل مجرى نزاع داخلي في دولة ما لمصلحة السلطة الداخلية أو بعض رعاياها...إلخ بما يخدم مصالح الدول المتدخلة[1].
- **النزاع:** يعّو النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح، فهو وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرفية، لغوية، دينية،...إلخ تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك[2].
- **حلّ النزاع:** تطبق عبارة "حلّ النزاع" على كل أنواع الجهود المشتركة والمحاولات المتعمدة الهادفة إلى التقليل من خطر الحرب، وإلى التخفيف من الخصومات والنزاعات بين الأطراف وإلى توسيع إمكانيات الصداقة والسلام وبناء الثقة[3].
- **الدولة الفاشلة:** إذ كانت الدولة تعني كيان سياسي وإطار متكاملا لوحدة المجتمع ومنظما له، بحيث تعلو إرادة الدولة فوق إرادة الجماعات والأفراد من خلال امتلاك سلطة ذات سيادة إصدار القوانين واحتكار وسائل الإكراه الشرعي بواسطتها تسهر على تطبيق مجموعة من الوظائف وتطبيق القانون وكذا تحقيق المصالح

---

[1]- محمد يعقوب عبد الرحمان، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004.

[2]- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985، ص140.

[3]- حماد كمال،**النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، ط1، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص72.

والأهداف،وإذا كانت الدولة المتماسكة أو القابلة للحياة هي التي تستطيع أن تؤمن مستوى لائقا من الخدمات كالخدمات الصحية والتعليمية لشعبها، كما تكون قادرة على الحفاظ على القانون والتظلم فإن الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعاني غياب للمؤسسات وغير قادرة لا على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها ولا على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي، وحكومتها غير شرعية هذه الحكومات لا يهمها تحقيق التنمية الاقتصادية ولا العدالة الاجتماعية[1].

- **دراسة حالة:** دراسة الحالة عبارة عن وضعية إشكالية قد تكون خيالية افتراضية أو واقعية تنصب على دراسة مجموعة من الظواهر والأشياء والتصورات والنظريات والعوامل داخل سياق معين، وتعتبر دراسة الحالة من أبرز الأدوات التي تساعد الباحث على جمع معلومات شاملة واستحصال قدر أكبر من المعطيات لدراسة الحالة قيد الدراسة سواء في المجال النفسي أو الاجتماعي أم التربوي من أجل اتخاذ قرارات صائبة لمعالجة ظاهرة ما. وتجيب دراسة الحالة عن الأسئلة التالية: ماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟[2].

[1]- صادق حجال، **الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية: دراسة حالة ليبيا**، 2011-2013، مذكرة الماستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص10.

[2]- فيض القلم، **تعريف دراسة حالة**، علم النفس مأخوذ من: https://9alam.com

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدخل الأجنبي

عرفت العلاقات الدولية منذ القدم ظاهرة التدخل الأجنبي أو التدخل الدولي الذي يعد من المفاهيم التي أثارت ومازالت تثير الجدل الواسع إذ ارتقى هذا المفهوم إلى أبعد ما كان عليه سالفا إبان الحرب الباردة الفترة التي ظهر فيها ميثاق الأمم المتحدة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وسمو احترام حقوق الإنسان.

لكن بعد هذه الفترة عرف المصطلح مكانة أكبر بسبب التدخلات الهائلة التي عرفها المجتمع الدولي ومع ذلك يبقى هذا المفهوم من أكثر المفاهيم الصعبة للتدقيق فهو يمثل انعكاسا لعلاقات القوة في النظام الدولي ويتطلب البحث في التطور التاريخي له كمصطلح او كعملية إضافة إلى التدقيق في الجوانب والصور الكثيرة التي تتخذها هذه العملية والمحركات والدوافع التي قد تجعل الدول أو الأطراف من غير الدول تقوم به هذا من جانب ومن جانب أخر كيف تقوم كل مدرسة من مدارس العلوم السياسية بتحليل هذا المصطلح وتفسيره ومنه فالهدف الأساسي من هذا الفصل هو التطرق إلى مفهوم التدخل باختلاف التعاريف والاتجاهات التعريفية وعلاقة المفهوم بالمفاهيم المشابهة له ومبدأ عدم التدخل وتطوره التاريخي وأنواع التدخل وكيف قامت كل مدرسة من مدارس العلوم السياسية بدراسة هذه العملية.

المبحث الأول

مفهوم التدخل الأجنبي

تعرفه السياسة العالمية أنه ذلك التقهقر بين الحرب والسلم والصراع، إذ يعود هذا انعكاسا على العلاقات الدولية باعتبار يدرس سلوكات وأفعال الدول، عبر الظواهر الدولية التي من بينها "التدخل الأجنبي أو التدخل الدولي ومن هنا سندرس هذا المصطلح بالتطرق إلى المفاهيم المتعلقة به وتطوره كمصطلح وكيفية العمل به.

المطلب الأول

تعريف التدخل الأجنبي

يصطدم مصطلح التدخل الأجنبي في حقل العلاقات الدولية بالغموض والالتواءات وهذا يعود إلى طريقة أو نوعية استخدامه وهذا بطبيعة الحال يستصعب تحديد مفهوم التدخل، حيث استخدم كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية لوصف تلك التفاعلات الدولية، وحتى لو اعتبر مفهوم التدخل من المفاهيم القديمة إلا أنه لقي اختلاف من قبل الباحثين في العلاقات الدولية لوضع مفهوم تام. منه نجد من يربط التدخل بأنه سلوك يصدر عن الوحدة السياسية إذ يستهدف التأثير في البيئة الدولية، أما البعض الأخر فيربط مفهوم التدخل بالإكراه.[1]

- **التعريف اللغوي:**

التدخل مشتق من الكلمة اللاتينية (intervenir) والتي تعني حسب (eppstain) التموضع بين شيئين (interposition) ويستعمل بمعنيين معنى سلبي (interférence) ليشير إلى الاعتداء والتعرض إلى شؤون الغير أو اغتصاب السيادة (usurpation of souverainety)، أما بالنسبة للمعنى الإيجابي كالتوسط في الخصومات، كما يعرف

[1]- عز الدين حمايدي، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات السياسية، قسنطية: جامعة منتوري، 2005، ص10.

التدخل على أنه إقدام دولة على مساعدة دولة أخرى من احد الفريقين المتصارعين في حرب أهلية دون اعتبارها عملها دخولا في حالة حرب. [1]

أما اصطلاحا فيمكن التمييز بين نوعين:

- **التعريف القانوني للتدخل:** يعتمد أنصار هذا الاتجاه على عامل الشرعية لتعريفهم للتدخل، اذ يعرف القاموس التطبيقي للقانون الإنساني انه " الفعل الذي تقوم به دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال انتهاك سيادتها، وفي إطاره يمكن إبراز اتجاهين:

- **الاتجاه الجامد:** ينظر إلى التدخل على أنه سلوك غير قانوني، موجه لانتهاك سيادة الدول نظرا لتعارضه مع المادة الثانية للفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة وفي هذا الإطار يرى (Lauterpacht) أن التدخل مصطلح تقني يشير إلى كل سلوك تقوم به دولة يمس استقلال وسيادة دولة أخرى.

  أما بالنسبة ل (Oppenhim) فاعتبر أن جوهر التدخل هو الإكراه (Compulsion) لذلك يعرفه "بأنه سلوك دكتاتوري تقوم به دولة في شؤون دولة أخرى لإرغامها على فعل معين.

- **الاتجاه المرن:** حاول البعض على غرار (Stowell) إعطاء تعريف أخر يشمل التدخلات الشرعية أو التي تتم في إطار هيئة الأمم المتحدة، لذلك يرون أن التدخل بمفهومه الواسع انه كل سلوك خارجي يستهدف الشؤون الداخلية للدول، قد يكون شرعيا أو غير شرعيا وقد يساهم في إثارة النزاعات الدولية، وتصعيدها كما قد يساهم في تسويتها[2].

---

[1]- عز الدين حمايدي، مرجع سابق، ص12.

[2]– زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2012، ص11.

- التعريف السياسي للتدخل: هناك العديد من الاتجاهات تتبادر في التعاريف السياسية لعملية التدخل وهذا باختلاف نظرة كل مفكر لهذه العملية ومنه نتعرض إلى التعاريف التالية:

تعريف (Kouchner Bernard) حيث يقول "أن التدخل لا يمكن أن يقوم باسم دولة ولكن يجب أن يكون جماعيا، دون اللجوء إلى استخدام القوة إلا عند الضرورة، وأن العمليات القائمة بصفة منفردة، وبدون رضا مجلس الأمن هي عمليات غير مشروعة[1].

وهناك من يقول أن التدخل هو وصف لممارسة سلطة عامة من طرف دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة، وهنا يصبح التدخل هدفا نحو إعادة إرساء الحكم المؤسساتي، وعادة ما يتضمن هذا العمل القوة العسكرية ولكن ليس بالضرورة.

ويعرفه شتروب "انه تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، بغرض إلزام الدول المتدخل في أمرها على إتباع ما تمثيلها في شان من شؤونها الخاصة"[2].

وهناك من يعرف التدخل على أنه "العمل الهادف لإجبار الدولة على تقديم معالجة للأفراد المعينين في إقليمها والمتوافقة مع المتطلبات الإنسانية، كما يمكن الحلول محلها لضمان تقديم كل ذلك لهم، ومنه فإن التدخل يرمز في نطاقه التقليدي لتبرير الفعل العسكري المتخذ من قبل الدولة، لكنه أصبح مع مرور الوقت وسيله غير ودية لتسوية النزاعات".

ويعرفه الغنيمي هو " تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغييرها، ومثل هذا التدخل قد يحدث بحق أو بدون حق، ولكنه

---

[1]– عبد الوهاب الكبالي، **موسوعة السياسة ج1**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص705 –706.

[2]– موسى موسى، **مشروعية التدخل السوري في لبنان وتداعياته**، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والسياسة، فرع القانون الدولي، الدانيمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007،ص39.

في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية، لذلك فإنه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة[1].

إضافة إلى هذه التعاريف، يمكن أيضا رصد عدد من الاتجاهات التعريفية التي تدرس التدخل الأجنبي من مختلف الزوايا والاتجاهات نذكر منها:

أ- اتجاه يرى أن التدخل عملية عنيفة غير مباشرة: يرى هذا الاتجاه أن التدخلات أصبحت شديدة الحدة خاصة يعد الحرب العالمية الثانية، وهذا يفسر في نظرهم ان التدخل هو عملية عنيفة غير مباشرة وذلك من خلال العقوبات والضغوطات من اجل تحقيق المصالح الوطنية ومن التعاريف التي عرف بها هذا الاتجاه التدخل نجد تعريف "هانس مورغا نتو" الذي يقول: " أن التدخل في شؤون الدول الأخرى هو تدخل لتحقيق مصالح الدول المتدخلة على حساب الدول المتدخل فيها".

كما يقول أيضا " أن التدخل عملية عنيفة وغير مباشرة متمثلة في الضغوطات والعقوبات التي تمارسها دولة معينة عند تدخلها في شؤون دولة أخرى[2].

وقد أطلق ريتشارد ليثل على اعتقادات مورغا نتو اسم نظرية الدفع أو الاستجابة،و قد عرف التدخل "أنه استجابة دولة ما بدافع معين في شؤون دولة مفككة تعاني من فرض في النظام والتأزم في النزاع الداخلي، مما ينتج بضرورة تدخل دولة أجنبية التي تهدف إلى التغيير في مسرى ذلك النزاع لصالح الحليف الداخلي بمساعدته خارجيا[3].

---

[1]- مفيد محمد شهاب، **القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، 1985، ص279.

[2]- سالم برقوق، **تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،جوان 1994،ص15.

[3]- معاوية عودة السوالقة، **التدخل العسكري الإنساني**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، القاهرة:جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2009،ص18.

ب- وهناك اتجاه يذهب للقول أن للتدخل أشكال متعددة: ومن هنا رواد هذا الاتجاه يعرفون التدخل من درجة القمع المستعملة فيه فالمفكر (Hedly bull) يعتبر التدخل هي ثمرة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي،فقد يمكن للتدخل أن يكون عنيفا أو غير عنيف مفتوحا أو غير مفتوح وخفيا.[1].

أما بالنسبة (Max beloff) التدخل في نظره له عدة أشكال، أي التدخل يخص الدولة التي تمارس منها هذا الأخير والأهداف المرغوبة، ومنه فالتدخل حسب بلوف قد يأخذ عدة أشكال كالحرب النفسية أو الحصار الاقتصادي أو الضغوطات الدبلوماسية أو العدائية، ويكون التدخل العسكري المباشر أخر الحلول والخيارات التي تتخذها الدول[2].

ويرى ابيز JM.YPES التدخل هو "عبارة عن قيام دولة بالتعرض بسلطتها في شؤون دولة أخرى، وكذا يمكن التدخل أن يكون في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة المتدخل فيها،و يأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة ويمكن أن يتم فيه استعمال القوة أو الابتعاد عنها بمجرد التهديد[3].

ج- التدخل يحدث بسبب التفكك: وتكمن تعاريف هذا الاتجاه في أن التدخل يتم كحل لنتيجة مجبرة لتفكك حيث يكون غياب ذلك التواصل في مكونات الدولة التي يحدث فيها التدخل، فنجد تعاريف كثيرة حاولت استفسار هذا النوع من التدخل، وأول من تحدث عن هذا الاتجاه كان ثيوسيديدس اذ "عرف التدخل على انه نتيجة حتمية لتناحر على الدولة،

---

[1]- سالم برقوق، المرجع السابق، ص17.

[2]- محمد يعقوب عبد الرحمان، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، أبو ظبي: مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية،2004،ص14.

[3]- حسام احمد محمد هنداوي، **التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية،1996،ص43.

وذلك باعتباره يؤدي إلى محاولة الأطراف المتصارعة الاستعانة بطرف خارجي لكي يعزز شروط الانتصار"[1].

وقد كانت نظرية السحب والجذب من قلب هذا الاتجاه التعريفي والذي جاء بها ريتشارد ليثل إذ عرفه على أن التدخل " يتم عند استجابة عنصر من عناصر السياسية الخارجية بغرض تدخلي في الدولة التي تعاني التفكك، وهذا ما يتطلب تدخل العنصر الثالث لتغير مجرى النزاع، والحفاظ على العلاقات مع الطرف الداخلي يعبر عنه استجابة تدخلية في حين عدم الاستجابة وعدم التدخل يمثل الوقوف في الحياد"[2].

د- وهناك اتجاه أخر يربط تعريفه بالعوامل الاقتصادية للتدخل: وهذا الاتجاه تطرحه المدرسة الماركسية التي تربط التدخل بنتيجة التفاعل الغير متوازن بين الدول، وكما يعتبر التدخل على انه من أشكال الإمبريالية ونوع من أنواع الاستعمار الجديدة وهذا تحت ما يسمى نظام دولي محدود الموارد ومنه هذا الاتجاه يعرف التدخل انه" نتاج للندرة من الموارد الذي يؤدي بالدول الرأس مالية إلى استعماله كوسيلة للوصول إلى المصادر الاقتصادية في الدول الضعيفة تحت حجة المصالح العالمية، وان كل ما هو خارج عن تحقيق مطالب الطبقة العاملة العالمية فهو نوع من أنواع الاستعمار الجيد الذي تقوم به الدولة الإمبريالية"[3].

---

[1]- عدي محمد، رضا يونس، **التدخل الهدام والقانون الدولي العام**، دراسة مقارنة، بيروت: المؤسسة الحديثة للمكتب،2010،ص20.

[2]- ليلا نقولا الرحباني، **التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل**، دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية،2011،ص18.

[3]- زردومي علاء الدين، المرجع السابق، ص16.

هـ- أما بالنسبة لهذا الاتجاه يعرف التدخل على أساس عملية توازنية: ويمكن تعريف هذا الاتجاه على أن التدخل هو المحافظة على توازن القوى كأساس بنيوي للنظام الدولي، وكما يرى أيضا أن يمكن للتدخل أن يكون دفاعي أو يكون هجومي[1].

اذ يعرفه (Leslie Etone) ويقول أن التدخل "نتيجة حتمية لانتهاك حقوق الإنسان لكن يكون بدرجات مختلفة ومتباينة، وانه بعد استنفاذ كل الوسائل السلمية يمكن اللجوء إلى القوة المسلحة ضد الدول المارقة، التي ينسب الهيا أعمال القوة والتعذيب [2].

من خلال كل هذه التعاريف التي حاولنا بها إزالة الغموض على مفهوم التدخل الأجنبي، إلا أنه يبقى من المفاهيم الغامضة، وذلك لتغير الزمان والمكان والوسائل المستخدمة في هذا الفعل، وما هو بديهي ومعروف عن هذا المفهوم انه، فعل يترتب عليه فرض إرادة المتدخل على المتدخل عليه، وأنه قد يكون مشروعا أو غير مشروع إضافة إلى تعدد أنواع هو أهدافه وأسبابه والأطراف التي تقوم به.

المطلب الثاني

علاقة التدخل الأجنبي بالمفاهيم المشابهة

1-علاقة التدخل الأجنبي بنظرية الاستنقاذ في الإسلام:

إن [لمساهمة الحضارة الإسلامية في إرساء مبادئ تتعلق بحقوق الإنسان في الحرب والسلم وعن دواعي الحرب، وما يتعلق بها من إعلان الحرب وغدارة العمليات الحربية وحماية المدنيين.

---

[1]- سالم برقوق، المرجع السابق،ص18-19.

[2]- عبد القادر بوراس، **نظرية السيادة المحدودة في حق أو واجب التدخل الإنساني**، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، فرع القانون العام، البليدة: جامعة سعد دحلب، 2005،ص77.

وليس هذا فقط بل حتى الحفاظ على الحيوانات وعلى الوسط البيئي[1].

ودیننا الحنيف قرر القتال في سبيل إنقاذ الناس لأسباب إنسانية خالصة، فقد قال الله تعالى في كتابيه الحنيف: [وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا] [2].

ومفهوم الاستنقاذ: حماية المظلومين والمستضعفين من الرجال والنساء الذين كانوا مضطهدين من طرف المشركين (العدو).

وعن الرسول ﷺ قال " كنت وأمي من المستضعفين[3] وبهذا يعني أن المسلمين لم يستطيعوا الهجرة إلى المدينة بسبب الكفار والمشركين.

ومن هنا أردنا إبراز أن رسالة الإسلام تستحضر البعد الإنساني في الدنيا وتتجاوزه إلى الآخرة بمعنى أن تصورهم لحقوق الإنسان ابعد واشمل من أي تصور أخر، وهذا يعني أن ما جاء به إعلان العالمي لحقوق الإنسان أن الفرد يتمتع بالحقوق في الحياة فالإسلام يرى أكثر من ذلك.

وقد أقر الفقه الإسلامي "نظرية الاستنقاذ" كمفهوم يكرس نجدة المسلمين المضطهدين بسبب عدوان أجنبي على بلادهم والاستنفاذ هنا لا يشمل فقط المسلمين بل حتى غير المسلمين[4].

---

[1]- Jean Baptiste, Jean Gène Vilmar, **la guerre au nom de l'humanité tuer ou laisser mourir,** édition puf, 1ere édition, paris ,2012 ; p249.

[2]– سورة النساء، الآية 75.

[3]– سورة المائدة، الآية 32.

[4]– عبد العظيم محمود حنفي، **التدخل الإنساني في الإسلام مأخوذ من:**

http://www.almatiape.com

2-علاقة التدخل الأجنبي بمفهوم السيادة:

يعني مفهوم السيادة الذي هو في الأصل كلمة لاتينية (super anus) وتعني السلطة العليا، كما يعني أيضا التحرر من سيطرة حكومة أجنبية لان الشعوب الحرة التي تملك السيادة وهي تلك الشعوب التي لا تخضع لإرادة أي شعب[1].

ويعرفها (Demalbreg) أنها" صفة أو خاصية من خصائص السلطة العامة التي بموجبها لا ترضي بأي حال من الأحوال وجود سلطة أخرى تعلوها".

أما بالنسبة (Lefur) فيقول أنها " صفة في الدولة تمكنها من عدم الإلتزام والتقيد، إلا بمحض إرادتها في حدود المبدأ الأعلى للقانون، وطبقا للهدف الجماعي الذي تأسست لتحقيقه[2].

والسيادة كمفهوم تعني : قدرة الدولة الفعلية على رفض الامتثال لأية سلطة تأتي من الخارج[3].

لكن مفهوم السيادة المطلقة على الصعيد الدولي، هو التصميم القادر على رفض التدخل في شؤون الدولة من جانب أية هيئة أجنبية عنها، فالدولة لا تخضع عند مباشرتها لخصائص السيادة لأية سلطة خارجية أيا كانت طبيعتها بما في ذلك القيم الأخلاقية إلا برضاها واستجابة لمصالحها الوطنية، والأمر الذي نقل مفهوم السيادة من الجانب السلبي المتمثل برفض الامتثال لأي سلطة خارجية، إلى جانب إيجابي متمثل بإرادة الدولة لشؤونها

---

[1]- حمدان سلطان وآخرون، **القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط2،1984، ص97.

[2]- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص17.

[3]- عبد القادر بوراس، مرجع سابق، ص14.

الداخلية والخارجية وفقا لمصالحها الوطنية حتى ولو كان من شان ذلك تجاوز اختصاصها الإقليمي وبالتالي التسلل إلى اختصاص الدول الأخرى[1].

3- علاقة التدخل الأجنبي بمبدأ الحياد:

- الحياد La Neutralité: يعرف الحياد على انه التزام تقطعه الدولة على نفسها بعدم التدخل في شؤون الأسرة الدولية، إذا كان هذا التدخل يقضي إلى استخدام القوة المسلحة، ويهدف هذا الحياد إلى الحفاظ على مركز قانوني محدد بفرده القانوني الدولي للدول التي تمارس هذا الحق وبذلك تتمتع هذه الدول بمجموعة من الحقوق ويلقي على عاتقها مجموعة من الواجبات ناشئة عن هذا الالتزام، وينتهي هذا الالتزام بانتهاء حالة الحياد[2].

والحياد أيضا هو تصرف قانوني التزامي مع وقوع نزاع مسلح دوليا كان أم داخليا، تضع فيه دولة ما نفسها خارج إطار هذا النزاع بملء إرادتها ويحق لها أن تنهي هذا الالتزام وان تدخل ميدان المعارك عندما تشاء ذلك، وينتهي هذا الحياد عادة مع انتهاء النزاع المسلح، ويترتب على هذا الالتزام بعدم التدخل وعدم انحياز مجموعة من الحقوق والواجبات حسب نوع النزاع المسلح، مسلح بحري أم جوي[3].

ومن خلال هذه التعريف نستنتج أن التدخل الأجنبي ومبدأ الحياد مفهومان متناقضان، فالحياد يشير إلى السلوك الدبلوماسي الذي تلجئ إليه الوحدات السياسية لإثبات أنها غير معنية بالنزاع القائم بين دولتين أو قوتين أو أكثر، في حين أن التدخل هو عمل تقوم به دولة أو مجموعة من الدول اتجاه دولة أخرى، ويستوجب ذلك وجود نزاع في دولة أو بين دولتين لكي يكون التدخل، إذ يكون المبدأ القانوني في هذه الحالة هو مبدا عدم التدخل

---

[1]- محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت: دار النهضة العربية،1972،ص65-66.

[2]- محمد عزيز شكري، **مدخل على القانون الدولي العامة**، دمشق: مطبعة جامعة دمشق،1980

[3]-أحمد سرحال، **قانون العلاقات الدولية**، بيروت،1990.

لا مبدا الحياد، وتمثل التدخلات الدولية اكبر العوائق التي تواجه مبدأ الحياد وتتعارض معه[1].

4- التدخل الأجنبي وعلاقته بمفهوم بالحرب:

أ- **الحربwar:** صراع بين مجموعتين كبيرتين تسعى إحدى المجموعات إلى تدمير أو التغلب على المجموعة الأخرى، ونجد أنواع عديدة للحرب ربما تحدث بين قبيلتين أو بين أسرتين أو إتباع دين معين.

وكما أن للحرب دوافع مختلفة إذ يمكن، ان تكون من اجل الثروة، أي حاكم الإمبراطورية ومستشاره يتخذون قرار الحرب من اجل الحصول على الثروة بينما القتال يتولاه جيوش مستأجرة.

أما بالنسبة للحرب من اجل السلطة، نجد الأمم الأوروبية الكبيرة قامت حروبا على امتداد العالم من اجل الحصول على السلطة أو التوسع فيها، وعملت على توحيد هذه الحروب الشعوب كما زادت من قوة الحكومات، وهناك دافع أخر وهو الحرب من أجل الأمن، اذ تخشى معظم الدول من احتمالات الهجوم عليها فتقوم بإنشاء قوات مسلحة للدفاع عن أراضيها وأحيانا تتوجه هذه الخشية نحو قطر معين، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتوجيه ضربتها الأولى[2].

ب - الحرب العادلةthe just war:

عرفها مايكل ولتر إذ يقول إن هذا المفهوم تطور على مدى عدة قرون فهو تقليد فكري حول أخلاق الحرب والسلام، وكان يحاول هذا التقليد إيجاد أساس معقول بين " مذهب المسالمة (Pacifism) الذي يرفض تبرير الحرب بشكل مطلق، ومذهب العنف الذي يبرز

[1]- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص19.

[2]- **الموسوعة العربية العالمية**، النسخة الإعلامية، 2009، الحرب

استخدام القوة واللجوء إلى الحرب بشكل مطلق، وقد نشأ من جراء ذلك ما يعرف باسم نظرية الحرب العادلة" (just war theory) وهي النظرية التي تدافع عن استخدام القوة واللجوء إلى الحرب مستندة على مبررات وأسس أخلاقية معينة من جانب الدولة، وذلك من اجل الدفاع عن حقوقها[1].

وكما يقول أيضا (saint augustin) "أن الحرب العادلة تستمد شرعيتها من العرض ولها أهداف تأتي بعد استنزاف جميع الوسائل السليمة الغير عدائية وهي تسعى إلى دفع العدو ورد الظلم واسترجاع ما هو حق مهضوم وضمان مصالح[2].

ومن مبادئ الحرب العادلة نذكر ما يلي:

- القضية العادلة: ويقصد بها امتلاك الحق إلى جانبك، وتركز القضية العادلة عموما على مبدأ الدفاع عن النفس ضد أفعال عدائية لا مبرر لها، فالدفاع عن النفس من دون سواه قضية عادلة يقررها القانون الدولي الحديث، وهو يمثل كذلك أساس نظرية الأمن الجماعي، ما يبرر قيام دول بنجدة دول تتعرض إلى اعتداءات دولة أخرى.
- السلطة الشرعية: تشير السلطة الشرعية إلى حكومة دولة ذات سيادة ثم تأليفها بموجب القانون، وهي تملك من دون سواها السلطة في أن تلزم مواطنيها بالحرب[3].
- النيات الصائبة: فليس الثأر سببا أخلاقيا مقبولا لتشن على أساسه الحرب، وبذلك تركز على القواعد التي تحمي غير المحاربين ومعاملة أسرى الحرب معاملة حسنة[4].

---

[1] - Micheal Brough and others (eds**): rethinking the just war tradition**, ablany: suny press, 2007

[2] - Micheal Walzer, **just and injust wars: moral argument with historical illustrations** ,4th edition, new York: basic books, 2006 (first published, 1977), passin

[3] - Frederik H Russell, **the just war in the middle age**, London: Cambridge University press, 1975, p18.

[4] – زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص22.

- التصريح العلني: ويرمي هذا المبدأ إلى عرض أسباب الحرب بوضوح بالإضافة إلى الشروط التي يمكن بموجبها إعادة بناء السلام ويهدف هذا المبدأ أيضا إلى إعلام مواطني الدول جميعا بالسبب الذي يتطلب اللجوء إلى السلاح والخطر الناجم عنه على حياة أولئك المشاركين في الصراع[1].

5-علاقة التدخل الأجنبي بمفهوم الردع:

- الردع: هو سياسية في مجال الدفاع مفادها امتلاك دولة ما لما يكفيها من القوة العسكرية، لكي تعيق بها عدوا محتملا وتمنعه من الهجوم عليها، ويعتبر هذا المفهوم مفهوما جوهريا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يمثل أهم حجة للتسلح واهم وسائل الردع الأسلحة النووية، فبالرغم من وجودها منذ سنة 1945 إلا أنها تستعمل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فيكفي امتلاكها لردع أي عدو إذ لا يمكن الهجوم على أي دولة نووية إلا في حالة القضاء على كل ترسانتها من الوهلة الأولى[2].

من خلال هذا التعريف نفهم أن لمفهومي التدخل ومفهوم الردع علاقة مختلفة إذ يعتبر الأول (التدخل) وسيلة تنبيه لأي محاولة من دولة من التدخل في الشؤون الدولة المعنية الخاصة، أما بالنسبة للردع فهو مواجهة التدخل، ويعتبر الردع المقاومة الأولى للتدخل الذي من خلاله تستخدم القوة في مقابل القوة في حالة التدخل العسكري، ومن خلال هذا الكلام نفهم أن الردع هي من الوسائل المستخدمة من طرف الدولة لإزالة، وإبعاد الخطر الخارجي الذي يهدد أمنها الداخلي[3].

---

[1]- دومينيكو لسوردو، **الحرب الوقائية الولاء لأمريكا ومعاداتها: رؤية أوروبية**، المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد الثامن، العدد الثاني، ربيع 2004، ص61.

[2]- عقبة الصفدي، **مفهوم الردع وتحوله من الدفاع إلى الهجوم بعد انتهاء الحرب الباردة**، بابونج، تاريخ النشر :2016/12/12.

[3]- مارتن غريفتش، نبري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث،2008،ص239.

6-علاقة التدخل الأجنبي بمفهوم العدوان:

مصطلح العدوانAgression: استخدم منذ القدم في العلاقات الدولية، قبل إبرام عهد عصبة الأمم، إذ ورد في العديد من معاهدات التحالف الدفاعي في القرن التاسع عشر، كالمعاهدة السرية للتحالف الدفاعي المبرمة في بريطانيا وفرنسا والنمساوية،1815 إلا أن استخدام هذا المصطلح في تلك المرحلة لم يكن يدل على أي معنى قانوني خاصة في ظل عدم تعريفه، أو هي الإشكالية الكبرى التي عرقلت تجريم العدوان والعقاب عليه لفترة زمنية طويلة[1].

ولتعريف العدوان أهمية كبيرة بالنظر إلى ترسيخ مبدأ الشرعية، وتأكيده فضلا على الحاجة إلى وجود معيار قانوني واضح ومحدد يمكن من حسم الاتهامات المتبادلة التي تثور بين الدولة بمناسبة النزاعات الدولية التي تنشأ فيما بينها، ولا سيما أن السنوات اللاحقة لإنشاء هيئة الأمم قد كشفت مدى الحاجة إلى وجود مثل هذا التعريف، والتحديد فإن عدم تعريف العدوان كان من بين الأسباب الرئيسية التي عرقلت عمل مجلس الأمن وحدث من قدرته على أداء وظائفه المنوطة به وفقا لأحكام الميثاق[2].

وبالرغم من هذا فان الحاجة إلى وجود تعريف للعدوان لم يكن أمرا محل إجماع دولي، إذ ذهبت بعض الآراء للتأكيد بأهمية التوصل إلى تعريف للعدوان، وعدم تركه عرضة للتلاعب الدول المتنازعة في تفسيره، فضلا من كونه يشكل حجر الزاوية في بنيان نظام الأمن الجماعي، فقد يستطيع هذا النظام أن يؤدي الدور المنوط به في قمع المعتدي، ومساعدة الضحية وحفظ السلام الدولي، فانه لابد من وضع الشروط الكفيلة لتحديد المعتدي

---

[1]- إبراهيم دراجي، **جريمة العدوان ومدى المسؤولية القانونية الدولية عنها**، رسالة دكتوراه،القاهرة: جامعة عين الشمس، 2002، ص19.

[2]- إلياس الشيباني، **مواجهة العدوان في القانون الدولي وفي سلوك الدول**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، القاهرة: جامعة القاهرة، 1997، ص201.

لتعرف الجماعة الدولية من توجه وتكتل جهودها الجماعية، ومن ثم فان مثل هذا التعريف ضروري لحفظ مصالح المجتمع الدولي[1].

المطلب الثالث

مشروعية التدخل ومبدأ عدم التدخل

تعددت أسباب وحجج التدخل خاصة في فترة الحرب الباردة والفترة التي تليها، فمشروعية التدخل تكون وفق حجج وتكييفات الدول التي تقدم عليه، وهذا يعني أن التبرير يأتي بعد التدخل إما في:

1-التدخل الجماعي طبقا لميثاق الأمم المتحدة:

وفقا لأحكام الفصل السابع الذي يعطي لمجلس الأمن الحق في اتخاذ التدابير اللازمة تحقيق السلم والأمن الدولتين، والمحافظة عليهما وبين احترام حقوق الإنسان والتي منها حقوق الأقليات بنص ميثاق الأمم المتحدة، فقد جاء في ديباجته ما يفيد بهذا:"نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جليت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف، وان تؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وان تبين الأحوال التي يمكن في طلبها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وان تدفع بالرقمي الاجتماعي قدما، وان رفع مستوى الحياة في جو الحرية أفسح"[2].

---

[1]- ايفوفايرابند، روزا ليند فايرا بندو وآخرون، **سيكولوجية العدوان: بحوث في ديناميكية العدوان لدى الفرد والجماعة والدولة**، ترجمة: عبد الكريم ناصيف، الأردن: دار منارات للنشر، 1986، ص218.

[2]- د. حامد سلطان، **القانون الدولي في وقت السلم**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1962، ص970.

2- التدخل بناءا على الطلب:

يجيز الفقيه كونيديك التدخل إذا كان على الطلب أي دون أي ضغط ويجبان يأتي الطلب حسب رأيه من طرف الحكومة الفعلية، ويرى الفقيه الفرنسي شومان، إن الاعتراف للحكومات القائمة بحق الحصول على مساعدات عسكرية خارجية أمر لا يتفق ومبدأ عدم التدخل، لان الشرعية الدولية لا تبقى دائما إلى جانب الحكومات القائمة، ففي حالة حق الشعوب في تقرير مصيرها تحل الشرعية للشعوب، لذلك يجب مراقبة الشرعية القائمة من قبل الدول الأجنبية[1].

3- التدخل ضد التدخل:

إذا ما تدخلت دولة في شؤون دولة أخرى يجب التفرقة بين حالة ما إذا كان التدخل مشروعا أو غير مشروع، فلا يجوز التدخل من قبل دولة ثالثة إذا ما كان التدخل الأول تدخلا مشروعا، ويجوز التدخل إذا كان هناك أضرار بمصالح دولة متدخلة، وأضرار للصالح العام لجماعة الدول[2].

4-التدخل من اجل حماية حقوق الإنسان وتحقيق الحماية الإنسانية:

يرى بعض الفقهاء جواز التدخل دفاعا عن الإنسانية في حالات الاضطهاد التي تمس حقوق الأقليات في دولة ما، وان الاعتداء على حياتهم وحقوقهم هو إخلال قواعد

[1]- سلمان راشد العماري، **عاصفة الحزم: مشروعية قانونية ام عملية عدوانية**، مجلة البيان، تاريخ النشر 21-04-2015.

[2]- عبد الوهاب عمروش، **التدخل الانساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال**، 1992- 2005، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص30.

القانون الدولي ومبادئ الإنسانية، وبالمقابل هناك من يرى بان هذا الشكل من التدخل لا يستمد على أساس قانوني، ومع ذلك من الجائز التدخل للحماية الإنسانية[1].

أما فيما يخص مبدأ عدم التدخل يشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية، فان الممارسات الدولية تكشف عن عدم تقييد الدولة في سيادتها الخارجية، فهي تبرر التدخل اذا اتفق مع مصالحها الدولية، وتستنكره ان لم يكن لها في مصلحة، وبذلك تعرض هذا المبدأ للاهتزاز وإذا كانت الدول الاشتراكية والنامية قد تمسكت بمبدأ عدم التدخل، باعتباره مبدأ عام وجامد يشمل جميع الدول بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي القائم فيها، وانه لا يقبل أية استثناءات حتى ولو كان الأمر متعلقا بحماية حقوق الإنسان، باعتبار أن أي سلوك دولي لا يلتزم بهذا المبدأ يعني توجيه مسار معين للدولة المعنية وفرض أسلوب محدد عليها هو ما يعد انتهاكا لسيادتها[2].

أما بالنسبة للدول العربية فتمسكت بالتفسير المرن لمبدأ عدم التدخل، باعتبار ان الدول والمنظمات الدولية لها الحق في حماية حقوق الإنسان في أية دولة أخرى، إلا أنها تهم الإنسانية جمعاء، وتفرض واجبا على الدول بحمايتها بغض النظر عن النظام القانوني الذي ينتمي إليه الإنسان بجنسيته، عليه لا يجوز أن تصطدم حقوق الإنسان بمبدأ السيادة، لأنه لا يمكن إعمال مبدأ السيادة إلا إذا كان المتدخل أجنبيا، ولا يعد اهتمام أي فرد من أي دولة بانتهاك حقوق الإنسان في أي دولة أخرى أجنبيا، باعتبار أن فكرة حقوق الإنسان تنادي بوحدة الإنسانية بغض النظر عن الاختلافات الدينية أو العنصرية، فالإنسانية وحدة واحدة

---

[1]– تيسير إبراهيم قديح، **التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011**، مذكرة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية،غزة: جامعة الازهر،2013،ص19.

[2]– محمد يعقوب عبد الرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**،الامارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى،،2004،ص54.

تشمل أفراد لهم الحقوق نفسها وعلى كل عضو فيها واجب احترام هذه الحقوق والعمل على فرض احترامها وحمايتها[1].

ويعتبر مبدأ عدم التدخل من المبادئ الأساسية التي تعمل الهيئة الدولية وفقها وتلك المبادئ جاءت في نص المادة الثانية، نذكر :

- المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء.
- التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها الدولية، وفق مقتضيات حسن النية.
- التزام الدول بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية.
- امتناع الدول الأعضاء في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السيادي، أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.
- تقديم الدول الأعضاء العون للأمم المتحدة في أعمالها المتخذة وفق هذا الميثاق.
- عدم التدخل في شؤون الدول بما يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع[2].

المطلب الرابع

التطور التاريخي للتدخل الأجنبي

يمكن إبراز فكرة التدخل الأجنبي من خلال استعراض المراحل التاريخية التي مر بها قبل أن يلقي اهتماما في أوساط الفقه المعاصر، ويمكن أن نلخصها في المراحل المختلفة التالية:

---

[1]– حسين حنفي عمر، **التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان**،القاهرة: الدار النهضة، 2004، ص60.

[2]– أحمد عبد الله أبو العلاء، **تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة 2008، ص193.

المرحلة الأولى: مرحلة قبل الحرب العالمية الأولى:

تعتبر ظاهرة التدخل قديمة قدم الحضارات، إذ يعود معظم الباحثين في العلاقات الدولية، قبل استخدام الفعل التدخلي والخيار الذي قد يعتمد على القوة العسكرية إلى الدولة المدينة في العهد اليوناني القديم، إذ جسد خلال الحرب اسبارطة وأثينا، حيث كان لكلتا القوتين دور قطبي متوازي في المنطقة وهذا ما جعل لها الحق في شؤون الدول الأخرى الضعيفة والصغيرة[1]. هذا وحتى العصر الإغريقي لم يكن العصر الوحيد الذي عرف ظاهرة التدخل، بل كذلك عرفها العصر الروماني الذي تلاه، حيث كانت هذه الأخيرة تهيمن على ضفتي المتوسط، وهذا ما جعلها تدخل في شؤون الممالك البربرية خاصة أثناء فترة حكم (يوبا الثاني،ماسينيسا، يوغرطة)، وكان التدخل الأجنبي في المنطقة يأخذا أشكال عدة ومتنوعة منها: الغزو، الاغتيالات، وغيرها من الأمور الأخرى[2].

يمكن تفسير ظاهرة التدخل عند الدولة العثمانية من خلال مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** تميزت هذه المرحلة بالفتح العثماني للقسطنطينية، وتزايد قوة العالم الإسلامي، وكذا التوسع العثماني في شرق أوروبا، والسيطرة على حوض المتوسط إلى جانب وقف عمليات القرصنة الأوروبية فيه.
- **المرحلة الثانية:** أما بالنسبة لهذه المرحلة فبعد مؤتمر برلين الأول تخلت بريطانيا وفرنسا عن سياستها تجاه الدولة العثمانية، وسارعتا إلى تقسيم أقاليمها في إطار سياسة (التعجيل بتقسيم تركة الرجل المريض)، وهنا تراجعت قوة الدولة العثمانية وليس هذا فقط، بل برزت قوى أوروبية جديدة ممثلة خاصة في ألمانيا، وهنا تراجع العالم الإسلامي وظهر ما يعرف بالجمود الحضاري والركود الاقتصادي، وهنا اهتمت الدولة العثمانية

[1]– علال الحديمي، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894–1910 حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية**، الطبعة الثانية، إفريقيا الشرق،1994،ص90.

[2]– شارل اندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة: بن سلامة**، تونس: الدار التونسية للنشر،1969، ص274.

بالجانب العسكري بسبب تواصل الضغط الأوروبي عليها، وفي الأخير عرفت التدخل الأوروبي في شؤونها الداخلية، ومن خلال هذا التدخل استطاعت الدول الأوروبية الحصول على امتيازات وهذا ما جعلها تتحسن على الدولة العثمانية[1].

المرحلة الثانية: مرحلة الحرب العالمية الأولى:

استطاعت أمريكا التدخل في كوبا سنة 1898، حيث برر الرئيس الأمريكي (McKinley) تدخله بالأسباب التالية:

- الدوافع الإنسانية المتمثلة في وجوب وضع حد للفظائع والمجاعة في كوبا.
- توفير الحماية لحياة وممتلكات الرعايا الأمريكيين الموجودين هناك.
- أن الظروف والأوضاع السائدة في كوبا تشكل تهديدا مستمر للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

رغم أن هذه المبررات الإنسانية التي ادعتها أمريكا، إلا أنها أرغمت إسبانيا على توقيع معاهدة الاستسلام والانسحاب من كوبا[2].

ومن هنا دخل المجتمع الدولي في الحرب العالمية الأولى، إذ كانت الخسائر المادية والبشرية وخيمة، فإذا بالمجتمع الدولي أنشأ عصبة الأمم المتحدة في 1919 لتحقيق الأمن والسلم الدوليين[3].

ولكن لم يعتبر هذا التدخل الوحيد الذي شهده العالم بل،في1936 تم التدخل في إسبانيا من طرف ألمانيا وإيطاليا بهدف إقامة حكم فاشي فيها[4].

---

[1]– حمرون عبد الباري صالح، **العالم الإسلامي وضعه الداخلي وعلاقته الخارجية**، مذكرة تربوية، 6–02–2012، ص11.

[2]– تيسير إبراهيم قديح، مرجع سابق،ص22.

[3]– جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية– دراسة في مفهوم والظاهرة–**،أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2011، ص25.

[4]– ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص 16

المرحلة الثالثة: أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها:

يمكن القول أن الإستراتيجية الأمريكية كانت أثناء الحرب العالمية الثانية مستمرة، فبعد أن فشلت عصبة الأمم ظهر بديل لها، وهو هيئة الأمم المتحدة سنة 1945، حيث أكدت على مبدأ التسامح وحسن الجوار في ميثاقها التأسيسي، وكما أكدت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول[1].

وفي ظل الحرب الباردة عرف النظام الدولي مؤتمرات لحل النزاعات، مثل مؤتمر جنيف 1955، مؤتمر بن دونغ 1956، إلا أن مسرح العلاقات الدولية عرف العديد من حالات التدخل في شؤون الدول الأخرى، كالتدخل الأمريكي في دولة دومينيك 1965، في غرينادا عام 1983 وكان التدخل السوفياتي في المجر عام 1956، تشكوسلوفاكيا في 1968،أفغانستان 1979.

وهذه الفترة عرفت انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية، كقطب عالمي مهيمن على النظام الدولي وراعي للمنظومة الليبرالية المستمرة، التي تسعى إلى نشر الديمقراطية، وكذا حماية حقوق الإنسان لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، خاصة وان العلاقات الدولية في هذه الفترة، قد شهدت تزايد بؤر التوتر، وقيام العديد من النزاعات الانفعالية[2].

ولكن منذ انتهاء الحرب الباردة شهد العالم تغيرات جديدة في المعايير والمنطلقات التي تعتمدها الدول لتبرير سلوكها للتدخل، خاصة الذرائع السالفة الذكر، وقد شهد العالم عام 1999 تدخلات باستخدام القوة العسكرية، حيث قام حلف الناتو بالتدخل في كوسوفو استنادا

---

[1]– عدى محمد رضى يونس،**التدخل الهدام والقانون الدولي العام** :دراسة مقارنة، بيروت: المؤسسة الحديثة الكتب،2010،ص 38

[2]– جمال منصر، المرجع السابق، ص 30

إلى الدفاع الشرعي عن النفس حسب ما كشف عنه الحلف، وفي نفس الوقت قامت روسيا بشن الحرب ضد الشيشان[1].

المرحلة الرابعة: فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

لا شك أن أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ لم تكن غيرت العالم فعلا، فأنها فجرت قضايا كبيرة خاصة، فيما يخص العلاقة بين الثقافات بالتحديد بين الثقافتين العربية والإسلامية والغربية[2].

لقد تميزت الفترة السابقة لأحداث 11 سبتمبر بتعدد وتوزع مصادر السلطة على مستوى العالم، نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعدد الجنسية والمنظمات غير القومية والمنظمات غير الحكومية، التي أصبحت تشكل تحديا لسيادة الدولة وسلطتها، وطرحت معادلات جديدة للسلطة والشرعية تختلف عن تلك التي تحتكرها الدولة.

وفي الوقت نفسه ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كممثلة لنظام القطبية الأحادية وانفرادها بقيادة العالم، والتصرف بصورة فردية دون الحاجة للحلفاء بدلا من القطبية الثنائية السابقة، وتنطحت للقيام بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرين في العالم الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه بخطوات ثابتة نحو السلام العالمي، لكن هذه الأحداث (11 سبتمبر) كشفت عن ظهور نوعية جديدة من الاستقطاب، وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وقوى الإرهاب ودول وصفتها أمريكا بالدول المارقة والتي تشكل ملاذا للإرهاب[3].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، **بحوث في التاريخ العربي الإسلامي**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003، ص205.

[2]– هانس بيتر مارتن، هارالد شومان، **فخ العولمة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة ،2002، ص 10.

[3]– جلال أمين، **عولمة أمريكا والعرب المسلمون قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، القاهرة: دار الشروق، 2002، ص101.

المبحث الثاني

أنواع التدخل الأجنبي

للتدخل الأجنبي صور وأشكال وأهداف مختلفة من حيث النظريات المفسرة له وعليه سنتطرق إليه كالتالي:

المطلب الأول

صور التدخل الأجنبي

1-التدخل غير المباشر:

مظاهر التدخل غير المباشر عديدة ومتنوعة، منها ما هو تنظيمي ورقابي ومن ذلك ما يلي:

تدخل الدولة لتنظيم العمل ومراقبة ومنع الوسطاء الذين يستمدون كبسهم من جهل الأفراد لثمن السلع، فيحققون أرباحا غير مبررة من فروق الأسعار، وكما يبدو تدخل الدولة أيضا في منع الاحتكار وتسعيرة السلع التي تقوم حاجة الأفراد لها، وقد تقتضي المصلحة العامة إزالة ملكية عقار أو منقول أو إكراه صاحبه على تقديمه للاستثمار[1].

ويمكن للتدخل غير المباشر أن يحدث أيضا عن طريق تقديم المساعدات للثوار في الثورات الداخلية وذلك عن طريق المساعدات الحربية أو الاقتصادية، وكذلك يمكن أن يأخذ التدخل الإيديولوجي الذي يعتمد على العقيدة التي يقوم عليها النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة الواقعة عليها التدخل، والغرض من هذا النوع قد يكون إقامة نظام اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي معين، والتعرض إلى علاقة الدولة بمواطنيها لزعزعة الثقة

[1]- عدي محمد رضا يونس، المرجع السابق، ص74.

أو خلق سياسة خارجية معينة، وقد يرتكز على امن وتنظيم وغدارة المتدخل فيها وكل ما يتعلق بالسياسة العليا[1].

وقد يعتمد هذا النوع أيضا على دعم النشاطات المسلحة أو الإرهابية ضمن دولة أخرى التي قد تقوم بها مجموعة منظمة، أو عصابات، إلقاء الخطابات السياسية المؤثرة لتأليب الرأي العام الداخلي على النظام الداخلي للدولة المتدخل فيها أو تدعيم المعارضة...، ورغم كون هذه الأساليب غير عنيفة إلى أنها يمكن أن تحقق الأهداف المرسومة دون تكبد تكاليف دخول في الحرب، إذ تلجئ الدول المتدخلة إلى هذا النوع من التدخل للتخلص من المسؤولية ومثال ذلك اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسلوب في إيران وكوريا[2].

2-التدخل المباشر:

هنا يكون التدخل المباشر بصورة علنية واضحة، أي باستخدام القوة المادية، ويعتبر هذا النوع من ابرز صور التدخل التي عرفها ويعرفها المجتمع الدولي منذ نشأته، والتي تتم من طرف دولة تتمتع بالقوة والسلطة أكثر وأعلى من الدولة المتدخل فيها، وذلك بأقسى الصور وأكثرها خطورة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين[3]، من هنا أصبحت القوة وخاصة العسكرية منها تستعمل بغية تحقيق مصالح وأهداف الدولة المتدخلة، وهذا يعود إلى عدم التكافؤ السائد في العلاقات الدولية، إضافة إلى أن القانون الدولي يفرض على الدول واجب

---

[1]- مريم دماغ، "**إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من كردستان العراق 1991 والصومال 1992**"، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2009-2010، ص22.

[2]- أميرة حناشي، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، قسنطينة: جامعة منتوري، 2007-2008، ص110.

[3]- محمد يعقوب عبد الرحمان، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية: مركز الأصوات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ص54-58.

الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها، وذلك بموجب المادة 02 في الفقرة 04 من ميثاق الأمم المتحدة وكذا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625[1].

ونجد الكثير من التدخلات من هذا النوع فمثلا التدخل السوفيتي في المجر عام 1956، والتدخل الأمريكي في كل من كوبا والعراق.

المطلب الثاني

التدخل الأجنبي من حيث شكل وأهداف التدخل

1-الشكل الفردي أو الجماعي للتدخل:

إن القانون الدولي التقليدي كان حتى نهاية الحرب العالمية الأولى يعترف بحق التدخل بصورة منفردة، لذا كان بإمكان أية دولة عند توفير بعض الظروف أن تتولى تطبيق القانون كما تشاء، وأما الفترة الكائنة بين الحربين والتي شهدت نشوء وسقوط عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية الدائمة، فيمكن اعتبارها بمثابة فترة انتقال حيث سادت الشكوك حول حق الدول الكبرى في التدخل وبعد ظهور الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والمنظمات الدولية[2] أصبح التدخل يعتمد على فكرتين أساسيتين:

1- أن المساواة بين الدول بغض النظر عن حجمها ونفوذها أصبحت قاعدة أساسية، وذلك على الرغم من الحقيقة السياسية، ووجود العملاقين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يعد بإمكانها الهيمنة على العالم بشكل كامل، وإن أي قاعدة قانونية دولية لا تنطبق على جميع الدول بالتساوي ولا تعتبر قاعدة صالحة وهكذا أصبح على الدول الكبرى أن تسمع رأي الدول الصغرى وان تأخذ به، وأصبحت الدول

[1]- حسن حنفي عمر، **التدخل في الشؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان**،القاهرة: دار النهضة العربية، 2005-2007، ص100.

[2]- عدي محمد رضا يونس، مرجع سابق، ص67.

الصغرى والشعوب التي كانت ضعيفة على أمرها ومستعمرة ذات تأثير على الأمم المتحدة وذات كلمة مسموعة ولها دور كبير تلعبه في المحافل الدولية.

2-إن وسائل حماية مصالح الدولة قد تطورت، وتوسعت، وتحسنت كثيرا، ويتوقع من الدول أن تستفيد من الإمكانيات المتاحة لها من قبل الأمم المتحدة بتنفيذها، ولقد أصبحت فكرة سيادة الدولة، فمن مفهوم عدم التدخل فكرة مطلقة تقريبا إذا ما نظرنا إليها من الجانب السلبي أي جانب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أمام الجانب الإيجابي، فإن سيادة الدول أصبحت محدودة من حيث إمكانية تطبيق نظام الأمن الجماعي المشار إليه سابقا، وهكذا أصبح التدخل من قبل دولة منفردة بشؤون أخرى يعتبر إجماع الدول أمرا ممنوعا وغير مشروع، ولكن نظرا للمستويات وأحيانا الإكراه يبقى ضروريا إلى درجة ما في البيئة الدولية، فإن الحل يكمن في فكرة الحل والتدخل الجماعي، لذا المتدخل الجماعي الذي يتم ضمن إطار منظمة دولية معترفا بها لقيادة قوة مشتركة لصياغة السلم والأمن الدوليين يمكن أن يعتبر مشروعا، وفي الفقه القانون الدولي والممارسة الدولية المعاصرة لا يعتبر التدخل مشروعا إلا إذا تم بالنيابة عن الأمم المتحدة أو المنظمات المنظمة على غرارها[1].

2- الشكل الصريح أو الضمني:

التدخل يكون صريح وعلني عندما يكون واضح ومصرح به من طرف أجهزة الدولة الرسمية وغير الرسمية، ويكون من شانه التأثير على قرارات الدول الأخرى من غير وسيط، وتمارسه الدولة المتدخلة دون اعتبار لرأي الآخرين أو دون اعتبار لرأي المتدخل في شؤونها وموافقتها، ويكون هذا النوع بصورة وبأشكال عديدة ومتنوعة.

[1]- يحي علي العالي، **التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ 1989-2006**، دمشق: رند، الطبعة والنشر والتوزيع، 2010، ص18.

أما التدخل الخفي والضمني فكثيرا ما يكون بتدخل دولة في شؤون دولة أخرى لكي تنفرد بالغنائم مما يجعل من تدخلها خفيا، وكثيرا ما ينجم عن التدخل الخفي أثار سيئة وضارة كونه يحصل من دون علم سلطات الدول المتدخل فيها[1].

3-التدخل الدبلوماسي والسياسي:

يقصد به جهل الدول والجهات التي تحاول إيجاد، أو، خلق أوضاع سياسية داخلية، أو إقليمية على وجه لا يقره القانون الدولي العام، ومن أبرز صوره قطع العلاقات الدبلوماسية التي تعد أحد التدابير الجامعية التي أجازها ميثاق الأمم المتحدة في المادة (41)[2]،ومن الممكن أن تعتبر قضية الاعتراف أو عدم الاعتراف إحدى صور التدخل الدبلوماسي[3].

أما بالنسبة للتدخل السياسي يتم عن طريق تقديم طلبات تحريرية، أو يشكل ملاحظات أو انتقادات تحريرية أو شفوية من الجهة المتدخلة، ويمكن أن يكون بشكل رسمي وعلني، أو بطريقة غير رسمية وغير معلنة، أو يتم عن طريق دعوة لعقد مؤتمر تتقرر فيه مطالب الجهة المتدخلة[4].

---

[1]- محمد سعيد، **التدخل الدولي الإنساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان**، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، االدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008، ص44.

[2]- د- دولت احمد صديق وأخرون، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة: مكتبة الانجلومصرية، الطبعة الخامسة، 1985، ص126.

[3]- علي حسن الطويلة، **استطلاعات الرأي والسياسة الخارجية الأمريكية**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد السابع، ع13، يناير 1995، ص149.

[4]- علي حسن الطويلة، مرجع سابق، ص141.

4-التدخل التقني (الإعلامي):

يتم هذا التدخل كوسيلة ضغط، وهو ذو تأثير معنوي، قد ينتج عنها تأثيرا كبيرا عما تفعله الوسيلة المادية، وحتى العسكرية في بعض الأحيان، وإن كانت أقل كلفة وأكثر صعوبة في التحقق منها، وتأتي وسائل الإعلام المختلفة في مقدمة هذه الوسائل خاصة القنوات التلفزيونية، ومحطات الراديو والإذاعات، وشبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ثم الصحف والمجلات والنشرات ووسائل الدعاية المختلفة، والأقمار الصناعية المخصصة لمختلف أنواع حالات التجسس، إذ تستخدم هذه الوسائل كقوة دعائية للتأثير في عقول ومدارك ومفاهيم وإرادات الأشخاص المتدخلة والجماعات ورعايا الدول، ومحاولة توجيهها الوجهة التي ترغبها الجهة المتدخلة، أو الحصول على المعلومات المختلفة عن بلد ما واستخدامها للتدخل في شؤونه، ومما يزيد صعوبة هذا النوع من التدخل أن مواجهته ترتبط بمسائل متعلقة حرية الرأي، أو بمشكلات فنية لوقف الدعاية عبر الحدود[1].

5-التدخل الاقتصادي:

ويتمثل في اتخاذ حزمة من الإجراءات أو التدابير الاقتصادية، التي تمثل ضغوطا تمارسها الجهة المتدخلة ضد الجهة المتدخل في شؤونها بشكل مباشر أو غير مباشر، لحملها على تعديل موقفها، ومسايرة توجهات ورغبات الجهة المتدخلة، ومن أمثلة الضغوط المباشرة المقاطعة الاقتصادية أمام الضغوط غير المباشرة، فتكون على أشكال وبأساليب متباينة، منها تقديم بعض القروض أو المساعدات المشروطة أو توجيه حجم الاستثمارات داخل هذه الدولة[2].

---

[1]- جيرهارد فان غلان، **القانون بين الأمم: مدخل إلى القانون الدولي العام**، الجزء الأول، تعريب: عباس العمر، ص189.

[2]- عدي رضا يونس، مرجع سابق، ص68.

6-التدخل العسكري:

يعتبر التدخل العسكري من اخطر أنواع التدخل على استقلال الدولة وسيادتها، بل وعلى السلم والأمن الدوليين، حيث يتم التدخل العسكري باللجوء إلى الاستخدام الحقيقي أو التهديد باستخدام القوة المسلحة بهدف التأثير على إرادة الجهة المتدخل في شؤونها، إما يقصد إجراء تغيير أو الإبقاء والحفاظ على الحالة، وإما بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه، مع الأخذ في الحسبان انه لا يشترط استخدام فعلي للقوات المسلحة، والقيام بعمليات عسكرية قتالية، وإنما يكفي القيام ببعض المظاهر كاللجوء إلى حشد القوات المسلحة على حدود الدولة المتعطل في شؤونها والتهديد باستخدامها، أو حشد الأسطول البحري أمام شواطئ تلك الدولة، أو احتلال جزء من أراضيها، أو قيام القوات الموجودة إن وجدت داخل إقليم الدولة المتدخل في شؤونها بمحاصرة مقر الحكومة[1].

المطلب الثالث

دوافع وأسباب التدخل

1- الدوافع والأسباب الإيديولوجية للتدخل:

هناك أنظمة سياسية قائمة على تصورات مذهبية وعقائدية قد تمتد خارج حدودها، مما يجعل منها دوافع من دوافع التدخلية، فالإيديولوجية تعتبر المحرك القيمي والعقائدي للدول، ولنشر بأيديولوجيتها تسعى الكثير من الدول للسيطرة على الدول الأخرى من خلال التدخلات، أما الغرض من هذا النوع من التدخل وقد يكون لإقامة نظام سياسي معين، أو إقامة نظام اجتماعي أو اقتصادي معين، أو التعرض إلى علاقة الدولة بمواطنيها، أو خلق سياسة خارجية معينة. إذا فهذا النوع من التدخل ينصب على السياسة العليا للدولة وأمنها

[1]- د- حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف القرن، تطور التنظيم الدولي منذ 1945**، علم المعرفة 202، الكويت: المجلس الوطني للنظافة والفنون والأدب، أكتوبر 1995، ص204.

ودفاعها وتنظيمها وإدارتها، فالثروات الإنسانية الكبرى تحاول نشر أفكارها وعقيدتها لدى شعوب دول أخرى كي تتبعها[1].

2-الدوافع والأسباب الأمنية:

فالحفاظ على الأمن وسلامة الدولة من المصالح الأساسية التي تسعى كل دولة الى تحقيقه في جميع المجالات وفي شتى التخصصات، حيث تولى الدولة أهمية واهتمام كبيرين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، فالأسباب والأهداف الأمنية تجعل الدول تتدخل في دول أخرى حماية لأمنها واستقرارها الداخلي والخارجي، مما يجعلها تقوم برد فعل يكون في شكل تدخل، ولعل هذا هو سبب تدخل إسرائيل في لبنان لضرب البنى التحتية للحيلولة وعدم قيام دولة إسلامية قوية بجوارها ونفس الشيء بالنسبة للعراق وإيران[2].

3-الدوافع والأسباب المالية والاقتصادية للتدخل:

استخدمت الدول في بداية التسعينات من القرن الماضي، وعلى الأخص في أوساط التسعينات مجموعة من الإجراءات العامة التي استهدفت تخفيض حجم الطلب العام، وإعادة تأهيل الاقتصاد تمهيدا للدخول في مرحلة الإصلاح الاقتصادي التي يريدها صندوق النقد الدولي، وكما طبقها في الدول العربية الأخرى، وكان لهذه الإجراءات دور فعال في تحجيم الطلب، وخلق خلل هيكلي أدى إلى الركود، بل لتعميق الركود في البلاد خاصة في عامي 1999-2000[3].

---

[1]- د سمعان بطرس فرج الله، **جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة**،القاهرة :مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، فيفري 2007، ص108.

[2]- مريم دماغ، المرجع السابق، ص26.

[3]- عادل احمد حشيش، **اقتصاديات النقود والمال**، بيروت: الدار الجامعية،1994، ص268.

4-الدوافع والأسباب العسكرية للتدخل:

استخدم التدخل العسكري الحرب كأداة لزيادة قوة الدولة بالنسبة للدول الأخرى، واستخدمت التدخلات العسكرية كعقاب ضد اللذين يهددون توازن النظام الدولي، وقد استخدمت التدخلات العسكرية بدافع الحفاظ على توازن القوى بشكلين[1].

- التدخل الدفاعي: والذي يعني إصرار دولة ما على عدم تغير توازن القوى في اتجاه لا يلاءم مصالحها، ومثال ذلك تدخل الدول الأوربية الملكية في شؤون الدول الأوروبية الأخرى لمنع انتشار الأفكار الثورية والتحررية التي جاءت بها الثورة الفرنسية.
- التدخل الهجومي: الذي من خلاله تعمد الدولة إلى إسقاط نظام حكم معين وتغييره كوسيلة بتعديل التوازن في اتجاه يخدم مصالحها، ومن الأمثلة على هذا التدخل تدخل الاتحاد السوفيتي في هنغاريا 1956، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في غرانادا سنة 1983.

وبعد أحداث 11 ديسمبر 2001 عرفت التدخلات العسكرية نوع جديد من الدوافع والأسباب والذرائع، ولعل أبرزها ما يعرف بالتدخل لمكافحة الإرهاب، وارتباط التدخلات العسكرية الحديثة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من أفغانستان والعراق، مما يجعل من الحرب على الإرهاب دافع من الدوافع التي تجعل الدول الكبرى تتدخل عسكريا في شؤون الدول الأخرى[2].

[1] - Oppenheim, **Lauterpacht Law ; international Law**, vol 11, lonmans and granco ,7th ed, London, 1952.

[2] – د– حسن نافعة، المرجع السابق، ص204.

5-الدوافع والأسباب الإنسانية للتدخل:

ارتبط مفهوم التدخل الإنساني منذ بداية ظهوره بمفهوم تدخل الدولة لحماية رعاياها في الخارج استنادا إلى حق الدفاع عن النفس، وإلى أن الرعايا يمثلون جزءا من الدولة سواء كانوا في إقليمها أو في إقليم دولة أجنبية، وقد ضم هذا المصطلح تدخلا جديد هو التدخل لحماية الأقليات المضطهدة، مما جعل بعض الفقهاء والباحثين يرون أن التدخل الإنساني هو تدخل ذو دافع مشروع وقانوني، وهو واجب على الدولة حصانة حقوق الإنسان التي تنتهك حقوق الأفراد، فالتدخل الإنساني عمل تباشره دولة على حكومة دولة أخرى أجنبية لوقف الأعمال التي تخالف القوانين الإنسانية في معاملة الأفراد العاديين، ويعتبر التدخل الإنساني من الدوافع والمبررات التي تستخدمها الدول لوقف التصعيد في النزاعات الأهلية، ومن الأمثلة التي استخدم فيها الدافع الإنساني كمبرر للتدخل، التدخل الإنساني في البوسنة، وفي أنغولا 1993-1994، وفي ليبيريا [1].

المبحث الثالث

التدخل الأجنبي في منظورات العلاقات الدولية

ما يميز حقل العلاقات الدولية هو وجود العديد من المنظورات التي تحلل وتدرس الظواهر السياسية، وتحاول وضع تصورات تبرر من خلالها هذه الظواهر من خلال منطلقاتها الكبرى التي وضعتها لتفسير الظواهر، والتدخل الأجنبي يعتبر من المفاهيم التي تناولتها هذه المنظورات وهي كالتالي:

[1]- عامر صلاح الدين، **القانون الدولي في عالم مضطرب**، م، س،د، المجلد 38، العدد 153، القاهرة، 2003، ص85.

المطلب الأول

تحليل عملية التدخل في المنظور التعددي

يندرج المنظور التعددي ضمن الاتجاهات الرئيسية في حقل التنظير للعلاقات الدولية، لترسيخ حقوق الإنسان ويسمى هذا الاتجاه بالاتجاه الليبيرالي أو المنظور اللعقلاني، وسوف نرى طبيعة المضامين الاونطولوجية على وجه التحديد والتي يتبناها المنظور بصفة تعليلية يقابل من خلالها الطروحات الواقعية الرئيسية[1] وترتكز هذه النظرية على الدعائم الفكرية التالية:

- **نظرية الحقوق الطبيعية:**وذلك استنادا إلى أن الإنسان يستمد حقوقه من حقيقة كونه إنسان وهذه الحقوق ملازمة له، وحقوقه يجب أن تكون مكفولة ولا تمس الدولة أن تعترف بها وان تكلفها وتحترمها.
- **النظرية الأخلاقية:** وتتجسد هذه النظرية من خلال إطلاق الحرية الكاملة للإنسان، وذلك لفتح أبواب المنافسة الحرة أمامه للوصول إلى نتائج تعود بالمصلحة للفرد والمجتمع معا[2].
- **نظرية العقد الاجتماعي:** وترى هذه النظرية أن قيام الدولة قد يكون بالتراضي بين الأفراد، وذلك على أساس فكرة التعاقد التي ضمنت حقوقهم وكذلك تسوغ أعمال العنف والمقاومة التي يقوم بها الأفراد ضد مظاهر العنف.
- **النظرية الاقتصادية:** وهي قائمة على الاعتقاد بوجود نظام طبيعي تخضع له الظواهر الاقتصادية، وهذه النظرية تؤيد حرية التجارة الخارجية.

---

[1]– السعيد لوصيف، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة الماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2009–2010، ص67.

[2]– محمد يعقوب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص42.

- **النظرية العلمية:** وهذه النظرية تقوم على مبدأ البقاء للأصلح فالتقدم الطبيعي يتطلب فناء الضعيف، والتضحية ببعض الأفراد في ثمن تأمين حياة المجتمع[1].

ومن خلال هذه الدعائم والبراهين الليبراليين يميلون إلى استخدام مصطلح السياسات العامة على العلاقات الدولية، إذ يرفضون الاعتراف بالدولة كفاعل أساسي في السياسة العالمية، فهيكل النظام الدولي حسبهم معقد وذلك بفعل تعدد الفاعلين على المستوى الدولي داخليا كان أو خارجيا، فداخليا تتميز الدولة أنها نظام عدة بيروقراطيات متنافسة، مما يجعل عملية صنع القرار واتخاذ القرار مرتبطة بهذه المتغيرات وتفاعلها، أما على المستوى الخارجي فان تطور الآلية التدخلية وتعدد المنظمات الدولية وخاصة منها ذات طابع الإنساني والتي لا تقوم بالمساعدات فقط وإنما تعمل عمل الرقيب على عمل الحكومات وتدين الانتهاكات وتقدم التقارير[2].

لهذا تعتبر الليبرالية أن كل قرار على المستوى الخارجي ورائه دافع ومحرك أساسي، ونجد أن أنصار هذا الاتجاه وعلى رأسهم ادم سميث (Adam Smith) يعتقدون أن السعي الذي يقوم به الأفراد لتحقيق أهدافهم الخاصة أنهم بذلك ودون سابق تخطيط يعززون تحقيق المصالح العامة، ولذلك فالليبراليون عند تفسيرهم لمختلف تفاعلات الدولة الخارجية يحاولون إسقاط هذه الفكرة، وذلك عن طريق نقل المستوى من الأفراد إلى الدولة، وهو ما يعرف عند الليبراليين باليد الخفية[3].

---

[1]– عدي محمد رضا، المرجع السابق، ص43.

[2]– فؤاد جدو، **دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية:نموذج منظمة أطباء بلا حدود**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2009–2010، ص151.

[3]– ليو شتراوس، **جوزيف كروسي، تاريخ الفلسفة السياسية**،ج2، ترجمة محمد سيد أحمد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،2005، ص242.

ويركز أصحاب التوجه الليبرالي في تبرير السلوك التدخلي للدولة على العديد من الدوافع أبرزها:

1-الدوافع الإنسانية:

- التدخل الإنساني يعتبر ضرورة ضد الفوضى في العالم، وذلك في ضوء الانتشار السريع للعنف والفوضى الداخلية عبر الحدود بين الدول، فالتدخل الإنساني يعتبر سابقا على سيادة الدولة وله الأولوية على أية اعتبارات يمكن أن تثار بشأنها[1].
- أن أعمال انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الدولة لمواطنيها باعتبارها إهانة لكرامة الجميع، ينبغي أن تستسلم فيها القيمة الإيجابية لسيادة الدولة إلى القيم الكبرى ذات الصلة بالإنسانية العالمية، بل ربطت بين احترام الدولة لهذه الحقوق وبين سلوكها الخارجي في الميدان الدولي.
- ويؤكد هذا الاتجاه على "فرضية انسجام المصالح بين الدول وأطروحة السلام العالمي والحكم الصالح والتأكيد على مبادئ الأخلاق العالمية، فهي ترتكز على التعاون الدولي للتغلب على النتائج السلبية للفوضى الدولية، وذلك من خلال تأثير المؤسسات الدولية في سلوك الدول، الأمر الذي يؤدي إلى تطبيق هفوة الشقاق[2].
- لم تهتم الليبرالية بمفاهيم الدولة والنظام الدولي بقدر اهتمامها بالفرد والرأي العام والإنسانية، فالضمير الإنساني يشكل الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية وللأخلاق أولوية في العلاقات الدولية لأنها تمثل صوت العقل الذي يحمي مصير الإنسانية،

---

[1]- خليفة عبد الرحمان، **مبدأ التدخل في ضوء التغير في هيكل النظام الدولي**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص76.

[2]- بيليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص8.

وللرأي العام القدرة على دعم السلام، لأن مصلحة الأفراد تتوافق بشكل طبيعي والمصلحة العليا للجماعة الدولية[1].

- تنظر لفهم حقوق الإنسان من منطلق أن للفرد حقوقا طبيعية يستمد منها إنسانية وتكفل كرامته ذلك من خلال نظام سياسي يحقق السعادة للأفراد والمجتمع بحماية حقوقهم الأساسية، ولا يمكن أن تتحقق هذه الحماية إلا بتبني الديمقراطية التي تستند إلى مبدأ السيادة الديمقراطي وغاية القانون[2].

2-الحفاظ على الاستقرار:

تتحدث الليبرالية عن دوافع تدخلية غير الدفاع عن حقوق الإنسان، كالحفاظ على السلم والاستقرار والأمن، وذلك يكون من خلال الديمقراطية في النظام السياسي الداخلي، وتطبيقه لمبادئ الديمقراطية والانفتاح على العالم الخارجي، ومن أهم الأفكار التي جاءت بها الديمقراطية الليبرالية أطروحة السلام الديمقراطي[*] وتشير نيتا كراوفورد (Crowford) ان العالم يمكن تقسيمه إلى قسمين، القسم الأول الذي نجد فيه عالم بمبادئ وقيم الديمقراطية الليبرالية ويتميز بالانسجام، والقسم الثاني هو العالم الغير الديمقراطي والذي يحتمل وجود عمل أو نشاط استراتيجي ولذلك فإن نظرية السلام الديمقراطي تشجع التدخلات الدولية التي يقوم من أجل الدفاع عن المبادئ والقيم الديمقراطية التي أسستها الليبرالية المثالية، فهي أضمن وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين[3].

---

[1]- بيليس سميث، مرجع سابق، ص8.

[2]- أبو الوفا أحمد، **الحماية الدولية لحقوق الإنسان**، دار النهضة العربية، 2008، ص60.

[*]- السلام الديمقراطي: تعود جذور هذا المفهوم إلى أطروحة كانط، وهي قائمة على أن السلام العالمي يتطلب أنظمة ديمقراطية لان التاريخ تم يعرف حروبا بين الديمقراطيات القائمة على الإجهاد إذن،فهو يعني وجود ثقافة وآليات ديمقراطية تكرس الاختلاف والتعددية وتأسس لدولة الحوار المشاركة.

[3] - Marth Griffiths, **international relations theory for twenty first century**, New York: Rutledge, 2007; p32.

3-الدوافع الثقافية أو الحضارية:

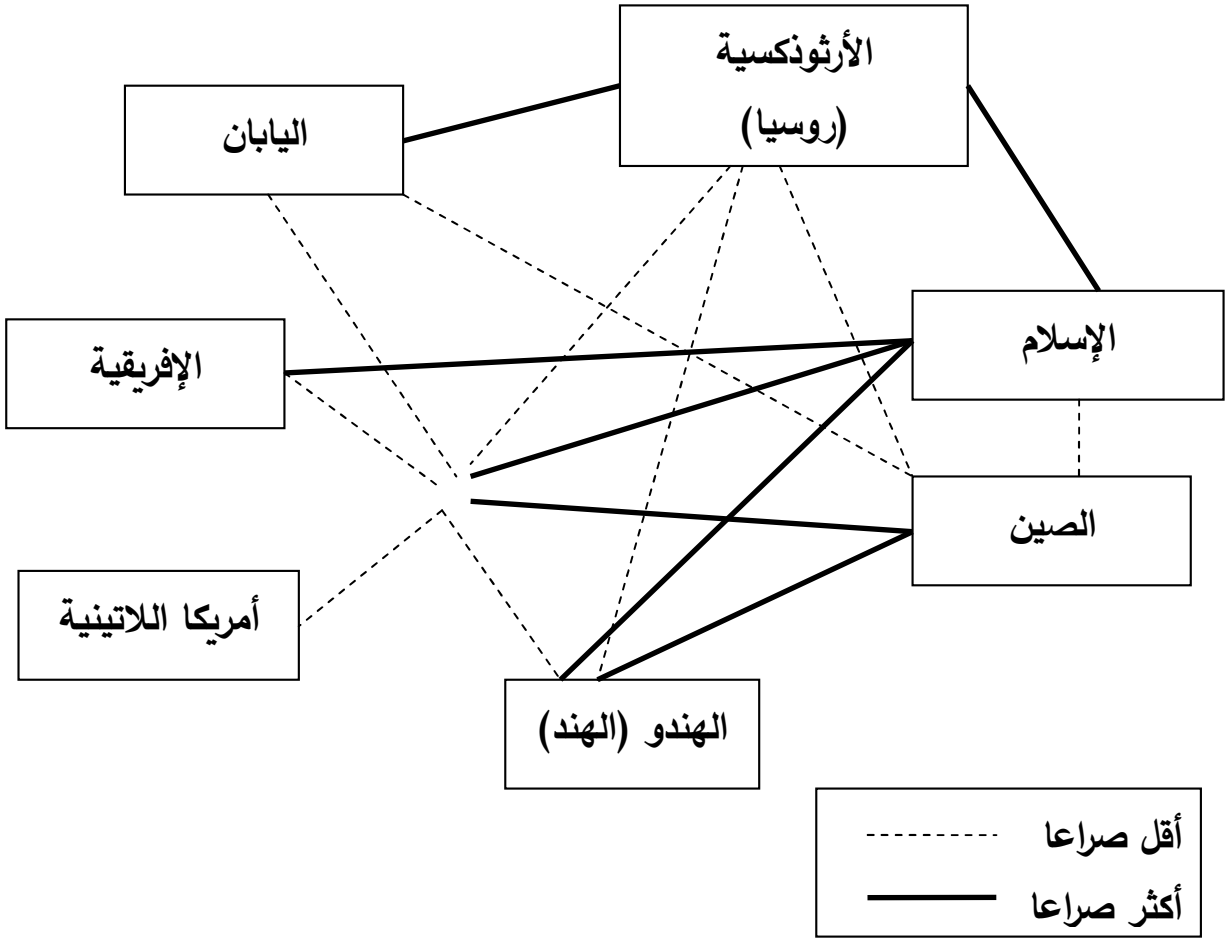

الشكل رقم 1: (مخطط صدام الحضارات): صمويل هنتغتون، صدام الحضارات إعادة صناعة النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، 1999، ص397

يعتبر المنظور الليبرالي أن العرقية لها علاقة كبيرة بالدوافع التي تساهم في عملية التدخل، وهذا ما هو مخالف لما جاءت به الدراسات التقليدية في العلاقات الدولية، والتي ترى أن العرقيات كذريعة لها للتدخل وذلك باسم الدفاع عن الإنتماء العرقي، فمعظم الدول التي مازالت تعاني من التدخل تعيش في حالة من الانتهاكات العرقية الغير منتهية، وفي هذا

الصدد نجد "صمويل هنتغتون" يظهر في توجه أن الاختلاف الحضاري هو دافع رئيسي للتدخلات المعاصرة، وهذا ما يجعل هذه الأطروحة احد نظريات المنظور اللاعقلاني[1].

ويرى الليبراليون إن التدخل له وسائل عديدة لتحقيق الأهداف المنشودة منها غير القوة العسكرية، ويطلقون على هذه الوسائل اسم القوة الناعمة، ويعتبر أنصار هذا الاتجاه أن الصراع هو حالة غير طبيعية في العلاقات بين الدول، ويعتبرون أيضا أن الحرب أداة ضيقة الحيز في السياسة الخارجية للدول واستخدامها يمكن أن يكون آخر الحلول، وذلك يكون بعد استنفاذ جميع الحلول والوسائل السلمية، وتجد النظرية الليبرالية من الدور الكلاسيكي للقوة الحربية وتمنح المؤسسة العسكرية دورا جديدا قائما على احترام القوانين، وخاضعة للرقابة والمسؤولية أمام السلطة المدنية وإعطاء أولوية للقرارات السياسية على القرارات العسكرية، إضافة إلى التخفيف والتقليل من الثقافة العسكرية وإنشاء مؤسسة عسكرية قائمة على احترام حقوق الإنسان وتسهر على تنفيذ وتطبيق المبادئ الديمقراطية[2]،وذلك بترتب المسؤولين العسكريين وإنشاء مؤسسة عسكرية ذات حد عالي من التعليم والإشباع بالقيم والمناهج الليبرالية، ومن أمثلة هذه المعاهد نجد

(international military education and training) "LNIET" ومنه فإن الليبرالية تضمن أن بناء القوة لا يتجسد فقط بامتلاك القوة والقدرات العسكرية، بل يجب امتلاك جميع القدرات وفي جميع الجوانب[3].

ومن هنا تبرز آليات التدخل حسب الفكر الليبرالي:

---

[1]– صمويل هنتغتون، **صدام الحضارات إعادة صناعة النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط2، 1999، ص395–396.

[2]– صمويل هنتغتون، المرجع السابق، ص397.

[3]– ليلا نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص61.

أ- الآليات المؤسساتية:

وهي قائمة على الدور الذي تلعبه المؤسسات في النظام الدولي وخاصة فيما يتعلق بالتدخلات، وذلك من خلال قيامها بحماية والسهر على مراعاة المعايير الدولية في التدخل وخاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه انه من الضروري إنشاء مركز عالمي لصنع واتخاذ القرار وذلك فيما يخص الجوانب الإنسانية[1].

ب- الآليات الاقتصادية والدبلوماسية:

يركزون أصحاب الفكر الليبرالي على القوة الاقتصادية والدبلوماسية في العلاقات الدولية، إذ يرون أنهما ركيزتين أساسيتين في قوة أو ضعف الدول على المستوى الداخلي والخارجي[2].

ج- الآليات الإعلامية:

وهنا يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة الجانب الإعلامي بشتى وسائله المسموعة، والمكتوبة، والمرئية، إذ تلعب دور كبير في نشر وزيادة الوعي في المحيط الداخلي والخارجي[3].

ورغم ما جاءت به الليبرالية من أفكار جديدة، إلا أنها أغفلت النظر إلى مجموعة من النقاط، ما جعلها تواجه النقد في العديد من الأفكار الغير عقلانية، فهي نتاج ضغط المجتمع المدني والرأي العام، كما أسهب وبالغ منظري هذا الاتجاه في التركيز والاعتماد على دور وفعالية المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية كأطراف محركة للعملية التدخلية[4].

---

[1]- صمويل هنتغتون، مرجع سابق، ص70.

[2]- مريم دماغ، مرجع سابق، ص71.

[3] - Ewan Harrison, **the post/ cold war international systeme** ,London: Routledg taylor and fracis Group, 2004 ; p115.

[4]- ليلا نقولا الرحباني، مرجع سابق، ص61.

كما أن اعتماد هذا المنظور على المبادئ والأغراض الإنسانية لتبرير التدخل التي لم تكن في معظمها تستند إلى الشرعية الدولية والإستقائية التدخلية، إذ أن العديد من الدول تعاني من الفقر وعدم الاستقرار ولم تعرف تدخلات في حين تدخل في دول أقل انهيارا وأكثر استقرار اقتصادي وسياسي ولذلك من يصنف هذه التدخلات في حيز وضمن النزاعات الاستعمارية الجديدة[1].

وأردنا أيضا إيضاح عدم صحة ما جاء به صمويل هنتغتون في نموذجه المعتمد على العرقيات المسببة والدافعة للتدخل، والذي يرى فيه أن عامل العرقية محرك أساسي لعملية التدخل الدولي، ولكن في الواقع هناك تدخلات لا علاقة لها بالعرقيات وخارجة من القالب الحضاري الذي حدده ووضعه صمويل هنتغتون[2].

كما أثبت الواقع أن الدول تعتمد بالدرجة الأولى على القوة العسكرية، وذلك دون استوفاء جميع الوسائل الغير العسكرية المشروعة، وهو عكس الطرح الذي يبنى التدخل على المرحلية والتدرج في الوسائل والأهداف[3].

المطلب الثاني

تحليل عملية التدخل في المنظور الواقعي

ترجع النظرية الواقعية في العلاقات الدولية إلى القرن الخامس قبل الميلاد حيث وضع لها الأسس العامة الفيلسوف ثيوسيديدس لكن فترة الحرب الباردة تعد الفترة التي لقيت فيها هذه النظرية الفكرة الأسمى في العلاقات الدولية، حيث أرسى "هانس مرغا نتو" أسس

---

[1]– الطيب بوعزة، **نقد الليبرالية**، الرياض : مكتبة الملك فهد للنشر، 1999، ص92.

[2]– صمويل هنتغتون، **الإسلام والغرب أفاق الصدام**، ترجمة : مجدي شرشر، القاهرة :مكتبة مديولي، 1995،ص56.

[3]– محمد الجهوي حمد الجهوي، **النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي**، القاهرة :دار الفكر العربي، 1993، ص56.

الواقعية الكلاسيكية، ومع إخفاق المدرسة المثالية في فرض ونشر قيمها وعدم قدرتها على التحكم في سير الأحداث والتنبؤ بها، الأمر الذي انتهى بنشوب الحرب العالمية.

ومن هنا تذهب الواقعية إلى أن سلوك الدولة يجب أن ينطلق مع افتراض أن الفوضوية هي السلطة الأساسية للنظام الدولي، وان سلوك الدولة يمثل نوعا من الاستجابة للفرص والقيود التي يقدمها النظام الدولي الفوضوي، والفوضوية هنا تعني غياب حكومة أو هيئة مركزية عالمية تفرض على الدول ذات السيادة الانصياغ للقانون الدولي، وتسوية مشكلاتها وفقا لمبادئ وقواعد هذا القانون[1].

وكما تنظر الواقعية إلى التدخل الدولي كظاهرة في العلاقات الدولية، يجب دراستها كما هي موجودة أو كما هو كائن ليس كما يجب أن يكون، أي من منطقها العام، كما ترتكز الواقعية على مفاهيم خاصة كطبيعة الفواعل والعقلانية، فهناك من يطلق على المنظور الواقعي اسم المنظور العقلاني (the rational paradigm) حيث تعتبر العقلانية قيمة ترافق مخرجات أي سياسة دولية[2].

وترى الواقعية الكلاسيكية الجديدة في بنائها النظري، وفي تحليلها للقرارات والسلوك الداخلي حيث توجد المتغيرات المتفاعلة كتوزيع السلطة والقوة في النظام الدولي Distribution of power in international system،كذلك إدراك صانع القرار لبيئته الخارجية والبيئة الداخلية المتمثلة في المجتمع المدني، ومنه فالتدخل حسب أنصار هذا الاتجاه قد يكون عقلانيا وعكس ذلك أي الامتناع كذلك قد يكون عقلاني،و ذلك كونه

[1]– جيمس دورتي، روبرت باستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، ديسمبر، 1985، ص 27–28.

[2]– علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم والدبلوماسية والإستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى 2004، ص129.

نابع عن دراسات للمعطيات المتوفرة على المستوى الدولي، ومدى إمكانية متخذ القرار إدراك هذه المعطيات، [1] كما هو موضح في النموذج.

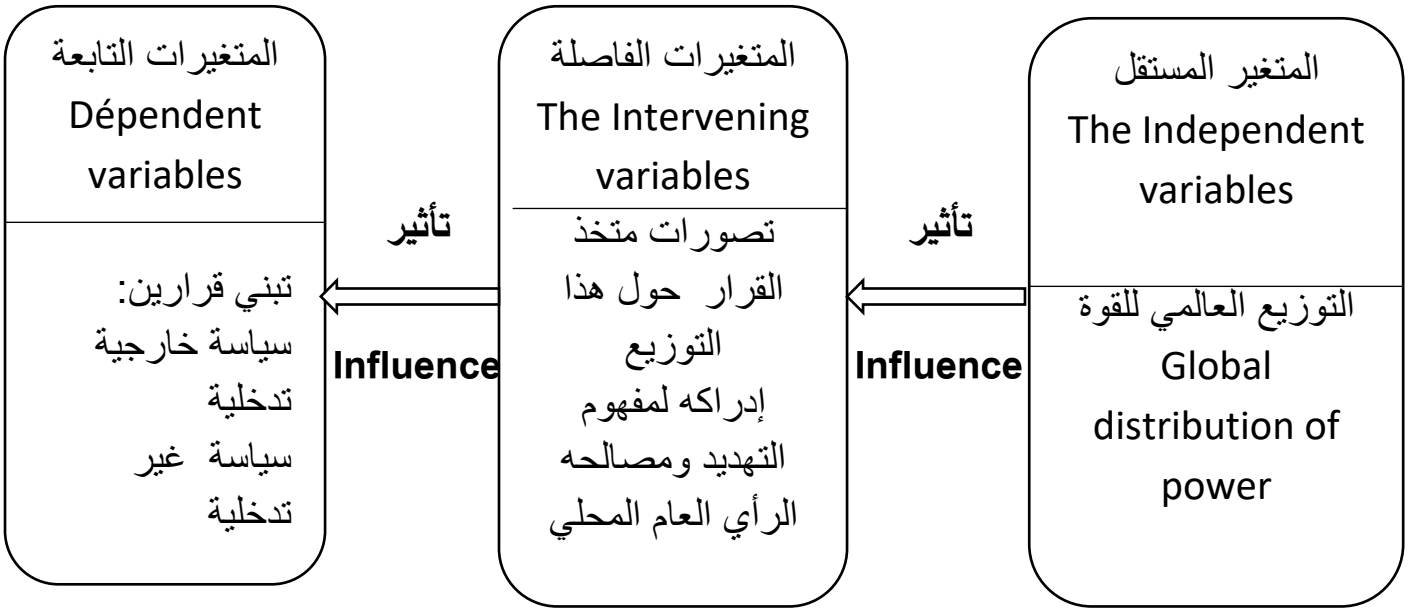

الشكل رقم **2:** (تفسير التدخل في منظور الواقعي): مريم دماغ، "إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من كردستان العراق 1991 والصومال 1992"، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010، ص50.

- القيم الأساسية حسب النظرية الواقعية:

- النظام والأمن والسلام لذلك يتم تبرير التدخل العسكري إذا كان ضروريا للحفاظ عليها.
- مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل يوفران الاستقرار الدولي ما لم تتطلب المصلحة الوطنية، وكذا القيام بمهام إنسانية غير محددة في أوضاع سياسية غير مستقرة.

[1]- مريم دماغ، المرجع السابق، ص49.

- ترحب الدولة بالدولة المتدخلة، اذا كان التدخل سيزيد من قوة الدولة المتدخلة، أما إذا كانت تكاليف التدخل تزيد من مكاسبه فإنه مرفوض لأنه يؤدي إلى تآكل قوة الدولة[1].

وبالتالي في الأخير نجد أن النظرية الواقعية تتحفظ في مسألة التدخلات التي تستهلك قوة الدولة لأنه في نظام لا توجد سلطة مركزية تحمي الدول من بعضها البعض، فإن على الدول أن تستمر في الوجود والبقاء والاعتماد على ذاتها وان لا تتدخل إلا لحماية مصالحها الوطنية مما يضمن استمراريتها، كما يعتمد أصحاب النظرية الواقعية أحيانا على غياب الإنسانية لتبرير تدخلهم الخارجي في دون ذات سيادة.

- وهناك آليات تقوم عليها عملية التدخل من خلال الطرح الواقعي:

يعتبر مفهوم القوة بالنسبة للواقعيين المتغير الأساسي لشرح سلوكيات الدول، أو ما يرتبط بالقوة العسكرية في السياسة الخارجية لها، وبالمقابل يقللون من أهمية الآليات الأخرى كالثقافية والإعلامية، فمثلا استخدام دولة من الدولة (x) القوة العسكرية في تدخلها على دولة أخرى (z) ذلك سيؤدي إلى نتائج وتكاليف أعلى إذا ما قورن بتدخل مثلا دولة (س) في دولة (ع) واستخدمت في تدخلها متغيرات أخرى غير المتغير العسكري أو القوة العسكرية، لكن تبقى حسب الواقعية المواجهة المباشرة حتمية إذ يقول (K.Waltez) في هذا الشأن " أن القوة تستخدم ليس بصفتها الخيار الأخير بل بصفتها الخيار الأول والدائم"[2].

ومنه فإن المنظور الواقعي يرى بان التدخل هو عبارة عن عملية تحتوي على استخدام القوة، ويكون استخدام هذه القوة مباشرا ويتوفر فيه عدة عناصر كالتهديد وغيره من

---

[1]–بيليس جون، ستيف سميث، مرجع سابق، ص49.

– تركيز الواقعية الكلاسيكية على القوة والواقعية الجديدة على الأمن

[2]- Châles Philipe David, Jean Jacques Rocho, **théorie de la sécurité définitions**, paris : édition montchrestion, 2002 ; p94.

العناصر التي غالبا ما تكون مادية، وفي هذا المجال حاول رواد هذا الاتجاه من أمثال والتز (waltez) تحويل التركيز على مفهوم القدرات وربط هذا المفهوم بمدى قدرة الدولة وقوتها بدل التركيز على القوة فقط، وذلك يكون من خلال دراسة بعض العوامل مثل(حجم السكان، مساحة الدولة، توفر الموارد، الطاقة الاقتصادية، القوة العسكرية، الكفاءة...)، فتوفر الدولة على هذه يساهم ويساعد على التفوق والامتلاك للقوة اللازمة للهيمنة السياسية والانتصار العسكري[1].

والجدول التالي يوضح تطور العمل التدخلي حسب المدرسة الواقعية:

نوع الواقعية	المفكرين الأساسيين	الكتب الأساسية	الفكرة الرئيسية
الواقعية الهيكلية الأولى	Thucydides	الحروب البابلونية	العلاقات الدولية محكومة بصراع على القوة لا ينتهي
الواقعية العملية	مورغانتو	الصراع بين الأمم	الواقعية السياسية تعتبر أن هناك أسسا معينة في السياسات مثل قوة القائد المطلقة التي يجب قبولها واعتبارها القوة السياسية الوحيدة المتحولة في السياسة العالمية
الواقعية الجديدة	روسو–والتز	نظرية السياسة العالمية	الصراع حتمي بسبب النظام الفوضوي الذي يؤدي إلى الشك وعدم الاستقرار
الواقعية الليبرالية	هدلي بول	المجتمع الفوضوي	الفوضى العالمية يمهد لها من قبل الدول التي تملك القدرة على منع الدول الأخرى من الاعتداء عليها ومن قبل الدول القادرة الأسس الابتدائية لوجودها

الشكل رقم ***3: (تطور العمل التدخلي في المنظور الواقعي): ليلي نقولا الرحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية،2011، ص55.***

[1]– زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص49.

إذن منهج التحليل الواقعي للعملية التدخلية يؤخذ اتجاهه من الأعلى إلى الأسفل مع إعطاء الأولوية للدول كفاعل أساسي عقلاني يحرك العملية التدخلية، وذلك لتحقيق المصالح المحددة سلفا، وبعدها يأتي دور الفواعل تحت ودون مستوى الدول،[1] لكن في الحقيقة لا يمكن فصل الجانب الداخلي لاتخاذ القرار عن المعطيات البيئة الخارجية، إذ ان قرار التدخل هو نتاج مشترك بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، ولذلك فالتدخل قد لا يكون عقلاني إضافة إلى ذلك فإن الواقعية ركزت كثيرا على الجانب العسكري في التدخل وأغفلت باقي الجوانب في تحقيق المكاسب، ما نتج عنه حصر لمقاصد التدخل وقد يكون والتز قد انقد الواقعية من بعض النقد، لكن مسارات العالم والتطورات التي حدثت في النظام الدولي خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي جعل أطروحات الواقعية عرضة للنقد، وخاصة لإغفالها عدة جوانب في طرحها كإمكانية الاندماج وغيرها من الوسائل التي تبرر العمل التدخلي[2].

المطلب الثالث:

تحليل عملية التدخل في المنظور البنائي

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات، كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية كان (Nicholas Anuf) أول من استعمل المصطلح في كتابه (world of ourmaking) حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية،[3] ومن بين الأفكار الجديدة التي جاءت بها البنائية، هي أن العلاقات الدولية عبارة عن كتلة تتكون من العديد من الفواعل التي تؤثر وتتأثر داخله، لكنها ترفض اعتبار الفوضى هي العامل المفسر

---

[1]– هارلد مولر، واستيفاني زونيوس، **التدخل العسكري والأسلحة النووية**، ترجمة: عدنان عباس علي، أبو ظبي: مركز الأصوات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2007، ص8.

[2] - Jack Donnelly, **realism and international relations**, London :Cambridge university press , 2000 ;p232.

[3]– حمايدي عز الدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة،2005، ص50.

لطبيعة هذه التفاعلات، أو كما يطلق عليه أصحاب هذه النظرية بفكرة المجتمع الكلي (Global society)[1].

ونجد الباحثين قد الجؤا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة، وتجعل منها محور الاهتمام، إذ كانت القضية المحورية في العالم ما بعد الحرب الباردة بروز قضايا جديدة على مستوى أجندة السياسية العالمية، وخاصة صعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية، وتزايد الصيحات الدولية حول تنامي دور هذا البعد القيمي، ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف وتستجيب لها تبعا لذلك.

بالإضافة إلى بروز قضايا الأقليات، والإرهاب والتنظيمات الإرهابية، او ما يعرف بالفاعل الخفي، وتركيزه على قوة الخطاب الموجه إلى المجتمع المدني سواء الوطني أو الدولي، واللعب على مستوى الثغرات الذاتية والانتماءات الثقافية للأفراد بالإضافة إلى تزايد التركيز على الشعور بالهويات في عالم الذاتية والانتماءات الثقافية للأفراد، بالإضافة إلى تزايد التركيز على الشعور بالهويات في عالم ما بعد الحرب الباردة، خصوصا ما بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وظهور النزاعات العرقية التي كانت سمتها الأساسية دور الهويات داخلها وشعورها بضرورة ممارسة دورها في السياسة العالمية كفاعل مستقل، وبالتالي إعطاء الصيغة الجديدة للتفاعل العالمي داخل النظام الدولي والذي يشهد بروز العديد من الفواعل[2].

---

[1] - Emanuel Adler, **seizing the middle Ground: constructivisme in word politics**, European journal of international relations, vol 3, NO3, 1997, p 341.

[2] – عمار حجار، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط**، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2002، ص45.

ويركز البنائيون على أن النظام الدولي يقوم على العلاقات الاجتماعية والقدرات المالية، ويعتقدون أن البنى التنظيمية الذاتية المشتركة تتألف من مفاهيم وتوقعات ومعرفة اجتماعية مشتركة بالمؤسسات التي هي عبارة عن كيانات إدراكية، لا يمكن الفصل بينها وبين أفكار اللاعبين حول الطريقة التي يعمل فيها العالم، وتسلط البنائية الضوء على المؤسسات التي تأتي في المستوى الأساسي من المجتمع الدولي كالقانون الدولي والدبلوماسية والسيادة[1].

وترى البنائية أن الفواعل ليست الدول فقط، بل هناك عدة أطراف مشاركة في اتخاذ القرارات المختلفة كالإدارة والتنظيم داخليا والمعاهدات والاتفاقيات والتدخل خارجيا، وذلك حسب معيار تقسيمي، حسب أصحاب هذا الاتجاه وذلك كما يلي[2]:

- **بنى تحتية:** وهي القاعدة وتشمل البيئة المجتمعية والمجتمع الذي يعيش داخل هذه البيئة وما يحتويه من الحركات الاجتماعية والثقافية والحضارية، إضافة إلى القيم والهويات كما تشمل داخل هذا الحيز المجتمع المدني المشبع بالقيم والعناصر السابقة التي تتكون منها النخبة الحاكمة، وهذا ما يجعل حسب أصحاب هذه النظرية القرار السياسي تشاركيا بفعل هذه المتغيرات وتفاعلاتها الداخلية.
- **بنى فوقية:** حسب البنائين فإنها تلك البنى التي تتميز بالشرعية والفعالية والاستقلالية ويطلقون على هذه البنى اسم الوكلاء الدوليين (Lagimate autorizing agents) حيث هناك حسبهم منظمات متعددة الأطراف ويكون النظام الدولي من خلال هذه المنظمات عن مؤسسات دولية متفاعلة وهذا التفاعل يكون بشكل مستمر داخل هذه المؤسسات.

---

[1]– مارتن غريفيتس، تيري اوكلاهان، مرجع سابق، ص109.

[2]– مريم دماغ، مرجع سابق، ص75.

ومنه فإن النظرية تأكيد أن السلوكات الخارجية مدعومة بالأساس بواسطة القواعد والمعايير والقيم المشتركة حول السلوك المناسب، وان القرارات في السياسة الخارجية للدول هي عبارة عن تحميل حاصل لرغباتها في حماية القواعد والمعايير النظمية التي تحددها المؤسسات العالمية، ووفقا لفاينمور (finnmor) إن أهم الأسباب التي ساهمت في تبرير سياسات التدخل بعد الحرب الباردة هي الكوارث التي واجهت الإنسانية التي تحدث داخل أراضي الدول الأخرى الغير قادرة على مواجهة هذه الكوارث، باختلاف أنواعها وأشكالها من انتهاك لحقوق الإنسان، الإرهاب، الحروب الأهلية، كما ترى أن تنظيم الذي يتميز بشكل من العنف مستمدة في ذلك العمق في العمليات والمسارات الاجتماعية وبذلك فإن العمل العسكري يمكن تبريره إذا كان له أغراض إنسانية[1].

بالرغم من أن أصحاب هذه النظرية يرون أن التدخل لكي يكتسب صفة الشرعية يجب ألا يتعدى كونه مجموعة من الإجراءات التي تقرها وتحددها المؤسسات الشرعية كالتسوية الدبلوماسية أو الإدانة الدبلوماسية، تدعيم أو قطع العلاقات الاقتصادية ولكنها تبرر التدخل العسكري إذ كان دفاعا عن القيم المجتمعية أو كان دفاعا عن الهوياتية أو غيرها من الدوافع ذات البعد الإنساني.

[1]– عز الدين حمايدي، مرجع سابق، ص37.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى تعاريف مختلفة لمفهوم التدخل، استخلصنا ما يلي:

_ رغم قدم مفهوم التدخل، وتعرضه من قبل الدراسات القانونية والسياسية والدولية، يبقى من المفاهيم المعقدة، وهذا يعود إلى التطور التكنولوجي، الذي أدى إلى تنوع الوسائل والسياسات التدخلية، لكن يمكن تعريف التدخل الأجنبي على انه "تلك العملية التي تقوم بها وحدات سياسية في النظام الدولي، بشكل إرادي ومنظم في شؤون وحدة أخرى، وذلك بهدف التغيير أو الحفاظ على التركيبة داخل هذه الوحدة، كما انه يأخذ عدة أشكال".

_ للتدخل الأجنبي عدة أنواع سواء من حيث الصور، مباشر وغير مباشر أو من حيث الشكل فردي أو جماعي، صريح أو ضمني، داخلي أو خارجي، سياسي أو دبلوماسي، إعلامي أو دعائي أو عسكري، أو من حيث السبب اقتصادي امني إنساني، وهذا ما يجعل التدخل الأجنبي يمتاز بالتنوع وتعدد الأهداف والأسباب والدوافع والتطبيقات.

_ إن التدخل اختلف تفسيره باختلاف التوجهات النظرية لكل مدرسة من المدارس التي تناولت دراسته، فالمدرسة الليبرالية تناولت التدخل على أنه عمل يرتبط بدوافع إنسانية وأخلاقية وحضارية، في حين تناولته المدرسة الواقعية على انه عمل عقلاني له دوافع أمنية ويرتبط بالنفعية والمصلحة، إما المدرسة البنائية فترى أن التدخل هو عمل مبرر وقد يأخذ الشكل العسكري.

الفصل الثاني:

المكانة التاريخية والجيوإستراتيجية لليبيا

تعرض النظام السياسي الليبي للعديد من الأحداث التاريخية والسياسية، التي تمثل في مجملها البيئة التي جعلت هذا النظام مميز على المستوى الداخلي أو الخارجي، أو من الناحية السياسية والقانونية، ويظهر ذلك في الأحداث التي رسمت الملامح العامة للنظام وجعلت له خصائص مغايرة لباقي الأنظمة سواء على الساحة الإقليمية أو القارية أو العالمية، بالخصوص في فترة حكم معمر القذافي.

إذن في هذا الفصل سنحاول إبراز الأهمية الجيوستراتيجية لليبيا، بالتطرق إلى الملامح التاريخية للنظام السياسي الليبي في الفترات الاستعمارية المختلفة، قبل الاستعمار الإيطالي وبعده، وكذا إلى فترة بعد الاستقلال، وفترة الدولة الملكية، إلى جانب المقومات الجغرافية وكذا الاقتصادية التي تسخر بها ليبيا، كما ركزنا في هذا الفصل على طبيعة النظام السياسي الليبي بعد سقوط الملكية وقيام النظام الجمهوري بقيادة معمر القذافي، وذلك على المستوى الداخلي والخارجي، من خلال إبراز دور معمر القذافي وعائلته في الحكم وطبيعة المؤسسات السياسية التي عرفتها هذه الفترة، بإظهار توجهات السياسة الخارجية لنظام معمر القذافي.

المبحث الأول

التطور التاريخي للنظام السياسي الليبي

عرفت ليبيا مجموعة من الأحداث التاريخية والسياسية التي ترجمت النظام السياسي الليبي خلال الفترة الممتدة قبل وبعد الاستقلال، التي تعرض فيها النظام إلى تدخلات مختلفة حتى قبل الاحتلال الإيطالي، وكذا فترة الاستعمار الإيطالي، وفترة العهد الملكي التي تعد من الفترات الكثيرة الأحداث التي حددت البنية السياسية للنظام الليبي.

المطلب الأول

النظام السياسي الليبي قبل وأثناء الاستعمار الإيطالي

1-النظام الليبي قبل الاحتلال الإيطالي:

قد توالت على ليبيا العديد من الحقب والأحداث التاريخية المهمة، والتي أثرت فيها بشكل أو آخر، إذ تعتبر الحضارة الفرعونية من الحضارات الأولى التي كانت لها اتصال مع ليبيا القديمة، من خلال قيام الليبيين القدامى بالغارات الدائمة والمتواصلة على غرب الدلته، بحثا عن المناطق الرعوية أو الماء بسبب الجفاف، ومن القبائل المعروفة في هذه الفترة نجد المشويش (Meshwesh)،التامحو (tamehu)،الليبو (lebu)[1].

وفي القرن السابع قبل الميلاد، أي في وقت معاصر تقريبا للحضارة القرطاجية في المنطقة بدء التواجد الإغريقي في برقة وما جاورها، وكان القدوم الإغريقي إلى ليبيا عن طريق الساحل، إذ تدفق عدد كبير من اليونانيين إلى المنطقة خاصة بين عدة أماكن منها (تيرا وأثينا)، واستقروا فيها سنة 631 ق. م، وفي هذه الفترة كانت ليبيا مقسمة بين النفوذ الإغريقي في برقة والنفوذ القرطاجي الفينيقي في طرابلس، وقد ضم الإسكندر المقدوني برقة إلى مصر بعد غزوه لها، وبعد الصراع القرطاجي الروماني أصبحت ليبيا مقسمة بين النفوذ الروماني والإغريقي[2].

وفي نفس الفترة التي كان الإغريق فيها بليبيا سادت الحضارة القرطاجية التي تعتبر من اهم المحطات التاريخية التي عرفتها ليبيا، إذ وبعد تأسيس مدينة قرطاج فرضت حمايتها على المدن الكبرى في ليبيا، وكان القرطاجيون في صراع مع الإغريق للسيطرة على الحوض

---

[1]- عمران حامد، **ليبيا ودلالة الجغرافيا**، طرابلس: مجلة الفاتح، العدد 69، يناير 1991، ص61.

[2]- كريستيناس بريدوولف، **أزهار من قورينا**، ترجمة: الهادي مصطفى أبو لقمة، بنغازي: منشورات جامعة قاربونس، 1993، ص16.

المتوسط، وقد ارتبط تاريخ المدن الثلاث الكبرى في ليبيا بقرطاج وكانت مدينة "لبدة" بمثابة عاصمة لهذه المدن الثلاث في هذا العهد[1].

ولكن بتدمير قرطاج ونهاية الحروب البونية فسح المجال أمام الرومان للسيطرة فكانت بداية العهد الروماني في المنطقة، في هذه المرحلة أطلق علي ليبيا بحدودها الحالية اسم تريبولس (Tripolis)، وكانت تضم في هذه الفترة ثلاث مدن كما كانت عليه في العهد القرطاجي، وبعد أن تلاها سقوط الحضارة الإغريقية في المنطقة على يد الجيش الروماني في إفريقيا، أصبحت برقة كطرابلس خاضعة للإمبراطورية الرومانية ولنفوذها، وكانت هذه أول مرة تتوحد فيها ليبيا سياسيا، وكان الرومان أول من تجاوز النطاق الساحلي للتواجد الأجنبي في ليبيا وتوغلوا في المناطق الصحراوية والداخلية، ولكن بعد انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين أصبحت برقة من نصيب الإمبراطورية الشرقية، بينما أصبحت طرابلس من نصيب الإمبراطورية الغربية وقد بقيت ليبيا تحت السيطرة الرومانية ما يقارب 400 سنة،[2] وبعدها عرفت ليبيا التواجد الوندالي بقيادة "جنس ريق" الذي غزى بجيشه ساحل خليج سرت وقد خص أعيان الليبيين عند تقسيمه للغنائم الرومانية بالإقطاعيات، كما دخلت طرابلس تحت سيطرة الوندال لكن بصفة مؤقتة وغير مباشرة[3].

وبعدها دخلت طرابلس في حكم البيزنطيين تحت قيادة جوستنيانو وقد كانت مقاومة القبائل الليبية شديدة في هذه الفترة، وعمت الفوضى، وبعد وفاة جوستنيانو قسمت ليبيا إلى

---

[1]- Wright, john, **Libya London,** ernest benn LTD,1969 ; p 32-33.

[2]– توري روسي، ليبيا منذ الفتح الغربي حتى سنة 1911، ترجمة: خليفة محمد التليسي،بيروت: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2008، ص51.

[3]– محمد مصطفى بازامه، **ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية**، بنغازى: مكنية قورينا للنشر والتوزيع،1975، ص108.

أقاليم في القرن الخامس للميلاد إلى غاية أن فتح العرب المسلمون مصر في القرن السادس للميلاد[1].

وببداية الدعوة الإسلامية في الانتشار وفتح مصر في ظل الفتحات الإسلامية قام عمر بن العاص بفتح برقة سنة 642م، وقد قام عقبة بن نافع الفهري بالتوغل في بلاد المغرب العربي وأخضعت طرابلس ووصل المسلمون إلى مدينة صبرة وجبال نفوسة وودان وزويلة في الجنوب وقد تم إخضاع جميع ليبيا سنة 663م، لتتوحد ليبيا مرة ثانية تحت راية الإسلام والمسلمين وكانت أهداف الفتح الإسلامي في المنطقة[2]، إلى جانب الاحتلال الإسباني لليبيا عام 1510، والأسباب التي دفعت الأسبان إلى احتلالها ما يلي[3]:

- موقع ليبيا الاستراتيجي الذي يمكن أن يكون مركز تمويل للحملات القادمة من الغرب إلى الشرق.
- الفراغ السياسي الذي كانت تعيشه طرابلس وبرقة، فهي مشطرة إلى قسمين الأول خاضع لحكم الحفصيين والثاني خاضع إلى دولة المماليك في مصر.
- الصراع الديني الذي تقوده إسبانيا ضد المسلمين، فباحتلالها ليبيا يمكنها الوصول إلى الشرق، لضرب المسلمين في المراكز الإسلامية المتقدمة والقضاء عليها نهائيا.

وبذلك فإن غزو الإسبان لليبيا يعتبر من الحملات الصليبية، فقد احتلوا طرابلس والمدن المجاورة لها، وقاموا بتوزيع الأراضي على المسحيين، واستمر الوجود الاسباني إلى أن طلب البابا "كلمت السابع" راعي فرسان القديس يوحنا من الملك شارل الخامس أن يترك

[1]- Helon Chapin ; op. cit ;p30.

[2]– علي مصطفى العاقل وآخرون، مرجع سابق، ص91.

[3]– عمر محمد الباروني، **الأسيان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس**، مطبعة ماجي للنشر والتوزيع، 1953، ص75.

له طرابلس والمدن المجاورة لها كي تكون مركز لفرسانه للهجوم على البلاد الإسلامية، وتم ذلك بالفعل بعد تنازل الملك عنها في 1530م[1].

ومن هنا جاء دور العثمانيون حيث كان تواجدهم في كل من تونس والجزائر، وبعدها ضموا إلى حكمهم مدينة طرابلس الغرب، بعد أن كان سكانها قد تخلصوا من الحكم الحفصي وشكلوا حكومة خاصة بهم، ولكنهم تعرضوا لهجوم إسباني احتل بلادهم، لكن القائد طرغوت تمكن من استعادتها من الأسيان واستولى العثمانيون على ولاية طرابلس الغرب، وبعدها اخذ القائد طرغوت يمد النفوذ العثماني تدريجيا إلى مناطق الداخل، وبهذا استطاع علج علي طرغوت حكم طرابلس والداخل وتمكن من فرض الأمن والهدوء في المنطقة،[2] ومنذ 1577م كانت برقة وفزان تحت تأثير التبعية الإسلامية للعثمانيين في مصر، وهكذا بدأت تظهر خريطة ليبيا الموحدة في العهد العثماني المؤلفة من: ولاية طرابلس، برقة، وفزان، واستطاع الحكم العثماني أن يثبت السيادة على الأرض الليبية المتحدة، وظل الوجود العثماني يتحدى القوى الأوروبية القائمة على الساحل الأخر من البحر الأبيض المتوسط[3].

وعرفت ليبيا أثناء العهد العثماني على العديد من الولاة، وبعد تقلص النفوذ العثماني في البلاد الليبية عندما تسلمت أسرة أحمد باشا القرمانلي الحكم عام 1711م في طرابلس العرب، وظلت تحكم ليبيا منذ قرن وربع قرن، وبعدما عرفت هذه الأسرة الضعف زادت على ليبيا الضائقة الاقتصادية، وأصبحت البلاد عرضة للأطماع الأوروبية من فرنسا وانجلترا، وأمريكا، وهكذا عرفت ليبيا ثورات كثيرة في أواخر عهد العائلة القرمانلية مما أدى بالعثمانيين

---

[1]- Helon chapin , op. cit ;p35.

[2]– إبراهيم خليل احمد، **تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516_1916**،الموصل: جامعة الموصل، 1968، ص63–72.

[3]– الطاهر الزاوي، **جهاد الأبطال في طرابلس الغرب**، ليبيا :دار الفتح، دار الثراث العربي، ط3، 1973، ص29.

إلى إرسال حملة عسكرية تحت قيادة (نجيب باشا) إلى طرابلس في عام 1836، وبعدها عرف الحكم العثماني عدم الاستقرار[1].

ومع أن العثمانيين طبقوا في ليبيا نظام الولايات، ولاية طرابلس الغرب، ولاية برقة، ولاية فزان، إلا أن وجودهم في المنطقة كان اسميا فقط، وأخذت ليبيا كغيرها من الولايات العثمانية تهدد من قبل الفرنسيين خاصة بعد احتلالهم للجزائر 1830، وفرض الفرنسيين حمايتهم الاستعمارية على تونس عام 1881، وبناءا عليه رأت الدولة العثمانية أن تعزز وجودها في ليبيا فزادت قوتها العسكرية في المنطقة وتمسك الليبيون بحكم الدولة العثمانية على الرغم من ضعفهم، لأنهم شعروا أنها الدولة الإسلامية التي يمكن أن تدافع عنهم وتحميهم ضد هجوم الفرنسيين الذين احتلوا "تشاد" وبدأوا يهددون ليبيا.

وهنا أصبحت ليبيا الولاية الوحيدة للرجل المريض في المنطقة ومع بدايات القرن التاسع عشر بدأت الأطماع الإيطالية في المنطقة، لتخضع ليبيا بعد ذلك للاحتلال الايطالي[2].

2-النظام السياسي الليبي أثناء الاستعمار الإيطالي:

ظهرت الأطماع الإيطالية في ليبيا وذلك في القرن التاسع عشر، ولكن تجسدت على أرض الواقع بعد تورط الدولة العثمانية في حرب البلقان والنكسة الألمانية في تحقيق أطماعها في مراكش، إذ توجهت إيطاليا إلى ليبيا، وأعلنت الحرب على تركيا 1911م، [3]

---

[1]- عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة الهوية والوعي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط3، 1986، ص163.

[2]- علي محمد مصطفى العاقل وآخرون، مرجع سابق، ص100.

[3]- JW Richmond**, Libya a modern history**, Great Britain :Biddles LTD 1983, p20.

ومن هنا انسحبت تركيا من ليبيا وذلك بسبب عجزها العسكري، وكان الاستعمار الايطالي في البداية مقتصرا على المدن الساحلية من طرابلس إلى برقة، ثم توجه بعد ذلك إلى المناطق الداخلية والمناطق الصحراوية الليبية وكان ذلك خاصة بعد قيام الفاشية في إيطاليا في 1922م ليشمل الاحتلال الجبل الأزرق والجغبوب وسيرت ثم فزان وصولا إلى الكفرة ليتم بعد ذلك إخضاع جميع أنحاء ليبيا للسيطرة الايطالية وأعلنت كجزء في إيطالية ومستعمرة خاضعة لسلطتها وحكمها[1].

وقد عرف الاحتلال الايطالي مقاومة من طرف القبائل والأهالي، إذ وبعد وصول الجيش الايطالي بقيادة العقيد "مياني" إلى طرابلس وبدأ عمليات التوسع لسيطرة على كامل ليبيا واجهت هذه الحملة مقاومة شعبية عنيفة من القبائل الليبية، وخاضت معها معارك عديدة نذكر منها[2]:

- معركة الجليانة: وهي أول المعارك في ليبيا وكان ذلك في 18 أكتوبر 1911 على إثر إنزال القوات الايطالية على السواحل الليبية في الجلبانة والتي تمكنت القوات الايطالية من قهرها في 20 أكتوبر 1911.
- معركة المرقب:وقعت في 23 أكتوبر 1911 حين هاجمت المقاومة القوات الايطالية، الحقت بها خسائر فادحة.
- معركة جندوبة: دارت هذه المعركة جنوب غرب غريان في 23 مارس 1913، تحت قيادة سليمان الباروني.

[1]– عبد المنصف حافظ البوري، **الغزو الإيطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية**، بيروت: الدار العربية للكتب، 1983، ص124.

[2]– إبراهيم فتحي،عميش، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، القاهرة: برنيق للطباعة والترجمة والنشر،2008، ص 45–47.

- معركة محروقة: في 24 ديسمبر 1913 وتعتبر هذه المعركة من المعارك الفاصلة في منطقة فزان.
- معركة القرضابية: قاد فيها القوات الايطالية القائد "أمياني"، وذلك ضد قبائل سرت وقاتل في هذه المعركة بعض الليبيين إلى جانب القوات الايطالية، وقد انسحبت القوات الايطالية على إثر هذه المعركة من مصراته وجبل نفوسة وباقي المدن الداخلية.

ولكن بعد الحرب العالمية الأولى عرفت ليبيا قيام الجمهورية الطرابلسية في الجزء الغربي من طرابلس وتم إعلان الاستقلال من جانب واحد، وكان ذلك في 16 نوفمبر 1918، وكون مجلس برئاسة الجمهورية كما شكلوا مجلس الشورى يتكون من شيوخ القبائل، ودامت هذه الجمهورية ستة أشهر ونصف، حيث تفاوض الحاكم الايطالي مع شيوخ القبائل سميت ب " مفاوضات سواني بن يادم" وتم من خلالها السيطرة من جديد على ليبيا[1].

وفي عام 1923 ظهرت مقاومة عمر المختار، الذي اتخذ من الجيل الأخضر معقلا للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الايطالي، وقد قسم عمر المختار المجاهدين إلى فرق صغيرة تعرف ب "الأدوار"[*]، التي لعبت دورا كبيرا في الاتصال بين المجاهدين والأهالي إلى أن تم عزل المقاومة في الجبل الأخضر، بعد احتلال الجغبوب في 1928، وقد حاول الايطاليون استمالة عمر المختار ولكنه رفض وقال مقولته الشهيرة **(نحن لا نستسلم ننتصر أو نموت)**،[2] وقد تواصلت مقاومة عمر المختار ورفاقه إلى غاية أن تم الإلقاء القبض عليه في 11 سبتمبر،1931 وتم إعدامه في 16 سبتمبر بمدينة سلوق.

---

[1]– إبراهيم عميش، مرجع سابق، ص61.

[*]- **نظام الأدوار**: هو نظام قائم على أساس قبلي فالدور يعتبر وحدة اجتماعية، وعسكرية وإدارية

[2]– محمد محمد إسماعيل، عمر المختار، القاهرة: مكتبة القران، 1992، ص48.

وفي هذه الفترة عرفت ليبيا نوعا جديدا من المقاومة، إذ توجه الليبيون إلى المقاومة السياسية وظهرت العديد من الحركات السياسية والأحزاب نذكر منها[1]:

- حزب الإصلاح الوطني الطرابلسي: الذي تم الإعلان عن تأسيسه في سبتمبر 1919 في جريدة "اللواء الطرابلسي"، الذي يترأسه رمضان السويحلي إلى جانب أحمد المريض، ومن أهدافه:
  - تأهيل الطرابلسيين لتولي شؤون الإدارة والحكم.
  - رفض الامتيازات الخاصة بالأجانب في ليبيا.
  - نشر التعليم حيث تستوعب البلاد الحضارة الغربية مع المحافظة على العادات الإسلامية.
  - إصلاح الحالة الاقتصادية وإقامة أساس عادل لتوزيع الثروة الوطنية على الشعب.
  - المحافظة على المقاومة الوطنية المسلحة، ودعم قدراتها.

ومن خلال الحرب العالمية الثانية ظهرت تنظيمات سياسية نخبوية أرادت أن تؤدي دورا في المستقبل السياسي للبلاد، إلى جانب القوى العربية الليبية وتمثلت هذه المجموعة من التنظيمات في طرابلس وبرقة باللجنة الطرابلسية ونادي عمر المختار والجمعية الوطنية ورابطة الشباب وظهرت كلها عام 1943[2].

وظهرت تنظيمات سياسية أخرى بعد الحرب مباشرة، وكان ذلك على أثر التطورات التي لحقت بالقضية الليبية وهي في طريق الاستقلال، وقد نشط نادي عمر المختار عامي 1945–1946 بعد دخول السباب في لجنته التنفيذية وكان هؤلاء من المؤيدين لوحدة برقة وطرابلس وفزان، وبدأت المعارضة المتزايدة للإدارة البريطانية والإقليمية الضيقة، والإلحاح على الصلات الوثيقة مع مصر، وشرع "إدريس السنوسي" عام 1946 بتشكيل الجبهة

[1]– علي عبد اللطيف حميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص184.

[2]– هنري حبيب، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، طرابلس: منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981، ص56.

الوطنية التي طالبت بالاعتراف بإدريس السنوسي وإقامة حكومة وطنية في برقة، وشكلت هذه الجبهة موقفا معارضا لنادي عمر المختار وطروحاته السياسية، وعليه تعمق الخلاف بين الجانبين، ورغم ذلك توسعت القاعدة الاجتماعية للنادي ومارس نشاطه السياسي بصورة متعاضمة خلال عامي 1946–1947، حيث طمح للوصول إلى الدستور الديمقراطي مع ضمانات ضد استبداد السنوسي، وقد أوقف نشاطه نهائيا نهاية 1947 ولهذه الحركة دور كبير في استقلال ليبيا من الاستعمار الأجنبي[1].

وبعدها ظهرت حركة التحرير الوطني حيث استمدت هذه الحركة نشاطها السياسي من مصر، حيث كانت مرتبطة فكريا وسياسيا بحركة التحرر في مصر، وكانت هذه الحركة تضم العديد من المناضلين في القضية الليبية، الذين تعززوا بإقامة إدريس السنوسي في مصر في هذه الفترة[2].

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا الفاشية وسقوط بنغازي وطرابلس في أيدي القوات البريطانية، تم الفصل بين إقليمي برقة وطرابلس ومنحت فزان لفرنسا، وأصبحت ليبيا تحت حكم كل من فرنسا وبريطانيا، واتفقت بريطانيا وايطاليا في 10 مارس 1949 على مشروع "بيفن سيفورزا" الخاص بليبيا، الذي يقضي بفرض الوصاية الايطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان على أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على مشروع الوصاية[3].

وقد وافقت عليه اللجنة المختصة في الأمم المتحدة في يوم 13 ماي 1949 م وقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراع عليه، ولكن المشروع انتهى بالفشل، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 289 في 1949/11/21 م الذي يقتضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا

---

[1]– علي محمد محمد الصلابي، **الحركة السنوسية في ليبيا**، عمان: دار برنيق للطباعة والنشر والتوزيع،1999، ص175.

[2]– إبراهيم فتحي عميش، مرجع سابق، ص140.

[3]– هنري حبيب، مرجع سابق، ص58.

يتجاوز الأول من جانفي 1952 م، وكونت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة، في شهر أكتوبر 1950 تكونت جمعية تأسيسية من ستين عضو يمثلون كل إقليم من أقاليم ليبيا بالتساوي، وفي 25 نوفمبر 1950 اجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة مفتي طرابلس لتقرر شكل الدولة، وتم الاتفاق على النظام الاتحادي وكلفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور، فقامت اللجنة بدراسة النظم الاتحادية المختلفة في العالم وقدمت تقريرها إلى الجمعية في سبتمبر 1951، وفي 29 ماي 1951، أعلنت هذه الأخيرة عن تشكيل حكومة اتحادية لليبيا مؤقتة في طرابلس برئاسة "محمد المنتصر" وفي 1951/10/12 نقلت إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية السلطة كاملة ما عدا ما يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والمالية، فالسلطات المالية نقلت إلى حكومة ليبيا الاتحادية في 1951/12/15، وفي 1951/12/24 تم إعلان الدستور واختيار إدريس السنوسي ملك للمملكة الليبية المتحدة بنظام فيدرالي يظم ثلاث ولايات هي طرابلس، برقة، فزان[1].

المطلب الثاني

ليبيا في العهد الملكي

بعد أن تم الإعلان عن ليبيا على أنها مملكة متحدة في 1951/12/24 والتي كان على رأسها الملك إدريس السنوسي، تم إنهاء الاحتلال الثنائي البريطاني الفرنسي على البلاد، لكن واجهت المملكة عدة مشاكل سياسية واقتصادية في وقت واحد، وذلك في مشكلة انتقال الولاء للمملكة، إذ ظل هذا الأخير لصيقا بالقبيلة أكثر منها بالمملكة، إضافة إلى قلة الموارد الاقتصادية حيث كان الرعي والزراعة سمة الاقتصاد الليبي الضعيف في تلك الفترة قبل ظهور النفط[2].

وقد قسمنا مراحل الحكم الليبي إلى قسمين وهي كالتالي:

---

[1]– عبد الله بلال، **وجاء العقيد**، طرابلس: دار مكتبة الفكر، 1970، ص19.

[2]– أحمد منيسي وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص214.

1-ليبيا الاتحادية (اللامركزية):

في هذه المرحلة سارت ليبيا على هذا النظام بعد حصولها على الاستقلال، وبعد تولي عبد الخالق حسونة الأمانة العامة، قامت ليبيا بتقديم طلب العفوية للجامعة العربية، حيث عبرت ليبيا في 10 نوفمبر 1952 وأمام مجلس الأمة رغبتها في الانضمام وتنفيذا لذلك في 10 نوفمبر 1952 وأمام مجلس الأمة رغبتها في الانضمام، وتنفيذا لذلك تمت الموافقة على انضمامها في 28 مارس 1953، لكنها لم تنضم إلى كل فعاليات الجامعة، وكان ذلك بسبب ارتباطاتها الغربية المعروفة[1].

وعقب انضمام ليبيا للجامعة العربية أعلنت انتهاج سياسية حسن الجوار مع الدول العربية والدعوى للعمل وتقريب وجهات النظر تعبيرا عن روح التعاون والتضامن، وخلال أعوام 1954-1956انشغلت الحكومة الليبية بأزمة وراثة العرش والتي كادت أن تؤدي إلى مشكلة التعصب بالبلاد لأنها بدأت داخل الأسرة السنوسية نفسها، حيث شعر فرع السيد أحمد الشريف السنوسي بأنه مستبعد عن السلطة بدون وجه حق[2].ومن أفراد هذا الفرع كان محي الدين أحمد السنوسي الذي دبر مقتل إبراهيم الشامي وهو أحد المقربين من الملك، مما أدى إلى القبض على عدد من أفراد الأسرة السنوسية وهروب الآخرين إلى مصر، وقد زاد من الأزمة عدم وجود ولي عهد يتولى الحكم بعد الملك إدريس السنوسي، ولم يكن أمام الملك إلا أن ينتخب وريثا للعرش من الأسرة السنوسية أو يعلن النظام الجمهوري بعد انتهاء ولايته الدستورية وكان ذلك رأي رئيس الوزراء مصطفى بن حليم، وأخيرا استقر الرأي على تعيين أبن أخيه الحسن الرضا وليا للعهد في 25 نوفمبر 1956[3].

---

[1]- طاهر أحمد، **دستور المملكة الليبية**، مجلة الإنقاذ الليبية،العدد 39، ديسمبر 1991، ص 46.

[2]- علي شعيب، **أسرار القواعد البريطانية في ليبيا**، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان،1982، ص194.

[3]- Mustafa Ahmed Ben- Hlim**, forgotten page from libya's polical history,** great Britain, Mariana book 1992,p68.

كان استمرار الصراع بين البلاط الملكي والحكومة الاتحادية من جهة وبين حكومات الولايات الثلاث من جهة أخرى، أثر في سقوط ثلاث وزارات خلال أعوام 1952–1957، وفي26 ماي 1957 تم تشكيل الوزارة الرابعة برئاسة "عبد الحميد كعبار"، الذي أكد أمام (مجلس الاتحادية) على سياسته الداخلية بعزمه على توثيق العلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات الثلاث وممارسة الحقوق التي ينص عليها الدستور. وفي مجال السياسة الخارجية أكد كعبار بأنه سيعمل على إظهار ليبيا بالمظهر اللائق وسيركز اهتمامه على قضايا المغرب العربي خاصة قضية الجزائر،[1] وقد استمرت الوزارة الرابعة حتى 15 أكتوبر 1960 حيث أثيرت حولها الكثير من الانتقادات وفي محاولة من الملك لكسب ثقة الشعب والمعارضة كلف "محمد بن عثمان الصيد" وزير المالية في نفس الشهر السابق الذكر بتشكيل الوزارة، وصرح أن سياسته الداخلية تقوم على التقرب من الشعب وخاصة بعد أن تطور الوعي الوطني وأدرك مخاطر سوء الإدارة متأثرا بما كان يجري في الوطن العربي من نضال ضد الاستعمار بكافة أشكاله، أما في السياسة الخارجية أكد محمد بن عثمان الصيد على التعاون مع الأقطار العربية والدول الصديقة، وفق ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الأمم المتحدة.

2–ليبيا الموحدة:

في 1963/04/27 عدل الدستور، حيث ألغي الشكل الاتحادي للدولة وأستبدل بدولة موحدة وأقيمت حكومة واحدة لها السلطة على كافة أراضي الدولة، وقسمت الأقاليم الثلاثة إلى عشرة وحدات إدارية، وألغيت المجالس التشريعية والتنفيذية للأقاليم، وأصبح الملك يعين

[1]– أحمد منيسي، مرجع سابق، ص50.

جميع أعضاء مجلس الشيوخ، كما منح حق الانتخاب للمرأة ومن هنا جاء انفراد الملك بجميع السلطات، وأصبحت باقي السلطات عبارة عن سلطات شكلية في هذه الحقبة[1].

ويصنف النظام السياسي الليبي في هذه الفترة بأنه نظام ملكي تقليدي ويشكل أدق نظام أوتوقراطي ومن أهم سماته[2]:

- التأكيد على الحق الملكي الوراثي في الحكم.
- محدودية الأهداف السياسية والاجتماعية.
- ضعف النشاط السياسي والمشاركة السياسية.
- الاعتماد على الأجهزة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري في أهداف النظام.
- علاقة المواطن بالسلطة تتمثل في الطاعة.
- عدم تبلور ايديولوجية واضحة للنظام.

وقد أدت الوضعية المتدهورة في ليبيا قبل اكتشاف النفط بالملك إلى طلب المساعدة الاقتصادية من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان اشترطتا تقديم مساعدات مالية مقابل السماح لهما باستخدام الأراضي الليبية كقواعد عسكرية، اذ وقعت سنة 1953 بريطانيا اتفاقية تعاون عسكري وقد نصت الاتفاقية على حق بريطانيا إقامة قواعد عسكرية في حدود المملكة الليبية مقابل مساعدات اقتصادية، وفي 9 سبتمبر 1954 وقعت ليبيا مع الولايات المتحدة اتفاقا تحصلت الولايات المتحدة بموجبه على حقوق إقامة قاعدة عسكرية لمدة 20 عام قابلة للتجديد 5 مليون دولار للسنة الأولى و20 مليون دولار لكل عام بعد العام الأول وكان أهم منشآت الولايات المتحدة في ليبيا هي قاعدة "ويلوس الجوية" بالقرب من طرابلس وفي عام 1955 أقامت ليبيا علاقات دبلوماسية كاملة مع الاتحاد السوفيتي، وفي عام

[1] - Helen Chapin Metz, Libya New York, Martin-s press, 2002, p 54.

[2] – احمد منسي وآخرون، مرجع سابق، ص222.

1958 قبلت ليبيا مساعدات اقتصادية بقيمة 28 مليون دولار تتضمن منحة 3 مليون دولار لبناء مستشفيين وتدريب طواقمها الطبية في الجامعة السوفياتية[1].

وعرفت ليبيا في هذه الفترة عدة أحزاب منها[2]:

- حركة الإخوان المسلمين: بدأ نشاط هذه الحركة في الظهور في ليبيا منذ سنة 1949 وذلك بعد تكوين ما يعرف باسم " هيئة الدعوة الإسلامية في ليبيا" ومنذ ذلك الموقف كانت تقوم بنشاطاتها السياسية في ليبيا بصفة طبيعية أي لغاية 1954 حين تم اغتيال ناضر الخاصة الملكية "إبراهيم الشلحي"، فقام الملك إدريس السنوسي بإصدار أمر يمنع الإخوان المسلمين من مزاولة الأنشطة السياسية.
- حزب البعث الاشتراكي العربي: من بين مؤسسي هذا الحزب في ليبيا نذكر: إبراهيم حافظ، حسين الصغير، عامر البكوش، وآخرون وكان لعناصر وقيادات البعث في ليبيا دور مهم في تنوير الشارع السياسي، وربط الاستقلال والتحرر الوطني في ليبيا بمستقبل المشروع القومي العربي، وقد حاول أعضاء هذا الحزب الدخول داخل المؤسسة العسكرية للجيش الملكي الليبي، والإعداد للقيام بانقلاب يصبح بالملكية في ليبيا، وهذا ما جعل السلطات الأمنية في ليبيا تصدر قرارا باعتقال معظم قيادة الحزب، وبهذا تم توقيف نشاط هذا الحزب.
- حزب التحرير الإسلامي: الذي تأسس في 1953، على يد "صالح علي الزروق النوال" ولم يكن في برنامج هذا الحزب ما يسمى بالنظام الملكي في ليبيا.
- حركة القومين العرب: وقد شارك في تأسيس أول نوات لهذه الحركة في ليبيا كل من عبد السلام الزقعار، عز الدين الغدامسي، وآخرون وقام أعضاء الحركة بالعمل السياسي من خلال منظمات المجتمع المدني تحت اسم منظمة العمل الشعبي "، وقد ضمت الحركة

[1]– علي شعيب، مرجع سابق، ص204.

[2]– إبراهيم فتحي عميش، مرجع سابق، ص148.

قياديين في الجيش الملكي، وهذا ما ساعدها على أن تكون من التوجهات السياسية ذات القوة وقد عرفت ليبيا في هذه الفترة نشاط إعلامي وصحفي، تمثل في إنشاء الجرائد والصحف اليومية التي نذكر منها "مجلة ليبيا" التي تأسست في 1951، صحيفة اللواء، صحيفة البشائر، مجلة الأفكار، صحيفة الليبي، صحيفة الريبورتاج[1].

أما المؤسسة العسكرية في هذه الفترة فكانت تتكون من القوات النظامية التي يقدر عددها بحوالي 6500 جندي، أما بالنسبة قوات الشرطة بلغت ضعف هذا العدد.

وفي سنة 1962 تم إنشاء سلاح البحرية الذي يتكون من مئة جندي ليعقبه بعد ذلك في 1963 السلاح الجوي بمئتي جندي، وبريطانيا هي التي دربت أفراد الجيش، ولقد لعب الجيش دور كبير في إسقاط النظام الملكي سنة 1969 في ليبيا[2].

وتعود أسباب سقوط النظام الملكي إلى العوامل التالية:[3]

- عدم ملائمة النظام السياسي المتبني في ليبيا لطبيعة المجتمع الليبي، وذلك كونه غير متوافق مع التكوين التاريخي والاجتماعي للبلاد، مما أدى إلى حدوث عدة اضطرابات نتيجة المواجهة بين المؤسسات الحديثة التي نشأت مع ظهور المملكة الفيدرالية وبين الأساس القبلي للمجتمع.
- تعارض هذا النظام مع التوجهات الثورية "القومية" التي اجتاحت المنطقة العربية منذ أواخر الخمسينات، والمعادية للمعسكر الغربي، والتي نظرت للملكيات العربية التي منها ليبيا على أنها نظم رجعية متحالفة مع الاستعمار.
- بروز نخبة من الطلبة اعتنقت الفكر القومي، قادت المظاهرات التي اندلعت بسبب غضب الشعب داخل المملكة بسب علاقة النظام بالغرب لاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب

[1]–أحمد طاهر وآخرون، الصحافة في عهد الاستقلال، مرجع سابق، ص78.

[2]– هنري حبيب، مرجع سابق، ص44.

[3]- Helen Chapin, op. cit, p62.

القواعد العسكرية المتواجدة على الأراضي الليبية منذ 1953 وأيضا بسبب حرب 1967.

- الحراك السري الذي قام من خلاله مجموعة من ضباط الجيش الليبي بإنشاء ما يعرف باسم الضباط الوحوديين الأحرار، والذين شكلوا نواة الإطاحة العسكرية بنظام الملك إدريس السنوسي.

المطلب الثالث

الجغرافيا السياسية والاقتصادية لليبيا

عند الحديث عن أي دولة يعني الحديث عن أهم المقومات التي تساعد على قيامها وبروز قوتها، ومن هذه المقومات الاقتصادية والبشرية والجغرافية، كما يعتبر النفط من أهم المقومات الاقتصادية التي يقوم عليها اقتصاد الدول العربية، ونذكر منها ليبيا باعتبار محضا دراستنا ولهذا حددنا الموقع الفلكي والمقومات الاقتصادية بالإضافة إلى المقومات البشرية لليبيا وهي كالتالي:

1-الموقع الفلكي (خريطة ليبيا السياسية):

تحتل ليبيا مساحة تبلغ حوالي 1.759.540(كلم^2) من شمال القارة الإفريقية وهي تمتد من البحر المتوسط في الشمال حتى حدود جمهورية تشاد ونيجر في الجنوب، ومن الحدود المصرية والسودانية في الشرق حتى حدود تونس والجزائر في الغرب ومن خلال هذا التحديد يتبين أن الأراضي الليبية تمتد على وجه التقريب ما بين خطي الطول (9°) و(25°) شرقا وان أقصى امتداد لها من ناحية الشمال يصل إلى دائرة عرض (57°) و(32°) شمالا في الجبل الأخضر وأقصى امتدادا لها من ناحية الجنوب يصل إلى دائرة عرض (30°) و(9°) شمالا في الطرف الشرقي في ليبيا[1].

[1]- أبو مدينة، **الموقع الجغرافي لليبيا**، 26 فيفري 2010، 12:20

- أهم العوامل التي أعطت لموقع ليبيا أهمية في ميدان السياسة الدولية:

وهذا الشكل يمثل الحدود الجغرافية لليبيا:

الخريطة رقم 1: (خريطة ليبيا السياسية) : منظمة العفو الدولية، "ليبيا الغد أي أمل لحقوق الإنسان"، وثيقة رقم 2010/007/19 جوان 2010، ص 6 .

أنها تمثل حلقة اتصال رئيسية بين أقطار المشرق العربي وأقطار المغرب العربي خصوصا، وأنها تربط بكل هذه الأقطار بروابط تاريخية وثقافية[1].

1-إن موقعها في الحوض الأوسط للبحر المتوسط يعطيها أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للبحر نفسه، وما يمكن أن يدور فيه نشاط البحر، كما يجعل منها قاعدة هامة لتوزيع الجيوش وقيادة العمليات الحربية وتخزين الأسلحة بمختلف أنواعها لنقلها بسرعة وبسهولة إلى أي ميدان للقتال في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا والشرق الأوسط.

2-إن أراضيها تتوغل في داخل إفريقيا لمسافة تتراوح بين 1900 و2000كموترتبط بنطاق السودان وغربي إفريقيا بمجموعة من طرق القوافل التي لعبت في الماضي أدوار عظيمة الأهمية في النقل والتجارة بين البحر المتوسط وبلاد جنوب الصحراء الكبرى، وعلى الرغم من أهمية هذه الطرق قد نقصت في الوقت الحاضر بسبب تقدم الملاحة الجوية، فان أجزاء كبيرة منها قد تم رفضها وتحولها إلى طرق للنقل بالسيارات بين الساحل ومراكز العمران الصحراوية، ولا شك أن استكمال رصف هذه الطرق (طرق القوافل القديمة بين ليبيا ودول الصحراء) ومد خطوط للسكك الحديدية، ومن ثم تتعاظم أهمية الموقع الجغرافي لليبيا.

2-المقومات البشرية:

يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6.597 مليون نسمة حسب إحصائيات،2010 ونسبة النمو السكاني تصل إلى 2.42 بالمائة، أما بالنسبة للكثافة السكانية فنجد درجات عالية في

[1]- محمد مبروك المهدي، جغرافيا ليبيا البشرية،بنغازي : منشورات جامعة قاريوس، 1990، ص51.

المناطق الساحلية في شمال البلاد، بينما في الجنوب نجد حوالي 1 نسمة في كل (كلم^2) وسكان المدن حوالي 87 بالمائة والأرياف 13 بالمائة[1].

وتعتبر القبيلة عنصرا أساسيا للمجتمع في ليبيا ومن هنا نذكر أبرز القبائل[2]:

- الأشراف: تتمركز في مدينة "ودان" و"زويلة" وسط ليبيا وهو من سلالة أبي طالب كرم الله وجهه.
- الورفلة: وتتواجد هذه القبيلة بمنطقة الفزان
- القذاذفة: وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية.
- زناتة: وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي، وترتكز جغرافيا في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.
- أولاد سليمان: وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر.
- العبيدات والبراعمة والعواقير والمسامير: وهي قبائل تعيش أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.

3- المقومات الاقتصادية:

عند الحديث عن الاقتصاد في ليبيا لا يمكن إلا أن يستحوذ النفط على معظم التفاصيل بل يكاد أن يكون الحديث عن النفط كافيا لتلخيص حالة الاقتصاد في البلاد حيث يستحوذ القطاع النفطي على حوالي 80 بالمائة من الإيرادات الحكومية، وأكثر من 95

[1]- عبد الحفيظ عوض ربيع، عدد سكان ليبيا، مأخوذ من: http://tamimi,owno.com/t52472-topic

[2]- محمد العياط القبائل الليبية، مأخوذ من:http://booziza,yahoo.com/f10-montada

بالمائة من إجمالي الصادرات، ويبلغ الاحتياط النفطي الليبي المؤكد في 2010 حوالي 47 مليار برميل، وتحتل ليبيا على هذا الصعيد المرتبة التاسعة عالميا وكذلك تحتفظ ليبيا الخام الخفيف من ستة مرافئ رئيسية على طول ساحل البلاد الممتد على مسافة تقترب من 2000 كيلومتر من الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط منها خمسة مرافئ في الجزء الشرقي من البلاد وهي السدرة مرسى البريقة ورأس لانوف والزويتية وطبرق وفرفأ الزاوية في المنطقة الغربية[1].

وبالعودة إلى تاريخ البلاد نجد أن ليبيا كانت حتى أواخر خمسينات القرن الماضي تأتي ضمن أكثر بلاد فقرا في العالم حتى تم اكتشاف النفط لتدخل بذلك عصرا جديدا، حيث كان مؤثرا رئيسيا في الكثير من مناحي الحياة العامة في نقل الاقتصاد المحلي إلى وضع أخر إلا أنه لم يتمكن من تحقيق أمال الشعوب بشكل عام[2].

وبقيت فجوة كبيرة بين ما تملكه الدولة من مقومات وما يعيشه المواطن من وضع معيشي، إذ كانت معظم واردات النفط تذهب للشركات العالمية التي كانت تسيطر على النسبة الأكبر مما تنتجه البلاد حتى في مرحلة التأميم واستبدال الشركات الأجنبية بشركات وطنية في بداية السبعينات ليساهم النفط في الفترة التنموية التي عاشتها البلاد بعد ذلك[3].

ليبيا التي تزيد مساحتها عن 1.75 مليون متر مربع لا يتجاوز عدد سكانها 6.5 مليون نسمة، يغلب على القوة الديمقراطية فيها فئة الشباب، إذ يقع نحو 33 بالمائة منها تحت سن الخامسة عشر، بينما تفوق الكتلة الناشطة اقتصاديا فيها ما نسبة 62 بالمائة من حجمها الكلي، يتوزع السكان في مساحة لا تزيد عن 5 بالمائة من إجمالي مساحة البلاد

---

[1]– صالح محمد عمر أبو غريس، لمحات عن التعليم في ليبيا، مأخوذ من:
http://www,Libya-alyoum.com/news/index.phpid=21textid=7993

[2]– هنري حبيب، مرجع سابق، ص60.

[3]- Nelson Harold Libya: a country study , Washington: American university press ,p11.

التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، حيث تستحوذ على أكبر نصيب من الصحراء الكبرى، وتشكل نسبة أهالي المدن والبلدان والقرى 80 بالمائة من إجمالي سكان البلاد، وتتمركز اكبر كتلة سكانية في العاصمة طرابلس التي تضم ما يقارب ثلث سكان البلاد.

اقتصاديا شهدت السنوات الأخيرة قبل 17 فيفري 2011 نموا مطردا للاقتصاد الليبي، حيث بلغ الناتج الوطني عام 2010 ما يقدر ب 98.03 مليار دولار وكان هذا الناتج قد بلغ 86.15 مليار دولار عام 2009 و86.77 مليار دولار عام 2008[1].

إذ إن الاقتصاد الليبي استعاد عافيته بعد رفع العقوبات الدولية التي فرضت من الأمم المتحدة على البلاد في ما عرف بقضية لوكيربي في سبتمبر 2003.

4- دور النفط والصناعات الثقيلة في الاقتصاد الليبي:

بعد إنتاج النفط في ليبيا عصب الحياة الاقتصادية وكذا الاجتماعية فكان ولا يزال النفط دعامة للاقتصاد الليبي والخطط التنموية المتبعة في ليبيا، فالنفط يعتبر الممول الأساسي للاقتصاد الليبي وأي خلل يحدث في الإنتاج أو أسعار النفط أو صادراته يؤثر على التنمية والميزان التجاري الليبي، فبناءا على عائدات الإنتاج النفطي تحدد جوانب الخطط الاقتصادية والبرامج الاقتصادية والميزانية التسييرية في ليبيا، ومن هنا يمكن أن نميز بين فترتين في اتجاهات السياسة الاستثمارية وهما كالتالي[2]:

[1]- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص75

[2]- د- فلاح خلف علي ربيعي، القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار2004، بدون صفحة.

1-الفترة الأولى: 1973-1985:

شهدت هذه الفترة تنفيذ خطط التحول الثلاث (1973-1975) والخطة (1976-1980) و(1981-1985) ويتبين من توزيع الاستثمارات بحسب هذه الخطط أن هذه الفترة شهدت زيادات ملحوظة في التخصصات الاستثمارية الموجهة نحو جميع الأنشطة الاقتصادية، ويعود ذلك إلى ما اتصفت به هذه الفترة من وجود وفرة في الموارد المالية ووجود فائض في النقد الأجنبي، واقترنت هذه الوفرة في رؤوس الأموال برغبة بتقليص الاعتماد على قطاع النفط الخام والسعي نحو تصنيع الموارد النفطية الخام عن طريق إقامة الصناعات البتروكيماوية وصناعات التكرير، كما أن الاهتمام بالقطاع الزراعي يعود إلى الرغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الغذائية وتقليص استيراد السلع الزراعية، فضلا عن السعي نحو إقامة البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بهدف ضمان عملية التكامل والتوازن بين عناصر رأس المال الإنتاجي المباشر وعناصر الرأس المال الفوقي والاجتماعي.

وعلى الرغم من الأهمية الإستراتيجية لتلك الأهداف إلا أن مراجعة الأولويات القطاعية حسب الخطط المذكورة تشير إلى ما يأتي[1]:

أ- **خلال الخطة الأولى 1973-1975:** جاء قطاع الصناعة التحويلية بالمرتبة ما قبل الأخيرة، وحظي بنسبة 12.1 بالمائة من مجموع التخصصات وهي نسبة منخفضة، إذا ما قورنت بالتخصصات الموجهة نحو القطاعات الأخرى التي سبقت قطاع الصناعة التحويلية في الترتيب، على الرغم أنها تحظى بأهمية إستراتيجية أقل، كما أن قطاع الزراعة قد جاء بالمرتبة الرابعة وحصلت على 14.4 بالمائة.

[1]- صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة خلال عشرون عاما،بنغازي: الدار الوطنية للكتب 1989، ص277.

ب- **الخطة الثانية:** 1976-1980: تكرر الأمر نفسه بحيث جاء ترتيب الصناعة التحويلية بالمرتبة الخامسة وحظيت بنسبة 13.6 بالمائة، والزراعة بالمرتبة ما قبل الأخيرة وحظيت بنسبة 13 بالمائة وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالأهمية الإستراتيجية لهذين القطاعين، في عملية التنمية من ناحية وما حظيت به قطاعات أخرى من تخصصات من ناحية أخرى.

ت- **الخطة الثالثة 1981-1985:** شهدت هذه الخطة تحسننا ملحوظا في نسبة التخصصات الاستثمارية الموجهة للصناعة التحويلية، حيث جاءت بالمرتبة الثانية وحظي بنسبة 16.1 بالمائة، قطاع النقل والمواصلات الذي حصل على 18.7 بالمائة، إلا أن التخصصات الاستثمارية الموجهة للزراعة شهدت تراجعا حيث انخفضت من 13 بالمائة في الخطة السابقة إلى 9.5 بالمائة في الخطة الثالثة.

2- الفترة الثانية: 1986-1996[1]:

شهدت هذه الفترة انكماشا ملحوظا في إيرادات النفط بسبب تراجع الطلب عليه، وتدهور أسعاره في الأسواق الدولية فضلا عن رغبة ما في السياسة الاقتصادية بترشيد استخدامه في ظل الظروف الدولية غير المواتية التي أخذت تبرز في تلك الفترة، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التراجع في إيرادات النفط وبوادر ظهور العجز في الموازنة العامة على اتجاهات الإنفاق الاستثماري وخاصة الموجهة نحو القطاعات السلعية الزراعية والصناعية والتحويلية.

[1]- محمد عبد الجليل أبو سنينة، الصادرات الصناعية الليبية، الواقع والإمكانيات المتاحة، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الأول، 1992، ص5-6.

3-مميزات النفط الليبي[1]:

- التركيز فمعظم الآبار النفطية الليبية مرتكزة في أربعة مناطق قريبة من بعضها البعض ومتصلة.
- قرب أبار النفط الليبية من موانئ التصدير، حيث تم ربط هذه الحقول بالموانئ عن طريق أنابيب نفطية، مما يقلل تكلفة نقل النفط إلى الموانئ والمطلة على البحر الذي يعد حلقة وصل بين ليبيا والدول المستوردة للنفط.
- جودة النفط الليبي الذي يعتبر من أجود أنواع النفط العالمي، وذلك لكون كثافته تتراوح ما بين 37 و43 درجة، وكذا خلوه من الكبريت.
- قرب النفط الليبي من اكبر أسواق الاستهلاك في العالم للنفط، وخاصة ايطاليا وألمانيا إذ تعتبر إيطاليا اكبر مستورد للنفط الليبي.
- تأخر الاكتشاف النفط في ليبيا وقلة الكمية المستهلكة محليا، وذلك لقلة عدد السكان وعدم تطور الصناعات المحلية بدرجة كبيرة، مما أدى إلى توجيه نسبة كبيرة منه الى لأسواق العالمية.

من خلال ما سبق الذكر توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية[2].

أ- أن اتجاهات السياسية الاستثمارية في الاقتصاد الليبي كانت متغير تابع لحجم مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة، ففي ظل الظروف انتعاش الإيرادات النفطية تم تبني السياسات الاستثمارية الإنتاجية، والالتزام بتنفيذ الخطط التنموية ودعم القطاعات السلعية الأساسية.

---

[1]- يوسف أبو الفضل، محمد مصطفى،التجارة الخارجية للجماهرية العربية الليبية، مذكرة ماجستير،جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية،قسم الجغرافيا،2007، ص10.

[2]- عبد الله محمد شاميه، سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات: تقييم التجربة الليبية 1970-1986، بدون صفحة

ب- تبين أن السياسة الاستثمارية الصناعية قد ركزت اهتمامها على عدد من الفروع التحويلية وهي الصناعات النفطية، باعتبار أن هذه الفروع يمكن أن تلعب دور أقطاب النمو في هذه المرحلة من التنمية التي تشهدها ليبيا.

ت- تبين أن اتجاه المساهمات النسبية على مستوى الفروع والأنشطة التحويلية جاء متوافقا مع اتجاهات السياسة الاستثمارية التي ركزت على عدد محدود من الصناعات وأدى ذلك بالمحصلة إلى هيمنة عدد قليل من الصناعات على الهيكل الصناعي في ليبيا.

ث- تأثير القطاع الصناعي التحويلي على مسار عملية النمو الاقتصادي في ليبيا[1] كان ضعيفا، وقد ازداد التدهور في أوضاع هذا القطاع بعد التراجع النسبي في نصيبه من إجمالي الاستثمار الثابت خلال الفترة 1986-2000 مقارنة بالفترة 1973-1985، حيث لم تتجاوز مساهمته نسبة 10 بالمائة من أفضل الأحوال، كما أن معظم أنشطة هذا القطاع لا تقوى على الاستقرار، إلا من خلال استمرار سقف الحماية والتسهيلات الإدارية والحكومية وكل ذلك يزيد من تكاليف الإنتاج المحلي في معظم هذه الأنشطة تفوق كثيرا تكاليف استيراد تلك السلع من الخارج.

د_ تبين أن مسار التغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي كانت متغير تابع لمساهمة القطاع النفطي في الناتج.

[1]- عبد الله محمد شامية، مرجع سابق، بدون صفحة.

المبحث الثاني

طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد معمر القذافي

بعد إلغاء النظام الملكي عرف النظام السياسي الليبي تغيرات كثيرة، توجه فيها النظام من ملكي إلى جماهيري، إذ لعبت شخصية معمر القذافي دور مهم في رسم ملامح النظام السياسي في ليبيا على المستوى الداخلي والخارجي.

المطلب الأول

المؤسسات السياسية الليبية

- **السلطة الشعبية الشكلية:**

طبقا للكتاب الأخضر الذي ألفه العقيد معمر القذافي 1975، ورفضه لفكرة التمثيل النيابي باعتباره حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا على النواب،، وطرح آلية المؤتمرات الشعبية للمشكلة الديمقراطية في جانبها التمثيلي التشريعي، تم تنظيم سكان ليبيا في إطار عدد من الهيئات واللجان والمؤتمرات الشعبية الأساسية، ومن الناحية النظرية تمثل هذه المؤتمرات مركز القوة وصنع قراراتها إلى مؤتمر الشعب العام الذي يقوم بصياغة القرارات[1].

ومنذ عام 1992 وجد مستويات من " المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام" ويصعب تقدير عدد أعضاء مؤتمر الشعب العام الذي يتراوح بين عدة مئات من الفترات المختلفة، وتعاقب على أمانة مؤتمر الشعب العام العديد من القيادات ولكن المعروف عمليا انه منذ الثمانينات تقلصت صلاحية أمانة مؤتمر الشعب الأساسية، وأعطيت لمؤتمر الشعب العام، وبناحية أكثر عملية فالمؤتمر العام غير فعال لأنه يجتمع أسبوعا كل عام ولا

[1]– هنري حبيب، مرجع سابق، ص173.

يكون لدى أعضائه معلومات أو مهارات كافية للقيام بواجباتهم، وتكررت أكثر من مرة أن تراجع المؤتمر عن قرارات اتخذها لاختلافها مع رغبات القذافي لدرجة انه عندما حاول المؤتمر تخفيض الضرائب في عام 1990 رد القذافي " هذه ليست قرارات الشعب الذي أعرفه" فما كان من المؤتمر إلا أن ألغي القرار[1] ومن أهم المؤسسات التي عرفتها ليبيا في هذه الفترة هي[2].

1-**مجلس قيادة الثورة:** وهو بمثابة السلطة التشريعية ويمارسها بالقرارات والقوانين التي يصدرها بمراسيم، وكان يتكون المجلس من 12 عضو ومنهم القذافي رئيسا له، ومن المهام التي يمارسها هذا المجلس تتلخص فيما يلي:

_ وضع السياسات العامة للدولة واتخاذ كافة التدابير التي يراها ضرورية.

_ ممارسة مهام السلطة التنفيذية والإشراف على السياسات العامة للدولة.

_ إنشاء المصالح العامة، والإشراف على القوات المسلحة.

2-**مجلس الوزراء:** وهو بمثابة الهيئة التنفيذية والإدارية الرئيسية في ليبيا، ويتشكل ويعدل بقرار مجلس قيادة الثورة، ويتكون من مجلس قيادة الثورة والحكومة، وتتمثل اختصاصات مجلس الوزراء فيما يلي:

_ تنفيذ السياسات العامة للدولة وممارسة كافة الاختصاصات اللازمة.

_ دراسة وإعداد كافة القوانين وفق السياسة المرسومة.

_ عقد المعاهدات والاتفاقيات والمصادقة عليها بتفويض من مجلس قيادة الثورة.

3-**الاتحاد الاشتراكي العربي:** تأسس الاتحاد في 1971/06/11، كإطار للمشاركة السياسية دون اعتباره حزبا سياسيا.

---

[1]- هنري حبيب، مرجع سابق، ص174.

[2]- Dirk Vandewalle, Libya, London : grnell university, 1998,p68.

4-**اللجان الشعبية:** ظهرت بعد إعلان الثورة الشعبية في 5 أفريل 1973، اعتبرها معمر القذافي وسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة.

5-**السلطة القضائية:** في 28 أكتوبر 1973 قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين لكي تتماشى والشريعة الإسلامية، وهذا كله كان في الفترة الممتدة بين 1969 إلى 1976.

أما بالنسبة للفترة الممتدة بين 1977 إلى غاية 2011 عرفت ليبيا تغيرات سياسية جذرية وذلك منذ بداية، 1977 حيث تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وفي أوائل 1979 عرفت ليبيا مؤسسات سياسية جديدة كما هو موضح[1]:

أ- **المؤتمرات الشعبية الأساسية:** التي من خلالها تم تقسيم الجماهيرية إلى 405 مؤتمرا شعبيا وذلك على أساس جغرافي، ولكل مؤتمر حدود إدارية، ومن بين اختصاصات هذه المؤتمرات نذكر:

_ إصدار القوانين والتشريعات.

_ النظر والبحث في شؤون الحرب والسلم، وعلاقات الجماهيرية مع باقي الدول

_ وضع الخطط الاقتصادية والميزانية العامة.

_ مسائلة واختيار الأمانات ولجانها العامة.

ب- **المؤتمرات الشعبية غير الأساسية:** وهي المؤتمرات التي تخص منطقة جغرافية محددة ولها حدود إدارية تعرف باسم "الشعبية".

[1]- فضل عفاش، **الماضي يبدأ: قصة حياة الزعيم العربي الليبي معمر القذافي**، النمسا: الدار الإفريقية للطباعة والنشر والإنتاج الفني،1991، ص202.

ت- **الاتحادات والنقابات والروابط المهنية:** وتعتبر من وحدات النظام السياسي الليبي ومن مكوناته الأساسية، وقد تم تنظيمها وتحديد أهدافه وأعمالها من خلال الكتاب الأخضر، ويقتصر دورها في ليبيا على الاهتمام بشؤونها ومشاغلها المهنية.

6-**اللجان الشعبية:** وهي بمثابة الجهاز التنفيذي للقرارات في الجماهيرية وتنقسم إلى [1]:

- اللجنة الشعبية العامة: وهي أعلى سلطة تنفيذية في ليبيا.
- اللجنة الشعبية للفرع البلدي: تتكون من أمين عام ومجموعة أمناء مسؤولين عن القطاعات النوعية المختلفة.
- اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي (المحلة): تتكون هذه اللجنة من أمين وأربعة أعضاء، وتتولى الشؤون المحلية مثل: حل النزاعات المحلية، وأداء الأعمال الإدارية المختلفة.

7-**مؤتمر الشعب العام:** هو عبارة عن التقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية، ويتم انتخابهم بالاقتراع الغير المباشر لمدة ثلاث سنوات.

8-**اللجان الثورية:** وهي احد الهياكل الجديدة التي جاء بها معمر القذافي في الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة، والتي تسعى إلى إبقاء الثورة دائمة والحفاظ على مكتسباتها.

9-**المؤسسة القضائية:** وهنا عرف نظام المحاكم في ليبيا بعد التحول إلى النظام الجماهيري انقسامه إلى أربعة مستويات وهي: [2]

---

[1]-Helen Chapin Metz ,loc.cit,p189.
http://www.libyaoforum.org/archive/index.php?option.com-contient/view/63662

[2]- محمد زهير المغربي، **هيكلة النظام السياسي في ليبيا** مأخوذ من:
http://www.libyaoforum.org/archive/index.php?option.com-contient/view/63662

- المحاكم الجزئية: وهي المستوى الأول في نظام الحكم، وتوجد في كل قرية ومدينة، ويرأسها احد القضاة.
- المحاكم الابتدائية: وهي المحاكم ذات اختصاص بالقضايا ذات العقوبات المتوسطة.
- محاكم الاستئناف: وتنظر في القضايا المحالة إليها من المحاكم الابتدائية،و هي أساسا محاكم مراجعة لقضايا الجنايات والجرائم الكبيرة، ويتولى القضاء بها خمسة قضاة، إذ لا يسمح لقضاة المحاكم الابتدائية بالجلوس في محكمة الاستئناف.
- المحكمة العليا: في 1982، صاغ مؤتمر الشعب العام القانون رقم 6 الذي أعاد تنظيم المحكمة العليا، وقد نص هذا القانون على أن "المحكمة العليا تتكون من رئيس وعدد غير محدود من القضاة يتم تعيينهم من قبل مؤتمر الشعب العام"
- المحاكم الثورية: وهي من المحاكم السياسية الخاصة، التي أنشئت بموجب بيان الملتقى الثالث للجان الثورية عام 1980[1].
- محكمة الشعب: صاغ مؤتمر الشعب العام قانونا جديدا عام 1988 حيث أنشئت بموجبه"محكمة الشعب" وذلك بهدف دمج المحاكم الخاصة (الثورية) في محكمة واحدة.

10- المؤسسة العسكرية:

سعى القذافي إلى بناء قوة عسكرية لترقى طموحاته الشخصية، إلا أن بناء تلك القوة يلاقي المشاكل على أرض الواقع مثل كبر مساحة ليبيا واحتياجاتها إلى قوات ضخمة، وقلة عدد السكان، ونتيجة لذلك خاض القذافي عدة صراعات،إذ يبلغ تعداد الجيش الليبي 76 ألف منهم 38 مجندين إلزاميا واحتياطي 4000 يمثلون أفراد المليشيات الشعبية[2].

[1]- هنري حبيب، مرجع سابق، ص205.

[2]- Kimberly Sullivan, **Mummer AL-Qaddafi's: Libya,** London: Oxford University Press, 2009,p48.

11- **المؤسسة الإعلامية:** بعد أن استولى القذافي على السلطة في انقلاب 1969، تحولت وسائل الإعلام إلى أداة دعاية للنظام الجديد، فقد أخضعت المؤسسات المستقلة بما فيها وسائل الإعلام إلى سيطرة الحكومة، وقد نظر القذافي إلى هذه المؤسسات على أنها تشكل تهديدا للعلاقة بين الحكومة والمجتمع[1].

المطلب الثاني:

التوجهات الخارجية للنظام السياسي الليبي

تميزت السياسة الخارجية الليبية إثر انقلاب عام 1969 بالتحول وعدم الثبات، بحيث يمكن التمييز بين مراحل مختلفة للسياسة الخارجية كل واحدة منها تختلف عن الأخرى من حيث التوجهات والأهداف.

العوائد النفطية الضخمة كانت المحرك الرئيسي لتطلعات رأس انقلاب 69 للزعامة العربية وخلافة الرئيس المصري جمال عبد الناصر وتطلعاته للزعامة الإفريقية والأممية وغيرها من الأوهام، وقد لعب العامل الاقتصادي الدور الحاسم في تهيئة المناخ الملائم للقذافي ليمدد سياسيا وأحيانا عسكريا ضمن الجوار العربي والإطار الإفريقي، وظل العامل الاقتصادي إلى وقت متأخر من عمر رأس الانقلاب على انه الحافز لعقد التحالفات والشركات والصفقات مع الإتحاد الروسي والصين ودول الاتحاد الأوروبي[2].

---

[1]- **Libya media assessment**, internews, may/june 2004 : www.internews.org/sites/defaut/files/resources/internews/Libya/media.assessement.2011.pdf

[2]- فاضل عبد اللطيف، **السياسة الخارجية الليبية في ظل انقلاب 1969**، مأخوذ من: www.alwata libya.com/more-19485-23.

1-أهداف وأدوات السياسة الخارجية الليبية:

تتضمن السياسة الخارجية اختيار لمجموعة من الأهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، فالسياسة الخارجية ليست مجرد فعل اتجاه البيئة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها[1]:

- أهداف دائمة لا تتغير: تحظى بإجماع أو شبه إجماع داخلي على ضرورة تحقيقها وحمايتها وعدم جواز التنازل عنها أو المساومة عليها.
- أهداف متغيرة : فهي أقل ثبات من الأهداف الدائمة بقضايا ومواقف معينة على المستوى الإقليمي والدولي ويمكن القول " أن أهداف السياسة الخارجية اتجاه إفريقيا كمجال إقليمي للدولة الليبية، لا يتعدى أهداف السياسة الخارجية لعموم البلدان اتجاه الدول الأخرى في محيط البيئة الدولية. ومن أهم هذه الأهداف[2]:
  - حماية الوجود الذاتي والأمن القومي للدولة.
  - المساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية.
  - تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجمع الدولي.
  - الدفاع عن إيديولوجية الدولة والعمل على نشرها وترويجها في الخارج[3].

2-دور السياسة الخارجية الليبية على المستوى الإفريقي:

عملت السياسة الخارجية الليبية على رسم مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

---

[1]- الهزايمة محمد عوض، **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، الأردن: جامعة العلوم التطبيقية،2004، ص24.

[2]- الهزايمة محمد عوض، نفس المرجع، ص24.

[3]- الرمضاني مازن إسماعيل، **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، بغداد،1991، ص336.

- لعب دور إقليمي مؤثر في إفريقيا في سياق السياسة الخارجية للدولة،إذ يعرف الدور بأنه احد مكونات هذه السياسة[1].
- مقاومة النفوذ الأجنبي.[2]
- دعم الوجود العربي الإسلامي وذلك من خلال دعم المسلمين الأفارقة، والتواصل معهم ثقافيا.
- تعزيز المصالح الاقتصادية.
- تقرير الوحدة الإفريقية[3].

المطلب الثالث:

السياسة الخارجية الليبية على المستوى الدولي

يتجلى حضور القوى الكبرى وتأثيرها من منظور السياسة الخارجية الليبية، بوصف أن ليبيا دولة تقع في قلب الأحداث الدولية وهي همزة الوصل بين مجموعة من الدوائر السياسية، إضافة إلى ثروتها النفطية والتي زادت من الميزة الإستراتيجية لموقعها الجغرافي، مما ادخل ليبيا ضمن المخططات الإستراتيجية للقوى الكبرى سواء كان ذلك أثناء الفترة الاستعمارية أو في ظل القطبية الثنائية مرورا بمرحلة الأحادية القطبية التي تسود العالم حاليا ومن هنا تطرقنا إلى ما يلي:

1-دول الإتحاد الأوروبي:

تنظر ليبيا إلى دول الاتحاد كدائرة مهمة بالنسبة لها، وذلك لقوة تأثير دولها في النظام والتوازن الدولي، وبالتالي فان ليبيا لم تهمل العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي، فكان

---

[1]- سليم السيد محمد، ثورة يوليو والدور الخارجي المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، 2003، ص21.

[2]- عامر محمد صالح، **التوجه الإفريقي للسياسة الخارجية الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا، 2008، ص77.

[3]- السجل القومي، **بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي**، المجلد السنوي الثاني والعشرون، 1999

للدبلوماسية تفاعل واضح معها، لان أوروبا تنتهج اليوم سياسات موحدة في اغلب قضاياها الخارجية فان اغلب تلك القرارات كانت ذاتية، أي تتعلق بكل قضية وفق مصلحتها، وتتخذ بشأنها سياسات موحدة[1].

- ليبيا تعطي لعلاقاتها مع الدول الأوروبية أهمية كبيرة وتكمن فيما:
- أن ليبيا لا تغفل أهمية البلدان الأوروبية وذلك بسبب العلاقات التجارية بين ليبيا وتلك الدول، وخصوصا أن بعض الدول الأوروبية تعتبر سوقا استهلاكية للنفط الليبي.
- أن ليبيا تشكل بالنسبة لموقعها الجغرافي نقطة عبور لدول الاتحاد الأوروبي إلى وسط وجنوب إفريقيا وكذلك نقطة عبور للأفارقة من جنوب ووسط القارة باتجاه أوروبا وبالتالي فإن ليبيا تلعب دور الوسيط الجغرافي[2].
- أن ليبيا تطل على البحر في مواجهة الدول الأوروبية وبالتالي لابد من التعامل معها.

2-الولايات المتحدة الأمريكية:

أخذت العلاقات الليبية الأمريكية منحى جديدا بعد قيام ثورة الفاتح سبتمبر 1969،تحددت العلاقات على أساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، غير أن التخطيط الاستراتيجي الأمريكي كان يطمح في السيطرة على أرض ليبيا عن طريق الشركات العاملة في قطاع النفط من جهة وللنفاذ من داخل ليبيا، وذلك لمنافسة الوجود الفرنسي في إفريقيا حيث يوفر موقع ليبيا الجغرافي لهذه الاستراتيجية مبتغاها في الوصول إلى إفريقيا من جهة أخرى[3].

---

[1]- البليعزي مصطفى احمد، **السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والتوجه الإفريقي**، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2009،ص 145-146.

[2]-جمعة عمر عامر المودي، **المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا غير العربية**، رسالة الماجستير كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص79.

[3]- الجمهورية العربية الليبية، **منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر وزارة الإعلام**، 1971، بدون صفحة.

ومن خلال ما سبق نتطرق إلى النقاط التالية:

- إن ليبيا لا تتجاهل الثقل السياسي وغير السياسي الأمريكي في الساحة الدولية، لذا فان سياستها أصبحت تقوم على أساس عدم إثارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحد الذي يجعلها تواجه هذا الثقل بشكل مباشر.
- أثبتت السياسة الخارجية الليبية بأنها تمتاز بالمرونة اللازمة التي تمكنها من تجاوز الأزمات التي تعترضها لتحقيق أهدافها.
- إن السياسة الليبية تتخذ عدة مواقف لا تروق للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة عندما يكون الأمر متعلقا بالمصالح الليبية.
- إن الدولة الليبية كثيرا ما توظف النفط في سياستها الخارجية وهي مادة محضى اهتمام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[1].

كما توجهت السياسة الخارجية الليبية إلى بناء علاقات وطيدة مع الدول الصغيرة، خاصة التي تواجه مسائل سياسية مع الدول الغربية وبالأخص الدول الجزرية في البحر المتوسط كمالطا وقبرص.

وبعد أحداث 11 سبتمبر عرفت السياسة الخارجية الليبية وخاصة بعد الإعلان الليبي عن تخليها عن امتلاك برنامج للسلاح النووي، وهو الدافع الذي جعل الدبلوماسية والعلاقات الأمريكية تتحسن، فالقذافي أعلن عن إدانته للإرهاب فحاولت السياسة الليبية الجعل من هذه الحادثة آلية من آليات التقارب بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تأكد السياسة الخارجية الليبية أن استمرارها في دعم حركات التحرر الوطنية في

[1]– جمعة عمر عامر المودي، مرجع سابق، ص79.

مختلف أنحاء العالم سيترتب عنه نتائج سلبية على مستوى السياسة الخارجية وخاصة باتهامها بتدعيم الإرهاب[1].

المبحث الثالث

الأزمة الليبية

لقد ظهرت الأزمة الليبية على شكل مواجهات بين المتظاهرين وقوى معارضة الليبية من جهة، وقوات وكتائب معمر القذافي من جهة أخرى، وقد تطورت الأزمة إلى نزاع مسلح تقوده حركات سياسية ميليشيات مسلحة تطالب بإسقاط النظام الليبي القائم بزعامة معمر القذافي، وفي ظل تراكم الأحداث الدامية وتجاوزها للأطراف الداخلية التي لم تقدر على احتوائه وضبط تداعياته الأمر الذي أفضى إلى تدويله وذلك بنقله إلى مجلس الأمن وتدخل المنظمات الإقليمية وتسليط الآلة الإعلامية العالمية على الأحداث في ليبيا وتداعياتها وخاصة ما تعلق منها بالبعد الإنساني.

المطلب الأول:

العوامل المغذية للازمة الليبية

1-العوامل التاريخية والسياسية:

تاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، واقتصارا على فترة حكم العقيد القذافي، يمكن القول انه وان كانت الولايات الشرقية خاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي عام 1969 في سنواتها الأولى ضد نظام الحكم الملكي فان تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، وصدرا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ

[1]- George Joffé, Emmanuel Paoletti , **Libya's foreign policy: driver and objectives**, united states, Mediterranean paper ;2010,p19.

السبعينات من القرن العشرين وما بعدها، قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات والمهنيين إلى الخارج قدرها البعض في الثمانينات بنحو ثلاثين ألف مهاجرا اتجه معظمهم إلى أوروبا وهو ما رسخ حالة القطيعة بين القذافي ونظامه وتلك المدن في ظل فجوة عدم الثقة بين الطرفين[1].

أما سياسيا يمكن القول بأنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية:

- الثورة القومية.
- المساواة والعدالة الاجتماعية.
- شرعية الكرامة والهوية الوطنية.
- القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد (الإمبريالية الدولية).

فمن المعلوم أن أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي والتي أكد عليها مرارا العقيد القذافي، هي انه يمثل امتدادا للثورة الناصرية المصرية، وانه أمين الوحدة العربية بعد رحيل جمال عبد الناصر، وهو أمر كانت له انعكاساته على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المظاهرات على الساحتين الإقليمية العربية والإفريقية وعلى الساحة الدولية قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي قادت من بين ما قادت إلى تخلي ليبيا عما لديها من أسلحة أو مشروعات أسلحة دمار شامل وقبولها دفع تعويضات باهظة لضحايا حادثتي لوكيربي والطائرة الفرنسية.

[1] –OYE Ogunbadejo , **Qaddafi's North African Design** , international security , vol. 8 , NO. 1 (summer, 1983), p 159 the mit press stable URL : http://www.jstor.org/stable/2538490. acessed 18/04/2017 , 17 :25

فتقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والإفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدودية ثنائية فيها ومشروعات اتحادية جماعية حينا أخر، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة، رسخت شعورا بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثروات بلادهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات[1] في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحية على الرغم من ثراء بلادهم.

2- العوامل الاقتصادية:

تعد ليبيا واحدة من الدول العربية المهمة المصدرة للنفط والغاز وتشكل الموجودات والاحتياطات النفطية هدفا أساسيا للشركات النفطية الغربية الأمريكية والأوروبية، إذ تقدر الاحتياطات الليبية من النفط بثلاثين مليار برميل أي اكثر من احتياطي نفط بحر الشمال، هذه الثروة لم يستفيد منها المجتمع الليبي في بناء بنية تحتية سليمة ونظام إقليمي فاعل بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة لا سيما ثروة النفط الذي بقيت عائداته سرا من أسرار النظام الذي لا يمكن لأي جهة أن تعرف حجم عوائدها واستثماراتها وبما أن هذه الثروة من المفترض أن تسهم في فرض ازدهار المواطنين بالمقابل همشت قطاعات واسعة من المجتمع[2].

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، إذ تقدر أرصدة الفوائض المالية النفطية بالمليارات من الدولارات فانه توجد حالات تفاوت كبيرة في توزيع

[1]- علي خالد حنفي، **ليبيا وأمريكا... التكيف التدريجي، السياسة الدولية**، أفريل 2003.

[2] -Grri Loli, Sahar Azar, and Shani Ross, Patterns of conduct : Libyan Regime Support & Involvement in Acts of Terrorism, New York: Institute for National Security & counterterrorism studies Syracuse, University, 2010, p p 5-17.

الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته، ويبدو أن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمن عليها القذافي هو: تبديد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي، بسبب فساد المستفحل الذي عزز من دور اللجان الثورية وكثير من ضباط الجيش والكتائب ومكاتب الاتصال الخارجي وغيرها من الدوائر التي تؤيد النظام ففي تقرير مؤشرات مدركات الفساد لعام 2010 جاءت ليبيا بالمرتبة (146) من بين (178).

لقد اعتنت عائلة القذافي واتباعها على حساب تنمية البلاد، وبدلا من أن يجعل القذافي من ليبيا بمواردها النفطية الكبيرة وبعدد سكانها المحدود، ومن خلال حكم ديمقراطي سليم دولة حديثة تكون نموذجا عربيا، ويؤثر ايجابيا في الدائرة الإفريقية أصبح النموذج الذي يثير السخرية ويمثل واحد من أبشع الأنظمة القمعية العربية[1].

وأنفق القذافي من ثورة البلاد في مشاريع غير ذات جدوى في الداخل والخارج ومغامرات باهظة التكاليف في الخارج، فضلا عن تبديد الأموال في بناء برامج أسلحة الدمار الشامل والتي سرعان ما تنازل النظام عنها، في حين يعاني الكثيرون من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية على الرغم من ثراء بلادهم.

من هنا نفهم أن الاقتصاد الليبي عرف احتكار من طرف القذافي، وكذا سوء توزيع الثروة فنشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة يصعب التغلب عليها، في ظل مناخ الفساد والإفساد الذي ضرب كافة جوانب المجتمع بما في ذلك أعلى مستويات النظام خاصة مع عدم وجود مؤسسات مجتمع حقيقي مستقلة عن النظام، وانعكست كل هذه

[1]– حسيب خير الدين، **ليبيا إلى أين؟ سقوط نظام القذافي ولكن؟**، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 391، السنة أيلول 2011، ص6.

الظواهر الاستبدادية في السياسة والاقتصاد على طبيعة القرار السياسي لغير صالح الشعب الليبي مما أدى إلى تصاعد نقمة الرأي العام من النظام القذافي الليبي[1].

إلى جانب عامل أخر ساهم في تصاعد الاحتجاجات ضد النظام وهو التغير الديمغرافي وازدياد شريحة السكان.

3-العوامل الاجتماعية:

الشباب العمرية وانفتاحهم على العالم الخارجي، فالشباب الليبي يشكل الغالبية في مجموع السكان تحت سن 25 عاما، وكذلك يعيش 80 بالمائة من الليبيين في المناطق الحضرية، أي المدن والبلدان، لم يكن الشاب مستعدا أن يقيل التناقضات بين الشعرات والسياسات التي تربي عليها ونشأ في إطارها والتي تؤكد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب وبين واقع يتناقض ذلك تماما في ظل سياسة الانفتاح الخصخصة، التي هددت قطاعات كبيرة من هؤلاء الشباب بل هددت مصالح بعض أنصار النظام الأمر الذي خلق شعورا بعدم الرضا تجاه تلك السياسات، مما جعلهم يعيشون أزمة اقتصادية ونفسية واجتماعية أدت إلى قمع روح الابتكار وتدني جانب الإبداع فقل ولائهم للوطن[2].

مثل الشباب الوقود الأساسي لاندلاع حركة التمرد والثورة في ليبيا وكذلك قادة الانتفاضة والاحتجاج كانوا محامون وقضاة ومثقفون وصحفيون وكتاب فنجاح النموذج المصري والتونسي ساعد على انتقال النموذج إلى ليبيا، حيث شهدت المنطقة العربية

[1]- علي خالد حنفي، مرجع سابق، ص2.

[2]- مهدي محمد عاشور، **قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة**، جامعة القاهرة،2011، ص34.

تفاعلات وتأثيرات سياسية متبادلة عابرة للحدود بين دولها في إطار المد الانفتاحي السياسي في دولة معينة والذي يتم استيعاب جانب منه بحالة مد سياسي في دول أخرى[1].

4-العوامل المعلوماتية والاتصال:

لعبت التكنولوجيا وثورة الاتصال دورا أساسيا في عملية التعبئة والتحضير للانتفاضة ومسيرات الاحتجاج الليبي، ومكنت الشباب القوة المعارضة الليبية من التواصل والاتصال بالعالم الخارجي بسهولة ويسير بعيدا عن رقابة الدولة، مما يسمح لها بحشد الرأي العالمي والدولي لما هو قائم من انتهاك حقوق الإنسان وغيرها من أعمال الشغب الذي تورط فيها نظام الحكم، فوسائل الاتصال الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي كالفايسبوك والتويتر واليوتوب وغيرها من الوسائل[2].

من خلال هذه التقنيات تنتقل القيم والأفكار والممارسات والمطالب الديمقراطية من دول إلى أخرى، وهو ما يساعد على نشر ما يعرف بعدوى الديمقراطية عبر الحدود، كما لعبت المساجد ودور العبادة دورا مماثلا كأطر للحشد وملتقيات للتجمع يصعب على النظام القائم إغلاقها ومنع الناس من ارتيادها خاصة مع كسر حاجز الخوف.

5-تأثيرات الثورة العربية:

مثلما كانت ثورة الياسمين ملهمة شباب حركة 25 جانفي المصرية كانت هذه الأخيرة ملهمة لثورة 17 فيفري الليبية التي انطلقت من بنغازي، والتي تأثرت على مر العصور بما يجري في مصر وأبناؤها أكثر قومية وأنصارها في البعد الثقافي والسياسي المصري، حيث

---

[1]- أحمد علي عبد اللطيف، **دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا**،الدوحة: سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، ماي 2012. مأخوذ من: http://www.dohainstitute.orrelease/855d9fce

[2]-مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص34.

استلهمت مبادئ الثورة العربية من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية من اجل القضاء على الفساد والاستبداد المستشاري في هذه البلدان تجاوبا مع تحديات العصر[1].

المطلب الثاني

مسار الأزمة الليبية 2011

ليبيا ثورة السابع عشر من فيفري الطامحة لبناء دولة جديدة على أسس من الديمقراطية لتطوي معها البلاد إلى الأبد صفحة نظام القذافي، لا تبدو اليوم كما يطمح شعبها، فهي تعاني ازدواجا في السلطتين التشريعية والتنفيذية وانقساما سياسيا يرافقه صراع مسلح بات أن يثير قلق أطراف إقليمية ودولية حول مصير هذا البلد.

كان من الممكن أن ينتقض الشعب الليبي على نظامه لإسقاطه كما فعل الشعب العربي في تونس ومصر، وكما تحاول شعوب عربية أخرى فعله في أقطارها ومن خلال ثورات شعبية سلمية غير مسلحة، إلا أن هذه الظروف لم تتوفر جميعها للشعب الليبي، واضطر ت الأحداث أن تجر أطرافا منه إلى انتفاضة مسلحة وهي مهما كانت التبريرات المقدمة لذلك لا تكافؤ بينها وبين كتائب القذافي المدججة بالسلاح والتي يقوم معظمها ابناؤه، كما لم تشارك في بداية الانتفاضة مدن رئيسية غير بنغازي[2].

اتسمت المظاهرات بالسلمية في بادئ الأمر في بنغازي والمدن الشرقية، حيث نادى المحتجون بإصلاحات ومطالب شعبية متعلقة بالقضايا الاجتماعية والسياسية وانتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن النظام السياسي لجأ إلى الرد العنيف بإطلاق النار على المحتجين في بنغازي والبيضاء في 15 فيفري 2011، مما أدى إلى أن تأخذ الاحتجاجات والمظاهرات منحى أخر نحو التمرد على نمط العلاقات السائدة في الدولة والمطالبة في شكل أهداف

[1]– د– خيري عمر، **أفاق التحول السياسي في بلدان شمال إفريقيا**، دراسة منشورة في الأهرام بدون سنة، بدون صفحة.

[2]– حسيب خير الدين، مرجع سابق، ص7.

محددة بإسقاط النظام القائم[1]. ومما زاد من وتيرة الانتفاضة المسلحة نجاح المحتجين في تحرير بعض المناطق كمن سلطة النظام واستيلاءهم على معظم مراكز الأمن وأجهزة الاستخبارات وتحديدا المناطق الشرقية في البلاد، وعلى أثر المواجهة بين الثوار والنظام.

قام النظام باستخدام الطائرات والمدافع في قصف المناطق الثائرة، وانشق الكثير من ضباط الجيش من أبناء المناطق الشرقية، فلقد أسهم انحياز العديد من القادة العسكريين والجنود في القواعد العسكرية لصالح الثورة في عزل نظام الحكم وتعزيز مواقع الثوار الذين بدأوا يسيطرون على منطقة بعد منطقة، والتي بدأت بالسيطرة على شرق وامتدت إلى باقي المناطق الأخرى، حيث تم إنشاء المجلس العسكري المؤقت الذي شرع بدوره في تشكيل جيش التحرير بهدف الدفاع عن المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار[2].

أدت هذه الأحداث إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى كل من مصر وتونس وبلدان الساحل الأوروبي، مما أضاف إلى الوضع القائم تراكمات إنسانية وهي تشكل بذلك إشهار للنزاع بالشكل الذي يوفر على القوى الدولية الجهد في إيجاد مصوغات للتدخل، فالتدويل الحقيقي للنزاع نفذ من بوابة الأوضاع الإنسانية. ولطبيعة المعمر القذافي التي تتسم بالعناد والتصلب في مواقفه والتهور في ردود أفعاله دور كبير في توسيع وتضخيم الأزمة الليبية بما فيها الخسائر المادية والبشرية إذ تعامل مع معارضيه بقسوة كبيرة والكثير من رجاله تخلوا عنه قبل سقوطه، وبالتالي انضموا إلى صفوف المعارضة بعد أن فتحت ثورة 17 فيفري أفاقا أمام التغيير،[3]وأعلنت الكثير من الشخصيات الليبية احتجاجها على ممارسة النظام القمعية، ومن ثم انسحابها من العمل السياسي مع النظام القائم، وكان في مقدمة

---

[1]– أحميدة علي عبد اللطيف، مرجع سابق، ص18.

[2]– المديني توفيق، **ربيع الثورات الديمقراطية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، 2011، ص129.

[3]– بلقزيز عبد الإله، **مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 393، نوفمبر 2011، ص119.

هؤلاء المستشارين "مصطفى عبد الجليل" وزير العدل آنذاك، وكذلك وزير الخارجية الأسبق والممثل الليبي في الأمم المتحدة "عبد الرحمان شلقم" واللواء "عبد الفاتح يونس" وزير الأمن «وموسى كوسه" وزير الخارجية آنذاك، وهو ما أدى إلى اتساع دائرة الاحتجاجات والتمرد، وعلى الرغم من تعدد الدعوات والمبررات الدولية من أجل إيجاد حل سلمي للصراع المسلح المحتدم في ليبيا تبدأ الإشكالية الكبرى تواجه جميع هذه المبادرات السلمية أنها لا تقي بالحد الأدنى من مطالب الثوار الذين لا يرون إمكانية وجود القذافي أو عائلته عند تقرير مستقبل ليبيا بعد الثورة[1].ثم قامت الانتفاضة، وبتشجيع من جهات في الداخل والخارج وبمبادرة خليجية ثم من جامعة الدول العربية بالاستعانة بالقوات الجوية لحلف شمال الأطلسي بتبريرات مختلفة، وكان أهم هذه التبريرات هو حماية المدنيين الليبيين من بطش نظام القذافي، وتم ذلك من خلال استصدار مجلس الأمن للقرارين رقم 1970 و1973 لإعطاء الشرعية للتدخل الدولي في ليبيا[2].

وقد ساهم اعتراف المجتمع الدولي بالمجلس الوطني الانتقالي في تآكل مكانة النظام الليبي وانهيار شرعيته السياسية وعزله، إذ تم التعامل مع المجلس الوطني باعتباره ممثل شرعي للشعب الليبي، وبالفعل قد تم إسقاط نظام القذافي وتم تشكيل الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الرحمان الكيب في 22 أكتوبر لتولي إدارة شؤون ليبيا.

[1]– عبد الرحمان حمدي، **التنافس الدولي وأثاره في الثورة الليبية الاقتصادية**، العدد أفريل 2011
http://www.carnegie.mec.org/2012/7/02/p22

[2]– حسيب، مرجع سابق، ص7.

المطلب الثالث

تداعيات الأزمة الليبية

شهدت ليبيا بعد نهاية ثورة 17 فيفري والتي دامت ما يقارب 10 أشهر سلسلة من التداعيات الوخيمة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وهي كالتالي:

1-التداعيات على المستوى الداخلي:

- **على المستوى السياسي:**

بمجرد حدوث إنهيار كامل لكل مؤسسات الدولة التي تصدعت وتلاشت إزاء الأزمة الليبية، ظهر نوع من الاستقرار الهش المطبوع بصراعات بين عدة أطراف سياسية كان لها دور فاعل في سقوط النظام السابق، فبالرغم من إنشاء المجلس الوطني الانتقالي الذي أسسته المعارضة الليبية في ظل الأزمة كحكومة انتقالية مؤقتة، والذي أعلن عن طريقة صياغة الدستور الجديد بينما يقوم مجلس الوزراء المستحدث من قبل هذا المجلس بتصريف الأعمال اليومية، لم يتمكن من جمع الشعب الليبي تحت راية سلطة مركزية واحدة في المستقبل، بحيث أن هذا المجلس فشل في تحقيق تماسك وتلاحم مختلف القبائل والعشائر الليبية والتيارات الدينية (التيار السلفي) وكذلك الأقليات الإثنية (الأمازيغ)، الأمر الذي أعاق مسيرة المشروع الجديد والمشهد السياسي الليبي أصبح فوضويا وخاليا من النضج الإيجابي بحيث أن الرأي العام الليبي يتهم بعض أعضاء المؤتمر الوطني بسرقة المال العام[1].

- **على المستوى الأمني:**

على الرغم من أن ليبيا تخلصت من حكم الاستبداد والديكتاتورية لا تزال تعاني من تحديات أمنية خطيرة نظرا للعجز وضعف الحكومة القائمة في تحقيق الأمن وفرض القوانين،

[1]– نور أوعلي، **الأزمة الليبية وتداعيات على الصعيد الدولي**، رسالة الماستر، جامعة القانون ووسائل الإعلام، 2013، بدون صفحة

الأمر الذي خلق صراعا بين الميليشيات المسلحة والأحزاب الحاكمة والسجناء الفارين من السجون الذين أطلق سراحهم القذافي لمواجهة الثوار، بالإضافة إلى بعض الجماعات المسلحة التابعة لبعض القبائل وهو ما يخلق نوعا من الهشاشة الأمنية وبالتالي فالدولة الليبية عاجزة كل العجز على فرض هيبتها في ظل غياب أركان العامة (الجيش، الأمن، القضاء، المخابرات) التي تحاصر حقوق النفط والموانئ، وبالتالي فإن هذه الفوضى الأمنية عطلت احد أهم مصادر الدخل الدولي على المستوى الاقتصادي[1].

- **على المستوى الاقتصادي:**

تواجه ليبيا العديد من المشاكل الاقتصادية بفعل سيطرة الميليشيات والجماعات المسلحة على عدد من المناطق والمؤسسات الاقتصادية المهمة، ومنها المؤسسات النفطية التي توفر أكثر من 96 من المئة من عائدات ليبيا، الأمر الذي يكلفها خسائر ضخمة في مجال صناعة النفط[2].

- **على المستوى الاجتماعي والبيئي:**

عرف المجتمع الليبي سلسلة من الفوضى بين القبائل بحيث تم تهميش فئة من المواطنين وإلغاء وجودهم في السياسية وحضورهم في صناعة القرار، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الاختطاف والتعذيب.

أما على المستوى البيئي خلفت الأزمة الليبية مجموعة من المشاكل البيئية تتمثل في انتشار بعض الأمراض الناتجة عن تلوث المياه بحسب التفجيرات التي كانت تشهدها البلاد[3].

---

[1]– خيري عمر، مرجع سابق، بدون صفحة

[2]–حسيب خير الدين، مرجع سابق، ص7.

[3]– أحميدة علي اللطيف، مرجع سابق، ص183.

- **على المستوى الثقافي والإعلامي:**

مطالبة الشعب الليبي بإرساء بعض التوصيات المتمثلة في إزالة كل الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تجاوزت كل مقاييس الديكتاتورية والاستبداد والقهر التي عاصرت الحكم السابق، باعتباره جزءا من الثقافة العامة آنذاك واستبدالها بأخرى تأسس على القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة والعمل الجاد الذي حددها بكل دقة ديننا الإسلامي.

أما على المستوى الإعلامي فعقب تحرير طرابلس ومقتل القذافي توسع الإعلام في ليبيا في عدة اتجاهات في ظل الدعم القصير المقدم من الجهات المختصة كما طالب باستقلال الإعلام واتخاذ القرارات الهيكلية والسياسية التي من أجلها يمكن حل العديد من القضايا المعقدة التي تعيشها البلاد والمطالبة بإطار عمل يمكن الإعلام من أن يلعب دورا محوريا ومنتجا في مجتمع ديمقراطي قوي[1].

2-التداعيات على المستوى الدولي والإقليمي:

عرفت ليبيا في ظل الأوضاع الداخلية الخطيرة التي تعيشها سلسلة من التحديات والمخاطر على المستوى الدولي وكذا الإقليمي وهي كالتالي[2].

أ- على الصعيد الدولي:

بعد الإطاحة بنظام القذافي الذي دام أربعة عقود، لا تختلف معظم الدول التي ساهمت في هذه العملية العسكرية، ووافقت على قرار مجلس الأمن فيما يتعلق بوصف الحالة العامة التي تمر بها ليبيا، وخصوصا الجانب الأمني المتدهور وانتشار ظاهرة الإرهاب، بإضافة إلى تفشي السلاح وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها المركزية على كامل ترابها الوطني، ولقد شهدت ليبيا تدخلا دوليا الأمر الذي أثار ضجة في أوساط الشعب الليبي الذي رفض هذا التدخل باعتباره يمس السيادة الداخلية للدولة الليبية وتخوفهم من

[1]- مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص37.

[2]- د- خالد حنفي، **السياسة الدولية**، أفريل 2012، بدون صفحة

مطامع الدول الغربية وأمريكا في استغلال الثروات النفطية والتجارية والاستثمارية أو حتى السياسية والاقتصادية والأمنية للبلاد علما أن ما زاد أهمية التدخل الدولي عقب الأزمة وفرة الأراضي الليبية على حقول النفط التي تتهافت عليها الشركات الأجنبية، خير دليل على ذلك تلك القرارات المتسرعة التي اتخذت من قبل أمريكا وفرنسا وبريطانيا بخصوص المشاركة في الثورة، فمن التحالفات العسكرية الغربية الناتو، خصوصا وأنها كانت مضطرة لتصالح مع الأشخاص الذين كانت تضعهم من قبل على رأس قوائم الإرهاب والمحافظة على مجالها وتوسعها من خلال زيادة استثمارها في قطاع النفط الليبي المغري لهذه الدول. [1]

ب- على الصعيد الإقليمي:

- **دول المغرب العربي:**

تشترك تونس مع ليبيا بشريط حدودي ويهمها الاستقرار في ليبيا من منطلقات أمنية، أولا كما أن الوضع الاقتصادي في ليبيا يؤثر في نظيره التونسي، فليبيا تعتبر بوابة للبضائع التونسية التي تدخل بانسيابية إلى البلاد، ومع ذلك فإن تونس لا تؤثر بفاعلية في مجريات الأحداث في ليبيا لاعتبارات كثيرة من بينها انشغالها بالوضع الداخلي الذي ما زال يشهد بعض مظاهر عدم الاستقرار واستهداف الجماعات الإرهابية لأمن البلاد والوضع الاقتصادي الصعب، أما الجزائر فتدعم استقرار ليبيا ويعنيها بشكل كبير الوضع الأمني والحدودي بسبب عمليات تسلل عناصر الجماعات الإرهابية عبر الحدود الجزائرية، ورغم تحفظات الجزائر على التدخل المصري في ليبيا ودعمها للجنرال حفتر، فإنها قوة غير فاعلة في ليبيا بسبب تركيزها على شؤونها الداخلية.

[1]- د- خالد حنفي، **السياسة الدولية**، أفريل 2012، بدون صفحة

وبخصوص المغرب الذي احتضن اتفاق الصخيرات فقد لعب دورا مؤثرا في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف، وتمكن في إقناع الفرنسيين من المشاركة في الاتفاق ويبقى المغرب قوة داعمة للاستقرار في ليبيا رغم تراجع دوره بعد اتفاق الصخيرات الأخير الذي لم يتم تطبيقه[1].

- **مصر والسودان:**

مع اندلاع الثورة الليبية وزان المجلس العسكري الحاكم في مصر وقتها بين مصلحة مع نظام القذافي ودعم الثورة، خاصة مع وجود ألاف العمال المصريين في ليبيا، ولذلك أكد المجلس العسكري على حياد الموقف المصري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وركز على سلامة رعاياه في ليبيا، ومن هنا امتنعت مصر عن المشاركة في العمليات العسكرية ضد نظام القذافي وتأخر اعترافها بالمجلس الانتقالي على المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي فقد أيدت الميادين مطالب الشعب الليبي وثورته.

أما السودان الذي أبدى تأييده لسقوط نظام القذافي وكان الرئيس عمر البشير أول رئيس دولة يزور بنغازي بعد سقوطه، فإن موقفه من الأزمة يتراوح بين دعم حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية وبين التراجع خطوة إلى الوراء للعب دور الوساطة بين الطرفين المتخاصمين نتيجة الضغوط المصرية.

- **دول الخليج:**

تعد الإمارات لاعبا رئيسيا في ليبيا من خلال دعمها لقوات اللواء حفتر وحكومة طبرق سياسيا وعسكريا، وفي المقابل تدعم قطر حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية[2].

---

[1]– فريق الأزمات العربي، **الأزمة الليبية إلى أين**،الاردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثالث عشر، مارس 2017، ص14.

[2]– فريق الأزمات العربي، مرجع سابق، ص14–15.

خلاصة الفصل:

بعد تطرقنا إلى مختلف المراحل التاريخية والسياسية لتكوين النظام السياسي الليبي، ودراستنا للمقومات الجغرافية والاقتصادية الليبية التي اعتبرت بدورها من مسببات قيام الأزمة في ليبيا، توصلنا إلى عدة نتائج منها:

1- أن النظام السياسي الليبي عرف العديد من المراحل التكوينية، ومر بالعديد من الأحداث التاريخية سواء ذلك في فترة ما قبل الاستعمار الايطالي وما احتوته من امتزاج حضاري بعدد من الحضارات والشعوب وقيام عدد من الدول في ليبيا، مرورا بالفترة الاستعمارية وبداية تكوين اللبنة الأولى لدولة ما بعد الاستعمار وصولا إلى الاستقلال والعهد الملكي.

2- أن ليبيا تمتلك العديد من المقومات الجغرافية سواء من موقع جغرافي أو مقومات سكانية، تجعل منها موقع جيواستراتيجي مهم في حوض المتوسط، وكذا ما تملكه من مقومات اقتصادية خاصة في القطاع النفطي الذي يمثل عنصر مهم في الاقتصاد الليبي والركيزة الأساسية له، وما يلعبه النفط الليبي الذي يمتاز بالجودة في الساحة الخارجية من خلال جذب الاستثمارات ويجعل منه هدف استراتيجي للدول الأجنبية.

3- ومن خلال دراسة النظام السياسي الليبي في عهد معمر القذافي بعد انقلاب 1969، توصلنا إلى انه قائم على الفردية في الحكم واتخاذ القرار، إضافة إلى كونه نظام قبلي يقوم على القبيلة والعشيرة وان المؤسسات السياسية فيه ذات هيكلية خاصة مغايرة لتصفيات الأنظمة السياسية العالمية، كما أن السياسة الخارجية الليبية ذات توجهات متغيرة من بعد عربي إلى إفريقي، وذلك راجع إلى توجهات معمر القذافي السياسية.

4- اشتركت العديد من المدخلات والتطورات الإقليمية والدولية في توجيه مسار الأزمة الليبية.

الفصل الثالث:

تداعيات التدخل الأجنبي على الأزمة الليبية

مقدمة الفصل:

عرف العالم العربي عموما وليبيا خاصة العديد من الأحداث التي لعب فيها الشعب دور أساسي، والتي كانت بمثابة الدافع والمحرك الرئيسي للتدخل الأجنبي، ولذلك فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تداعيات التدخل الأجنبي على الأزمة الليبية، من خلال دراستنا للأسباب الدولية للتدخل باختلافها من سياسية وتاريخية وقانونية واقتصادية، ومن خلال التطرق إلى طبيعة العمل التدخلي وذلك بدراسة التدخل الفعلي لحلف الناتو في ليبيا وكذا المواقف الدولية من هذا التدخل، إلى جانب النتائج التي ترتبت عن التدخل الأجنبي في ليبيا، لنصل في نهاية الفصل إلى السيناريوهات المتوقعة في ليبيا بعد التدخل الأجنبي.

المبحث الأول:

أسباب التدخل الأجنبي في ليبيا.

تعرضت ليبيا للعديد من الأحداث السياسية التي أثارت الجدل في الأوساط الدولية، والتي خلفت لها الكثير من العداءات مع الغرب، نتيجة لتعاطيها مع تلك الأحداث بمنطلق الدولة القوية والتي لها رأي علي الصعيد الدولي، مما أسفر عن عقوبات أسرعت في عملية التدخل الدولي والإطاحة بالنظام القائم، ويمكن إبراز هذه الأسباب التالية: [1]

المطلب الأول:

الأسباب السياسية والتاريخية للتدخل الأجنبي في ليبيا.

1-قضية لوكربي (1988/12/11):

بدأت هذه القضية عندما كانت طائرة البوينغ 747 التابعة لشركة 'بان أم أمريكان" التي مقررا لها أن تقوم بالرحلة بالانفجار فوق قرية لوكربي الاسكتلندية، وبعد التحقيق في

[1]-Richard A Marquise, **Intelligence and the Lockerrbie investigation**, U.S.A : Algora Publishing, 2006, p11.

أسباب الانفجار، اتضح أن المتهمين الأساسيين في القضية عميلين لأجهزة الأمن الليبية، بحيث ينتج عنها إصدار إعلان مشترك أمريكي بريطاني فرنسي في 30 ديسمبر 1991 يطالبون فيه السلطات الليبية تسليم المتهمين والتخلي عن كلّ أشكال العنف والإرهاب، ونتيجة لذلك تم استصدار قرارات من مجلس الأمن بفرض عقوبات على ليبيا تمثلت في:

- **قرار مجلس الأمن رقم 731:** الذي صدر 21-01-1992 الذي أدان فيه تدمير كل من طائرة "بان أم" الأمريكية وطائرة شركة اتحاد النقل الجوي الفرنسي "يوتا"، ويطالب ليبيا بالتعاون في التحقيقات الخاصة بحادثة لوكربي، ويعرب عن استيائه الشديد لعدم استجابة الحكومة الليبية، والحث على الإستجابة على الفور استجابة كاملة لكي تساهم في تحديد المسؤولية حول تدمير الطائرتين، وتساعد في القضاء على الإرهاب الدولي، وفي نفس الوقت أكدت الحكومة الليبية على قرار مجلس الأمن إنه ووفقا للقوانين الدولية، لا يمكن تسليم المتهمين في القضية إلى البلد الذي يتهمهما بارتكاب الجرم، وتقدمت في 1992/03/03 بطلب إلى محكمة العدل الدولية بهدف تطبيق اتفاقية "مونتريال" تطالب فيه محكمة العدل اتخاذ التدابير للحفاظ على حقوق ليبيا بعدم تسليم المواطنين[1].
- **قرار مجلس الأمن رقم 748:**صدر في1992/03/31،الذي جاء فيه أن ليبيا لم تقدم إجابة فعّالة لمجلس الأمن عما جاء في القرار 731 ولذلك تقرر فرض حظرا جويا وعسكريا على ليبيا يصبح ساري المفعول ابتداءا من 1992/04/15، يتمثل في حظر تزويد ليبيا بأي نوع من أنواع الأسلحة والمواد المتعلقة بها بما في ذلك بيع أو نقل الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية، وقد هددت ليبيا المطبقة لهذا القرار بحرمانها من النفط الليبي[2].

[1]- مها محمد الشبوكي، **إشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن**، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000، ص80.

[2]- خليل عبد السيد، **جماهيرية الدم والنار**، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012، ص202.

- **قرار مجلس الأمن رقم 883:**صدر في 1993/11/11،الذي يقضي بتصعيد العقوبات ضد ليبيا وتجميد أرصدة الحكومة الليبية في الخارج، وحظر استيراد بعض المعدات الخاصة بصناعة البترول، وحظر التعاملات التجارية مع ليبيا وامتد حظر إلى الطيران المدني والعسكري فيها، لكن ليبيا لم تستجب إلى قرارات مجلس الأمن، وصرحت أنها لن تقبل القرارات إلى أن يتم محاكمة المتهمين في القضية في بلد ثلث[1].

2-البرنامج النووي الليبي:

يمتد برنامج ليبيا لتطوير قدراتها النووية في فترة السبعينات إلى أواخر 2003، وعلى الرغم من عدم انتظام مسيرة هذا البرنامج، من حيث استمرارية الدعم السياسي والتقدم التقني، إلاّ أنّ نظام القذافي قد تمكن من استيراد عدد كبير من العناصر الأساسية لتخصيب اليورانيوم، ويمكن تقسيم المراحل الأساسية التي مر بها البرنامج النووي الليبي إلى ثلاث مراحل:

أ-المرحلة الأولى "التأسيس لبناء برنامج النووي": من 1969 إلى 1981:

إذ تميزت هذه المرحلة بأربعة مسائل رئيسية ومرتبطة مع بعضها البعض هي:

- امتناع معظم الدول النووية عن تزويد ليبيا بالتقنية والأجهزة والمعرفة النووية الحساسة، ففي 1975 رفضت وزارة الخارجية الأمريكية السماح لشركة "جنرال أتوميكس"، بتصدير مفاعيل الأبحاث النووية إلى ليبيا، كما سعت ليبيا لعقد صفقة مع شركة "Thomson C.S.F" الفرنسية للحصول على 20 كالوترون لتخصيب اليورانيوم، لكن الحكومة الفرنسية أوقفت الصفقة.

[1]- مها محمد الشبوكي، المرجع السابق، ص83.

- بداية العلاقات النووية السوفيتية_ الليبية وإنشاء مفاعل مركز تجراء للأبحاث النووية من طراز "TRT1" وزودته بالوقود وبداء نشاطاته في عام 1981[1].
- استيراد اليورانيوم من النيجر، وذلك بعد الفشل في استخراجه من ليبيا.
- بداية التعاون بين ليبيا وباكستان في المجال النووي، وكان هذا بداية بالشراكة الباكستانية الليبية لتشجيع التنمية الصناعية التي تأسست في 1978[2].

ب-المرحلة الثانية: "المشروع الليبي المتعثر" (1981 إلى 1995):

شهدت هذه الفترة بعض الإنجازات المحدودة لنظام القذافي، إلا أنها تميزت بالإحباط الشديد وذلك للأسباب التالية[3]:

- فشل ليبيا خلال السبعينات في الحصول بصفة مشروعة على التقنية والخبرات النووية الحساسة في الخارج.
- التراجع الملحوظ الذي شاهدته المساعدات النووية السوفيتية منذ منتصف الثمانينات بسبب قلق موسكو من الطموحات ليبيا النووية.
- دفع الهجوم الأمريكي الذي استهدف طرابلس في أفريل 1986 نظام القذافي إلى إخفاء أجزاء حيوية من برنامجه النووي الذي ساهم في تقويض فرص هذا البرنامج في تحقيق أي اختراق

[1]-Gloria Duffy, **Soviet Nuclear enargy domestic and international Policies**, Santa Monica : CA Rand, 1979, p85.

[2]- وين بون، **ليبيا وانتشار الأسلحة النووية**،ترجمة : مركز الخليج للبحوث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للبحوث، 2008، ص78.

[3]- وين بون، نفس المرجع، ص102.

ج-المرحلة الثالثة: إعادة تنشيط البرنامج النووي الليبي (1995 إلى 2003):

بدأت الفترة الأخيرة من برنامج ليبيا النووي عام 1999، حيث قرر نظام القذافي إعادة الجهود النووية، وفي هذه الفترة انتهى دور مركز تجراء كمحور للأنشطة النووية الليبية السرية، ولكنه واصل نشاطه كمركز رئيسي للمعرفة النووية المتخصصة، وفي هذه الفترة أحرزت ليبيا في مجال الطرد المركزي تقدما كبيرا لم تحققه سابق، بما في ذلك تزويد النظام الليبي بأجهزة الطرد المركزي للغاز.

وفي أواخر 2000 بدا الليبيون بتركيب عدة سلاسل من جهاز الطرد المركزي، وفي 2002 أتمت ليبيا بناء سلسلة من تسعة أجهزة طرد مركزي، وفي ديسمبر 2003 قرر نظام القذافي التخلي عن طموحاته النووية، وكان ذلك كنتيجة مباشرة للمفاوضات السرية التي جرت بين الحكومات الليبية الأمريكية والبريطانية، وهذا القرار يرجع إلى:[1]

- تنامي الضغوط الدولية على النظام السياسي الليبي.
- رغبة نظام القذافي إنهاء العقوبات التي كانت مفروضة على ليبيا، وإقامة علاقات جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي بوجه عام.
- دور الدبلوماسية الهادئة والمفاوضات السرية التي كانت قائمة بين ليبيا وبين الدول المطالبة بالتعويضات في قضية "لوكربي" وإقرانها ببرنامج ليبيا النووي.
- التأثر بسقوط نظام الرئيس العراقي "صدام حسين" جراء التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في 17 مارس 2003.
- اعتراض سفينة " BCC HINA" وهي في طريقها إلى ليبيا وعلى متنها شحنة من مكونات أجهزة الطرد المركزي في أكتوبر 2003، واكتشاف أن شبكة "عبد القدير

[1]- المرجع السابق، ص108.

خان" كانت وراء تلك الشحنة، مما جعل الموقف الليبي ضعيف وقبلت بالتنازل عن برنامجها النووي.

المطلب الثاني:

الأسباب الإنسانية والقانونية للتدخل الأجنبي في ليبيا

أدّى استخدام القوة المفرطة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين أثناء الثورة الليبية إلى مقتل العديد من المدنيين جراء العمليات العسكرية، وإلى ظهور مأساة إنسانية وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كما اضطر الكثير لمغادرة ليبيا إلى دول أخرى كلاجئين خاصة إلى تونس ومصر، وازداد الوضع تأزما، وبهذا فقد عبر مجلس الأمن الدولي بأنه مضطرا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية وإنقاذ المدنيين الليبيين من ويلات النزاع المسلح في ليبيا،تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجموعة من القرارات التي فرضت سلسلة من العقوبات على الحكومة الليبية، ومثلت الدافع القانوني بشكل المظلة الشرعية للتدخل الدولي في ليبيا وهي[1]:

1.**قرار مجلس الأمن رقم** *1970*:

في 26فيفري 2011، اتخذه مجلس الأمن بالإجماع حيال الأوضاع في ليبيا، وبموجب نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية وذلك حسب أحكام الفصل السابع من ميثاق المجلس، فرض عقوبات دولية على نظام معمر القذافي وفوض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم التي اقترفتها قوات القذافي ضد المدنيين الليبيين، وقد نص القرار على [2]:

[1]- تيسير إبراهيم قديح، المرجع السابق، ص139.

[2]-Simon Admes, "Libya and the responsibility", **occational papers** , No 3 , April , 2017 , p13

1.إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية : وذلك للتحقيق في الجرائم التي اقترفتها قوات القذافي ضد المدنيين، وإحالة الأوضاع إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها[1].

2.حظر الأسلحة: من خلال هذه العملية تتخذ جميع الدول الأعضاء الإجراءات المناسبة لمنع بيع أو تزويد ليبيا من الأسلحة والمواد ذات الصلة بجميع أنواعها من الأسلحة والذخيرة والمركبات، المعدات العسكرية وشبه العسكرية وقطع الغيار والمساعدات التقنية والمالية. كما يطلب من الدول المجاورة للجماهيرية تفتيش جميع البضائع المتوجهة إلى ليبيا أو القادمة منها، وأن تصادر الأصناف التي يحظر تصديرها أو توريدها ويجري تدميرها[2].

3.حظر السفر : يتم فيها منع 16 شخص من ليبيا من السفر إذ يندرج اسم الزعيم الليبي معمر القذافي وأبنائه السبعة وابنته بالإضافة إلى شخصيات أخرى مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظام الليبي.

4.تجميد الأصول: إذ تقوم الدول الأعضاء دون إبطاء بتجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي تملكها أو تتحكم فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة عائلة القذافي.

ومن ابرز النقاط الواردة في القرار الذي تبناه مجلس الأمن الدولي بشان ليبيا ما يلي:

_التعبير عن القلق البالغ حيال الوضع في ليبيا وإدانة العنف واللجوء إلى القوة ضد المدنيين.

[1]-زردومي علاء الدين، المرجع السابق، ص123

[2]- http://www.un.org; suborg ; **sanction comité du conseil de sécurité établi par la résolution 1970(2011**), mai, 2017, 22 :30

_التحريض على العنف ضد المدنيين الذي يمارس من أعلى المستويات في الحكومة الليبية.

_اعتبار أن الهجمات الواسعة والممنهجة التي حصلت في ليبيا ضد المدنيين يمكن أن ترقي إلى تصنيف الجرائم ضد الإنسانية.

_المطالبة بالإنهاء الفوري للعنف والمطالبة بتدابير الاستجابة للتطلعات المشروعة للسكان.

_دعوة السلطات الليبية إلى:

- التصرف بأكبر قدر من ضبط النفس.
- ضمان أمن جميع الأجانب.
- توفير العبور الأمن لكل الإنسانية.
- الرفع الفوري لكل القيود المفروضة على وسائل بأشكالها[1]

2.قرار مجلس الأمن *1973 :*

صدر بتاريخ 17مارس2011، اثر عدم استجابة السلطات الليبية لقرار مجلس الأمن رقم1970، وتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في ليبيا والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين، فان الحالة التي تعرفها الجماهيرية العربية الليبية تعتبر تمهيد للأمن والسلم الدوليين ومنه فان المجلس قرر ما يلي:

- فرض منطقة حظر جوي: وتشمل جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي الليبي، من اجل مساعدة المدنيين الليبيين، ولا ينطبق الحظر المفروض على الرحلات ذات

[1]- القرار 1970 يفرض عقوبات قاسية على نظام القذافي. مأخوذ من www.emaratalyoum.com

الأغراض الإنسانية، وينفذ هذا الحظر من طرف الدول الأعضاء وذلك بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

- إنفاذ حظر الأسلحة: وذلك تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم 1970، المتعلق بحظر الأسلحة لقوات القذافي على نطاق أوسع وبشكل أفضل إلى جانب إضافة المزيد من أسماء الأشخاص والمنظمات إلى قائمة حظر السفر.
- حظر الرحلات الجوية: وذلك بطلب من جميع دول الأمم المتحدة بمنع إقلاع أو هبوط أيَ طائرة عسكرية، أو حتى تجارية قادمة من ليبيا أو متجهة إليها من أراضي الدولة.
- تجميد الأصول: وذلك بتجميد الأموال، ويسرى هذا القرار على كافة الأموال والأملاك التي يملكنها القذافي، أو التي له يد فيها بطريقة أو بأخرى، وفي أيَ من دول الأعضاء في الأمم المتحدة[1]

❖ **مسؤولية الحماية على ضوء قراري مجلس الأمن:**

مفهوم مسؤولية الحماية ما هو إلا إعادة إنتاج محسن لمفهوم التدخل الإنساني، وتنفرد الحالة الليبية عن دونها من حالات التدخل الإنساني بالاستناد لفظا وقانونا للواجب في الحماية.

وظهرت قناعة لدى المجتمع الدولي بأن المسألة الليبية ليست هي حق التدخل من جانب أي دولة بل على مسؤولية الحماية التي تقع على عاتق كل دولة عندما يتصل الأمر بمعاناة السكان من كارثة يمكن تفاديها[2].

---

[1]- القرار1973 الذي اعتمده مجلس الأمن مأخوذ من www.Diplomatic.gouv.Fr/IMG.pdf

[2]- باسيل يوسف باسيل، **سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان**، ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001، ص52.

وجدت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الحالة الليبية، وإعمال مبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا من أجل التدخل الدولي الإنساني في ليبيا في إطار الشرعية الدولية، وذلك تلافيا للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في إقليم كوسوفو الذي ثار جدل عنيف حول مشروعية، لاسيما وأنه حدثا في دولة ذات سيادة ودون موافقة مجلس الأمن، فلقد ساهمت هذه الحالة في ظهور مفهوم "مسؤولية الحماية" وذلك لأنها جاءت في وقت كانت توجد فيه توقعات كبيرة باتخاذ تدابير جماعية فعالة عقب انتهاء الحرب الباردة، وهذا ما أمرته اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول أثناء إعداد تقاريرها 2001، «أنه لا توجد هيئة أفضل ولا أنسب من مجلس الأمن الدولي للتعامل مع قضايا التدخل الدولي الإنساني، باعتباره الجهاز التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة، وتقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية في حفظ الأمن والسلم الدوليين بموجب المادة 24 من الميثاق»[1].

ولقد تمخض عن التحرك على مستوى مجلس الأمن صدور القرار 1970 في 26 فيفري 2011 بالإجماع، ولعل ما يبرر حصول هذا الإجماع هو السابقة التي تميزت بها ليبيا دون غيرها من الدول العربية التي شهدت وتشهد نفس الأحداث، والمتمثلة في العقوبات التي تعرضت لها سابقا على إثر قضية "لوكربي" والتي تمثلت في قرار رقم 748 في 31 مارس 1992 صادر عن مجلس الأمن بفرض حظر اقتصادي عليها[2].

كما أنه نتج عن تضافر استثنائي للظروف على الساحة الدولية لن يأتي بسهولة في وضعيات مماثلة تشهدها بعض الدول لغاية اليوم منها سوريا على سبيل المثال.

[1]- اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، 2001، ص52.
[2]- تيسير إبراهيم قديح، المرجع السابق، ص141.

ويعد القرار 1970 والقرار الثاني 1973 تفعيل لمسؤولية الحماية من قبل الأمم المتحدة بعد التنظير الذي عرفته المسألة، وهو ما ورد بصفة صريحة ضمن القرار في الفقرة التاسعة من الديباجة: «إذ يذكر لمسؤولية السلطات الليبية عن توفير الحماية لسكانها»[1].

وهو تكريس صريح لا يحتاج إلى أيّ تأويل، يؤدي إلى اعتبار هذا المفهوم بدأ يعرف عهدًا آخر ونقلة إلى تطبيق العملي، لكن هذا التفعيل لن يخلو من بعض العثرات والتساؤلات.

ويتجسد في مسؤولية الرد الذي تقع على المجموعة الدولية ممثلة في مجلس الأمن الذي يتولى هذه المهمة في إطار الأمم المتحدة، ويعتبر اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق لأجل مواجهة أزمات إنسانية داخلية توجها جديدا بالنسبة لهذا الجهاز، الذي ينبع من التفسير الواسع الذي أصبح يمنحه لهذا الفصل بعد أن كان في السابق يرفض التدخل في كل ما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، ورغم هذا التطور إلاّ أنّ الفقهاء وجهوا بعض الانتقادات فحواها أنه إذا كان من المتيسر تحديد مفهوم اللجوء إلى استخدام القوة باعتباره يتمثل في العمل المادي المكرس لذلك، فإن مسألة التهديد باستخدام القوة تبقى محل تأويلات متعددة ومتباينة مما يجعل المفهوم غير مضبوط[2].

ونجد أن مبررات هذا القرار تتمثل في إدانة العنف الممارس من قبل السلطات الليبية ضد المدنيين للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، حيث ورد في الفقرة الأولى من ديباجة القرار أن مجلس الأمن: "إذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع في الجماهيرية العربية الليبية ويدين العنف واستخدام القوة ضد المدنيين، مواصلا في الفقرة الثانية: "وإذ يشجب لانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قمع

[1]- ملحق قرار مجلس الأمن 1970.
[2]- زيدان مسعد عبد الرحمان، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**، دار الكتب القانونية، المجلة الكبرى، 2008، ص115.

المتظاهرين المسالمين" وإذ يعرب عن قلقه العميق لمقتل المدنيين ويرفض رفضًا قاطعًا التحريض من أعلى مستويات الحكومة الليبية على أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين[1].

ويمكننا هذا التفكير بما ورد في تقرير مسؤولية الحماية والذي يتطابق مع الوضعية التي أشار بها مجلس الأمن في ديباجته، حيث اعتبر التقرير أنه في حالة وجود نزاع يرافقه قمع وحشي، وعندما يكون السكان المدنيين مهددين بهذا القمع، يتم إعمال مسؤولية الحماية.

كما أن تدخل مجلس الأمن جاء طبقا للفصل السابع من الميثاق الذي يجيز له التصرف من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، واستنادا بالأخص على المادة 41 من الميثاق التي تجيز له اتخاذ ما يراه مناسبا من التدابير التي لا تكون مستندة على قوات مسلحة والتي ضمنها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات بمختلف أنواعها، وكذلك إمكانية قطع العلاقات الدبلوماسية[2]، واستمرار العنف والقمع الموجه ضد المدنيين، وعدم امتثال السلطات الليبية للالتزامات التي جاءت في هذا القرار جعل مجلس الأمن يعقد اجتماعا آخر، تمخض عن صدور القرار 1973 في 17 مارس 2011، والذي على خلاف سابقه اتخذ بتصويت عشرة دول لصالحه وامتناع خمسة منها عن التصويت، مما يشكل ابتعادًا واضحًا عن الإجماع الذي اتخذ به القرار الأول، وبالرغم من أن القرار لم يكن متوافقا عليه إلاّ أنّه أعطى الدول الغربية الكبرى ذريعة للادعاء بأن وحدة المجلس قد أتاحت القيام بعمل جماعي تحت الفصل السابع للميثاق، مما مكن من حماية أرواح عشرات الآلاف من المدنيين في بنغازي وسائر أنحاء ليبيا[3].

---

[1]- ملحق قرار مجلس الأمن 1970.

[2]- العلايلي جيهان، **مسؤولية الحماية...حالتا ليبيا وسوريا، جريدة الشروق**، 21 سبتمبر 2012،مأخوذ من:
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?id=5909d2d9-f599-41c8-940a

[3]- تيسير إبراهيم قديح، المرجع السابق، ص143.

ولعله من المهم التوقف عند طريقة اتخاذ القرارين، فالذي يبرر اعتماد القرار 1970 بالإجماع هو الوضعية المأساوية التي شاهدتها ليبيا، والتي تميزت بقمع واستخدام للقوة ضدّ المدنيين، أدانته أطراف عديدة في المجتمع الدولي، وعلى رأسها المنظمات الإقليمية المعنية والمتمثلة في جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك مجلس حقوق الإنسان، والدول التي عرفت بكونها مقربة من النظام السياسي الليبي (روسيا والصين مثلا) إلى التصويت لصالحه[1].

غير أن عدم إتيان هذا القرار بنتائجه المرجوة، وتحفظ بعض الدول من مسألة استخدام القوة حتى ولو كانت في إطار مفهوم مسؤولية الحماية، جعلها تمتنع عن التصويت ونجد من بينها روسيا والصين العضوين الدائمين في مجلس الأمن المعروفتين بمعارضتهما لمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ونجد دولا كبرى مثل ألمانيا، والتي لن تساند هذه المرة الدول التي تربطها معها علاقات تحالف، أما فيما يخص الدول البارزة، فلقد امتنعت كونها لا تعتبر نفسها جاهزة لتعاطي مع الأمن الجماعي كما تقوده الدول الكبرى، فالهند والبرازيل اللتان تبرزان بصورة متطورة وفعالة على المستوى الاقتصادي، مازالتا لم تتجها نفس الاتجاه على المستوى الدبلوماسي[2].

ويجدر بنا التوقف عند التدبير المتضمن إخطار المحكمة الجنائية الدولية، إذ تضمنت الفقرات من 4 إلى 8 من القرار 1970 هذا الإجراء حيث جاء في الفقرة 4 أن مجلس الأمن: «يقرر إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ 15 فيفري 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية» وهي صلاحية تخولها له المادة 13/ب من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تنص:

[1]- ملحق قرار مجلس الأمن، 1970.
[2]- ملحق قرار مجلس الأمن، 1970.

«للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة 5 وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي في الأحوال التالية[1]:

إذا أحال مجلس الأمن متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت «النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998، وتم التكييف ما يجري في ليبيا من قمع على أنه جريمة دولية في الفقرة السادسة من ديباجة القرار 1970 التي نصت: «وإذ يعتبر أن الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تشن حاليا الجماهيرية العربية الليبية ضد السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية»[2].

فنجد أن مجلس الأمن في قراره 1970 قام بتكييف قانوني لا يعود في الأصل إليه، وليست هذه المرة الأولى التي يتدخل فيها في مسائل قانونية هي بعيدة عنه كجهاز سياسي، وما القرارات التي اتخذها بداية التسعينات بشأن العراق إلاّ دليل على ذلك بتدخله في خط التقسيم بين العراق والكويت.

ولقد صدر عن الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية أمرا بالقبض على ثلاث مسئولين في النظام من بينهم الرئيس الليبي في 27 يونيو 2011، لإحالة من تسبب في مجازر جماعية وإبادات ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتي سيكون للمدعى العام دور أساسي في تركيب البيئة القانونية لإطلاق المحاكمة[3].

---

[1]- حسين خليل، **احتلال ليبيا بالقرار 1970**، صحيفة الخليج الإماراتية 2011/03/04، مأخوذ من:
http://www.alkhaleej.ae/Portal/9bb7b822-a17d.

[2]- ملحق قرار مجلس الأمن، 1970.

[3]- حسين خليل، المرجع السابق، بدون صفحة.

❖ **تطبيق الحلف الأطلسي لقراري مجلس الأمن**

-الحلف الأطلسي (الناتو):

كان صدور القرار الأممي عن مجلس الأمن تحت رقم 1973. القاضي بفرض حظر جوي فوق ليبيا، وحماية المدنيين بكافة الإجراءات الضرورية، الشرارة الأولى للتدخل الأجنبي في ليبيا تحت لواء الحلف الأطلسي (NATO)، إذ تداعت الدول الغربية والعربية لتنفيذ القرار وقد أطلقت عليها فرنسا اسم (هرمتان Harmattan) وأطلقت عليها بريطانيا اسم (إيلامي Ellamy) وأطلقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية اسم (فجر الأوديساOdyssey Dawn) التي بدأت فعليا بتاريخ 19 مارس 2011[1]. ولم يكن قرار حلف الأطلسي بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا نظرا لخبراته السلبية في الأزمات الدولية السابقة وقد اتفق على أن تتخذ قرارات الحلف بإجماع الدول وذلك دون تصويت، وإنما أي اعتراض من طرف الدول المشتركة في العملية يسقط القرار، والسلطة السياسية الفعلية في الحلف هو حلف مجلس الحلف المتكون من الدول الأعضاء وأعلى سلطة عسكرية فيه هي اللجنة العسكرية ولها رئيس يوجه العمليات العسكرية وقد عين الجنرال "شارل بوشار" قائد للعمليات في ليبيا، ولهذه اللجنة آلية تنفيذية هي الهيئة العسكرية الدولية التي تربط بين هيئات اتخاذ القرار العسكرية والسياسية، وقد نشر الحلف الأطلسي ثلاث سفن في منطقة المتوسط إضافة إلى نشر قوة لتفكيك الألغام وطائرات المراقبة "أواكس"[2].

[1]-Congressional Research Service, **Operation odyssey Down Libya**, **Background and issues for congress**, 28 March 2011, p.25.

[2]- **الاحتجاجات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط فهم الصراع في ليبيا**، تقرير شرق الأوسط رقم 107، ماي 2011، ص26.

ومن أهم الدول التي شاركت في فجر الأوديسا كما هو موضح في الخريطة التالية[1]:

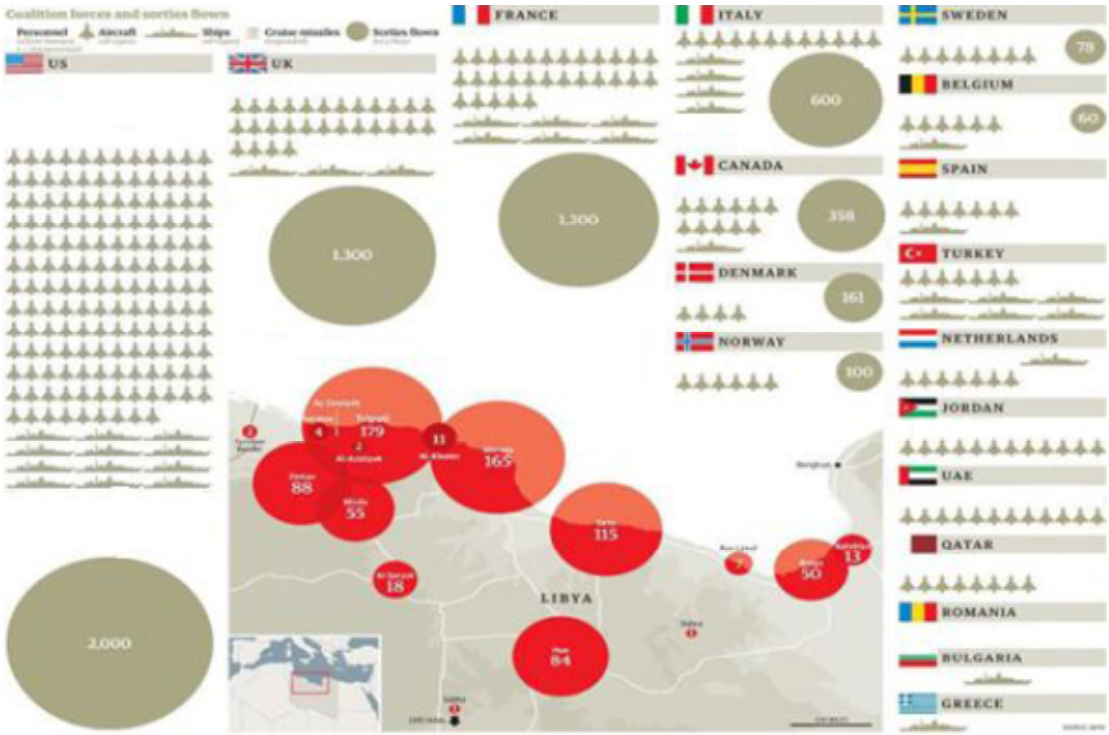

الخريطة رقم **2: خريطة أطراف التدخل في ليبيا**

Philippe Gros, De Odyssey Down à Unified Protectors, Fondation pour la recherche stratégique, note N°04-2011, p4.

[1]-Philippe Gros, **De Odyssey Down à Unified Protectors,** Fondation pour la recherche stratégique, note N°04-2011, p4.

المبحث الثاني:

المواقف الدولية من التدخل الأجنبي في ليبيا

لقد عرف التدخل الأجنبي في ليبيا تطبيق قرار مجلس الأمن والعديد من التصريحات والمواقف الدولية المتباينة بين مؤيدين ومعارضين ومتحفظين وهي كالتالي:

المطلب الأول:

موقف الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن

1-الولايات المتحدة الأمريكية:

إذ نددت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" أعمال العنف التي يمارسها النظام الليبي ضد الشعب ووصف الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" الأحداث على أنها عمل خارج عن الأعراف الدولية، وأن النظام الليبي بقيادة "معمر القذافي" فقد شرعيته ويجب عليه الرحيل، وقد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض حظر الطيران بأكثر من 120 طائرة من طراز "إف15" و"إف16" في قاعدة "سيغونيلا" بجزيرة صقيلية وطائرات من نوع "ستيلث أو الشبح" وحاملة المروحيات "باتان" فضلا عن مدمرتين هما "باري" وستاوت"، وكلتاهما مجهزتان بصواريخ التوماهوك طراز "بي جي أم 109"، "وسفينتان برمائيتين وثلاث غواصات"[1].

2-بريطانيا:

وصف وزير الخارجية البريطاني "وليام هيغ" قمع المتظاهرين في ليبيا على أنه عمل غير مقبول، وقامت بريطانيا على هذا الأساس بسحب الحصانة الدبلوماسية من القذافي، وقامت بنشرة ما يقارب 20 طائرة قتال من طراز "تورنيدو"، في القواعد القريبة من ليبيا، كما

[1]- زردومي علاء الدين، المرجع السابق، ص128.

لها قاعدة عسكرية في مالطا، وتوجد في قبرص ثلاث طائرات رادار "أواكس"، إضافة إلى فرقاطتان هما "ستمينستر وكمبرلاند"، وغواصة[1].

3- فرنسا:

كان الحذر هو رد فعل الأولي لفرنسا على إندلاع العنف في ليبيا في الخامس عشر من فيفري 2011، وعندما سئل «لوران واكيز» من وزارة الخارجية الفرنسية، قال: إن «شغلنا الحقيقي هو ضمان أمن المواطنين الفرنسيين في ليبيا»، وإنه على الرغم من أن عنف الحكومة الليبية «غير مقبول»، فإن فرنسا لن تنخرط في أي عملية تدخل»، وبحلول 19 مارس كانت حكومة ساركوزي قد سلكت مسارا مختلفا جذريا: كانت تلك المرة الأولى التي شاركت فيها الدولة في تدخل عسكري ضد نظام القذافي، فقد نشرت فرنسا نحو 60 طائرة، وشاركت ب 5600 طلعة جوية تقريبا (French Defence Ministry 2011)، ويعتبر الوضع الإنساني ومعيار مسؤولية الجماعة موضوعا مناسبا للبدء بإيضاح القرار الفرنسي، ففي 23 فيفري، قال ساركوزي إن القمع «الوحشي والدموي» من قبل حكومة القذافي للمدنيين كان "مقززا للنفس"، وبعد ذلك بثلاثة أيام صنف السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة "جيرار أرو" قمع حكومة القذافي بأنه «وحشي ودموي» ومارست فرنسا ضغطا للتأثير في أعضاء مجلس الأمن لدعم القرار 1973، قامت القوات الليبية بقصف ضواحي بنغازي، وهي معقل الثوار، وحذر القذافي الثوار بقوله: "نحن قادمون الليلة...لن تكون هناك رحمة".[2]

[1]-**Congressional Research Service**, Op.cit. 2011. P26.

[2] - Bellamy , Alex J and Paul D Williams 2011, **the new politics of protection, international Affairs**, 87: 4, 825-850.

وبعدها قررت فرنسا استخدام القوة، إذ طالب الرئيس السابق ساركوزي بالوقف الفوري لعمليات العنف وتنحي القذافي ورحليه من ليبيا[1].

4-الموقف الروسي:

كان الموقف الروسي حيال ثورة 17 فيفري الليبية مشككا وممانعا، حيث أكلت روسيا في أكثر من مناسبة معارضتها لأي قرار دولي حول ليبيا، وأعربت عن خشيتها من أي تدخل عسكري في ليبيا إلى دخولها في حرب أهلية وظهور المتطرفين والذي سيؤدي بدوره الى حروب تستمر عقودا كاملة وانتشار العناصر المتطرقة كما جاء على لسان (ميد فيديف) كما حذر الرئيس الحكومة آنذاك (فلادمير بوتين) من آن التدخل الأجنبي في ليبيا سيؤدي إلى ظهور الإسلاميين، وهو ما قد يؤثر بشكل سلبي على الأقاليم المحيطية بالمنطقة بما فيها إقليم شمال القوقاز الروسي.

لهذا رفضت روسيا الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في 27 فبراير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الليبي، رغم توالي الاعتراف الدولي والعربي به، كما رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا، رغم كونها نحو 40دولة، بالإضافة لممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، إلا أنه من ناحية أخرى أعلن الرئيس الروسي، (ديمتري ميدفيدف) أن نظام القذافي فقد شرعيته، ويجب عليه الرحيل ورفضت موسكو استضافة القذافي في روسيا، حال تنحيه، كما وافقت على قرار مجلس الأمن رقم 1970، ولم تستخدم الفيتو ضد القرار رقم 1973 كموقف وسط يتضمن دعما غير مباشر للثوار، وعزوفا عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة الثوار وحلف الأطلنطي.[2]

---

[1]-**Congressional research service**, op, cit, 2011, 26.

[2]- بإسم راشد، **المصالح المتضاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013، ص 35.36.

وبرغم عدم تأييد روسيا المطلق لنظام القذافي انتقدت التدخل الأجنبي في ليبيا في 21 مارس 2011 إذ وصف (فلاديمير بوتين) ذلك التدخل بأنه حملة صليبية، وهو ما دفع الرئيس ميدفيديف على تصحيح التصريح فقط لعدم إثارة حفيظة الغرب، موضحا أن روسيا لا تعارض قرار مجلس الأمن على ليبيا، وفيما رأي بعض المراقبين ان هذا الموقف يعد دليلا دامغا على الخلاف البَين في التوجهات بين بوتين وميدفيديف، رأي أخرون "خصوصا المراقبين الروس" أن هذا الخلاف مفتعل ومتفق عليه بين الطرفين ليس لإرضاء الجمهور المحلي الروسي فقط، بل للاقتراب من الغرب في توجهاته أيضا وعدم إثارة غضبته.[1]

وعلى الرغم من إسراع العديد من الدول العربية والأجنبية إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالي كسلطة شرعية في البلاد، عقب وصول الثوار إلى طرابلس، كان هناك تأن واضح في جانب موسكو في الإقدام على هذه الخطوة، وأعلنت الخارجية الروسية: أن الوضع في ليبيا لا يزال غامضا، وأعلن الرئيس الروسي أنه بالرغم من نجاحات الثوار وهجومه على طرابلس، فإن أنصار القذافي لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ وبعض القدرات العسكرية، وأنه لا يزال هناك سلطتان في ليبيا وروسيا تعود على التوصل إلى نفقات حول وقف إطلاق النار بين الجانبين المتنازعين.

5-الموقف الصيني:

صمت المسؤولين الصينيين عن التعليق على ثروات العرب لم يمنعهم من اتخاذ موقف حيال المسألة الليبية، فلقد أجبرت الصين على عدم استخدام حق النقض في مجلس الأمن أثناء التصويت على القرار 1973، وفضلت الانضمام إلى روسيا وألمانيا والهند والبرازيل في الامتناع عن التصويت، موقف حاولت من خلاله أن تضمن استمرار العلاقة في النظام الليبي في ضل

[1]-الشيخ، إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا،2011، ص 55.

إشارات قوية إلى إمكان صموده لفترة طويلة ولا سيما أن العقيد معمر القذافي فتح أمام الشركات الصينية أبواب الهضبة الإفريقية للاستثمار في قطاعات عديدة.

وحاولت الدول الأسيوية تبرير هذه الخطوة الوسيطة بأنها تأخذ بعين الاعتبار الإنصات جيدا لآراء الدول العربية والإفريقية عند اتخاذ أي قرار أو إجراءات بشأن ليبيا، حسبما أوضحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية (جيانغ يوي) مع الإصرار على تحفظها الشديد على التحرك العسكري في الجماهيرية. لكن الجنوح الصيني نحو معارضة أو منافسة قرارات دولية لم يمنعها من التصويت لمصلحة القرار 1970 الذي أصدره مجلس الأمن الدولي، ويحظر تصدير الأسلحة لليبيا ويفرض عقوبات أخرى تستهدف العقيد القذافي وأفراد أسرته. أما الصحف الصينية التي تعكس دائما الموقف الرسمي فقد انتقدت بشدة الغارات التي يشنها حلف الشمال الأطلسي على ليبيا، متهمة الدول التي تدعم الضربات بانتهاك الأحكام الدولية.

كذلك لم تصمت الصين إزاء خطوة بريطانيا إرسال مستشارين عسكريين إلى بنغازي.

والصين خائفة من التغيير لن تتجنب الخوض في علاقات جديدة مع نتائج الثروات إذا اقتضت مصلحتها ذلك[1].

المطلب الثاني:

موقف الدول العربية

لقد كانت الدول العربية وجامعة الدول العربية من المؤيدين لقرار مجلس الأمن رقم 1973، وقد شارك عدد من الدول العربية في إنفاذ الحظر الجوي على ليبيا كقطر والإمارات العربية المتحدة، ولكن مع تطور الأحداث الليبية لقيت بعض الممارسات في ليبيا نوعا من المعارضة من جامعة الدول وذلك في تصريح لأمينها العام، وقد حدد هذه الممارسات في

[1]- معمر عطوي، الصين والربيع العربي: سياسة خط الرجعة، أخبار، 2011، مأخوذ من:
http://www.alakhbar.com/mode/10818

بعض العمليات العسكرية التي يقوم بها الحلف في ليبيا، وذلك دون إتخاد أي موقف رسمي للحد منها، وقد كان موقف الدول المغاربية كغيره من المواقف الدولية[1]، حيث كانت مواقفها كالتالي:

أ-دول المغرب العربي:

تشترك تونس مع ليبيا بشريط حدودي ويهمها الاستقرار في ليبيا من منطلقات أمنية أولا، كما أن الوضع الاقتصادي في ليبيا يؤثر في نظيره التونسي، فليبيا تعتبر بوابة للبضائع التونسية التي تدخل بإنسانية إلى البلاد، ومع ذلك فإن تونس لا تؤثر بفعالية في مجريات الأحداث في ليبيا لاعتبارات كثيرة، من بينها انشغالها بالوضع الداخلي الذي ما زال يشهد بعض مظاهر عدم الاستقرار، واستهداف الجماعات الإرهابية لأمن البلاد، والوضع الاقتصادي الصعب.

بالنسبة للجزائر حاولت منذ البداية حل سياسي للأزمة الليبية، من خلال مجموعة من المبادرات التي قامت بها سواء في دعوتها لتشكيل تنسيقية ما بين دول الجوار الليبي لا يجاد حل للأزمة السياسية الليبية، أو حتى من خلال الجهود الفردية التي قامت بها في سبيل إنهاء بعض الصراعات التي نشأت في بعض المناطق الليبية على غرار المعارك التي اندلعت في أوباري ما بين التوبو والطوارق عقب تجدد الاشتباكات المسلحة التي خلفت عشرات القتلى خلال أيام قليلة وقال مصدر حكومي آن ذاك، أن الجزائر دخلت مجددا على خط الأزمة المندلعة بين قبيلتي التوبو والطوارق بالجنوب الغربي لليبيا بهدف إنهاء الحرب الدائرة بين الطرفين، ومن نفهم أن الجزائر تدعم استقرار ليبيا ويعنيها بشكل كبير الوضع الأمني والحدودي بسبب عمليات تسلل عناصر الجماعات الإرهابية عبر الحدود الجزائرية،

[1]- حسان عامر، الموقف العربي من الأزمة في ليبيا، مأخوذ من: http://www.al-alhfa.com/node/10818

ورغم تحفظات الجزائر على التدخل المصري في ليبيا ودعمها للجنرال «حفتر»، فإنها تبقى قوة غير فاعلة في ليبيا بسبب تركيزها على شؤونها الداخلية[1].

وبخصوص المغرب الذي احتضن اتفاق الصخيرات، فقد لعب دورا مؤثرا في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف، وتمكن من إقناع الفرنسيين من المشاركة في الاتفاق، ويبقى المغرب قوة داعمة للاستقرار في ليبيا رغم تراجع دورة بعد اتفاق المخيرات الأخير الذي لم يتم تطبيقه[2]

– أما بالنسبة لمصر فوازن المجلس الحكم وقتها بين مصالحه مع نظام القذافي ودعم الثورة، خاصة مع وجود آلاف العاملين المصريين في ليبيا، ولذلك أكدا المجلس العسكري على حياد الموقف وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وركز على سلامة رعاياه في ليبيا ومن هنا امتنعت مصر عن المشاركة في العمليات العسكرية ضد نظام القذافي وتأخر اعترافها بالمجلس الانتقالي على المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي فقد أيدت الميادين مطالب الشعب الليبي وثورته.

وفي أعقاب غياب الرئيس محمد مرسي عن الحكم في صيف 2013، وظهور اللواء حفتر في المشهد السياسي الليبي باتت مصر تلعب دورا مؤثرا في الأوضاع الداخلية الليبية في خلال دعمها لحفتر وحكومة طبرق سياسيا وعسكريا، غير أن مصر مع ذلك دعمت رسميا اتفاق الصخيرات ونادت بالحل السياسي للأزمة في ليبيا[3].

---

[1]- مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، **العلاقات الليبية الجزائرية: ما بعد 19 فبراير وأزمة الانقسام السياسي**، 6 يونيو 2016، بدون صفحة.

[2]- عباس بوغالم، **الملتقى الدولي: «ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل خروج من الأزمة»**، جامعة المولى إسماعيل، مكناس- المغرب، يونيو 2015، ص 172.

[3]- فريق الأزمات العربي، المرجع السابق، ص 15.

أما السودان الذي أبدى تأييده لسقوط نظام القذافي وكان الرئيس عمر البشير أول رئيس دولة يزور بنغازي بعد سقوطه، فإن موقفه من الأزمة يتراوح بين دعم حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية وبين التراجع خطوة إلى الوراء للعب دور الوساطة بين الطرفين المتخاصمين نتيجة الضغوط المصرية[1].

ب-دول الخليج:

على الرغم مما شاهدته الفترات الأخيرة للنظام الليبي السابق من أشكال التعاون في العلاقات الليبية الإماراتية أو الليبية القطرية إلا أن هذا لم يسمح بانتهاج مسار سياسي للأزمة الليبية من قبل دول الخليج وهو ما يمكن تفسيره في النقاط التالية:[2]

1-طبيعة الثورة الليبية التي تميزت عن غيرها من الثروات العربية حيث تحولت منذ لحظتها الأولى إلى صراع عسكري غير قابل للحل الوسط.

2-عدم وجود رصيد إيجابي للنظام الليبي لدى دول المجلس، فالتحسن الملحوظ في العلاقات كما سبق الإشارة إليه لم يته خلافات السعودية مع نظام القذافي في السنوات الأخيرة، والتي كان ابرز معالمها الكشف عن مؤامرة النظام الليبي لاغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز، ومن ثم يمكن القول أنه ليس لدى دول المجلس أي مصلحة في بقاء نظام القذافي، لذلك غير التحرك الخليجي إزاء الثورة منذ اليوم الأول يتضح أن دول المجلس قد تبرأت من القذافي مقابل الاحتفاظ بعلاقاتها بالنظام الدولي.

3-التخوف الخليجي من تكرار النموذج العراقي في ليبيا الذي غاب عنه الدور العربي بصفة عامة والخليجي على وجه الخصوص.

---

[1] - بوابة إفريقية الإخبارية، **مواقف دول ليبيا: حسابات الحاضر ومواجيس الماضي**، 22 أكتوبر 2016، مأخوذ من: http://afrigatenews.net/mode/138721 .

[2] - أحمد طاهر، **العلاقات الخليجية الليبية ما بعد القذافي**، مجلة رؤية تركية، ربيع 2013، بدون صفحة.

4-التوجه الجديد للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي التي ربما بدأت تشهد دورا متصاعدا وواضحا في تحركاتها الخارجية.

ومن هنا وفرت دول مجلس التعاون الخليجي الغطاء العربي لتدخل قوات الناتو إلى الأراضي الليبية، كما سعت إلى حث الدول العربية على دعم التدخل العسكري في ليبيا.

ج- تركيا:

أبدت تركيا في البداية رفضها لتدخل العسكري الخارجي في ليبيا خلال أحداث الثورة الليبية، ورفضت إقامة مناطق لحظر الطيران، ليتحول الموقف التركي بعد ذلك إلى دعم المجلس الانتقالي، حيث زار أردوغان طرابلس في سبتمبر 2011، ولاحقا أيدت تركيا دعمها للقوات التي قادت عملية فجر ليبيا في المنطقة الغربية.[1]

المطلب الثالث:

موقف الدول الغربية.

1- كندا:

لقد أعربت كندا عن رفضها لمجرى الأحداث في ليبيا إذ شاركت بسبعة طائرات من طراز "سي إف 18".

2-إيطاليا:

تعد إيطاليا "المفوض الرسمي" للغرب في شأن الأزمة الليبية، لكنها تقف في حيرة من أمرها وتواجه خيرات صعبة، بل مأزقا وعجزا في مواجهة ما يجري في ليبيا، خصوصا في ظل تفاهم الأوضاع الأمنية والسياسية وتداعياتها على صعيد ملفي الإرهاب والهجرة غير الشرعية، في ظل تزايد نشاط تنظيم "داعش" الإرهابي في ليبيا وتهديدات إيطاليا أخيرا.

[1]- فريق الأزمات العربي، المرجع السابق، ص 16.

بدأت أزمة الموقف الإيطالي مع نشوب الثورة ضد الرئيس الليبي السابق معمر بالقذافي، الحليف والصديق المغرب من رئيس الحكومة الإيطالية آنذاك "سيلفيو برلسكوني"، فقد تمكن من تأمين طائفة واسعة من المصالح السياسية والاقتصادية الإيطاليا في ليبيا، فإيطاليا أرغمت على التدخل في القتال حتى سقط القذافي ونظامه بعد تطبيق معاهدة الصداقة التي وقعت عام 2008 والتي حظرت استخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا،ومن الناحية السياسية عززت التطورات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد موجة "الربيع العربي" نهاية عام 2010 والمخاوف الإيطالية بوجود تداعيات سلبية على الأمن القومي الإيطالي وعلى فعالية الدور الإيطالي في المنطق.[1] عرفت إيطاليا استخدام سبع قواعد جوية في عمليات حلف الأطلسي على ليبيا أهمها صقيلية[2].

3-إسبانيا:

كانت إسبانيا من بين الدول التي أعربت عن آسفها الشديد عن الوقائع في ليبيا واستنكارها لها، وقد شاركت في الحملة الدولية ضد ليبيا من خلال تقديمها تسهيلات لقوات الحلف في استخدام الممر البحري مضيق "جبل طارق" واختراق إقليمها الجوي، كما قامت بتحضير قاعدة "روتا" التي قرب مضيق جبل طارق للاستخدام ودعم قوات الحلف، إضافة إلى قاعدة "مورون" جنوب إشبيلية التي تستخدمها القوات الجوية الإسبانية والأمريكية.

4-بلجيكا:

أعربت عن استعدادها للمشاركة في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1973، وذلك من خلال استخدام طائرات "إف 16" وسفينة لتفكيك الألغام.

---

[1]- أحمد دياب، **خيارات إيطاليا الصعبة في مواجهة الأزمة الليبية**، جريدة الحياة، 18 ماي 2015 مأخوذ من:
http://www.alhayat.com/articles/9197628

[2]- زردومي علاء الدين، المرجع السابق، ص 126.

5-الدنمارك:

لم يختلف الموقف الدنماركي عن باقي الدول الأوروبية فيما يخص العمليات العسكرية في ليبيا، واقترحت المساهمة بستة طائرات مطاردة من نوع "أف 16" وطائرة نقل.

6-النرويج:

لم تختلف النرويج أيضا عن غيرها في مساعدة قوات الحلف في فرض حظر الطيران على ليبيا، إذ قدمت طائرات نقل من طراز "هر كيلوليس"، وأخرى مقاتلة من طراز "أف 16"[1].

المطلب الرابع:

نتائج التدخل الأجنبي في ليبيا.

1-الحراك الاجتماعي:

عرف المجتمع الليبي بعد 17 فيفري 2011 سلسلة من الفوضى بين القبائل، حيث تم تهميش فئة من المواطنين وألغو وجودهم في العمل السياسي.

وحضورهم في صناعة القرار. هذا ما أدى إلى نشوب عدة مواجهات بينها، إذ تحدث الناطق الرسمي باسم الحاكم العسكري بمنطقة الجنوب "سعد العرفي" عن مواجهات في مدينة سبها بين عدة قبائل أبرزها بين قبيلتين هما "الوزطة" و"القذاذفة" "قنطرار والمشاشية" للسيطرة على مزدة، وبحسب الهلال الأحمر فبعد سقوط نظام القذافي وجدت بغمة الأقليات فرمة لكي تطالب بحقوقها وإبرازها الأقلية الأمازيغية التي عقدت عدة وإدراج اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية. بعد أن كانت هذه الأقلية تعاني من التهميش في فترة القذافي[2].

---

[1]-Philipe Gros, op.cit, p2.

[2]-شريفة كلاع، **التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا**، مجلة الدراسات، والبحوث الاجتماعية، ع5، فيفري 2016، ص75-76.

كما لا تزال الهجرة غير النظامية شغلا شاغلا في ليبيا ما بعد سنة 2011 وقد أصبحت تلك الهجرة أكثر تعقيدا مع إخفاء الصفة الأمنية على قضايا السيطرة على الحدود ومع التحديات الضمنية التي تواجه الحكومة مؤقتة تعمل ترسيخ نفوذها وتعزيز سلطتها، بالإضافة إلى إقامة مراكز الاعتقال المهاجرين وهي تحت سيطرة الكتائب المختلفة، مما يثير القلق بشأن إمكانية حصول المحتجزين فيها على الطعام والمياه والصحة واحتمال تعرفهم للاستغلال[1].

2-الوضع الأمني والسياسي:

ما من شك أن سقوط النظام القذافي جعلت الوضع الأمني في المنطقة يمتاز بالهشاشة، فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة، وتهاب القوى المعادية الثورة المضادة، جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث التحق الليبيين، وتسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك، فمن الواضح أن التنظيم يبحث حتما عن الاستفادة من الوضع حتى ينسى نشاطه الإرهابي في منطقة المغرب عموما، ويبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في ما وصفوه ب: "مرحلة متقدمة من التسليح السريع" جراء تداعيات الأزمة وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، حيث شهد بداية تسليح عسكري جدي تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي انطلاقا من ليبيا، الشيء الذي جعل هذه المجموعات المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود، الأمر الذي سهل الحركة والتنقل إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرار، وذلك على ضوء إمدادات عسكرية ثقيلة لعناصرها، فهذه الأخيرة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشينكوف وأصبحت تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ والتي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة والتي كانت في قبضة النظام الليبي[2].

---

[1]-صمويل تشيونغ، **الحماية للمهاجرين بعد الثورة الليبية**، 14-05-2017 الرابط:
http://www.fmreview.org/ar/north-africa/cheung.htmo

[2]-أحمد إدريس، **الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مجموعة الخبراء المغاربيين ع6، سبتمبر 2011، ص1.

فعلى الرغم أن الشعب الليبي تخلص من حكم الاستبداد والدكتاتورية، إلا أنها لا تزال تعاني من تحديات أمنية خطيرة، نظرا العجز وضعف الحكومة الحالية في تحقيق الأمن وفرض القانون، فالمشهد السياسي الليبي أصبح فوضويا[1].

3-التراجع الاقتصادي:

بدأ الاقتصاد الليبي بالانهيار منذ عام 2012، إذ بدأت الفصائل السياسية هناك في حمل السلاح، ومحاولة بعضها السيطرة على منابع النفط ووسائل نقاه والموانئ التي يصدر منها، فضلا عن تعطيل مؤسسات الدولة ومحاولة السيطرة على دولاب العمل داخل هذه المؤسسات إلا أنه في عام 2014 زادت حدة وتيرة النزاع المسلح بين القبائل الليبية، وزاد على ذلك تدهور أسعار النفط منذ منتصف 2014 التي بلغ حجم إنفاقها نحو 36.5 مليار دولار، والشكل الموالي يوضح انخفاض الإنتاج النفطي في ليبيا:

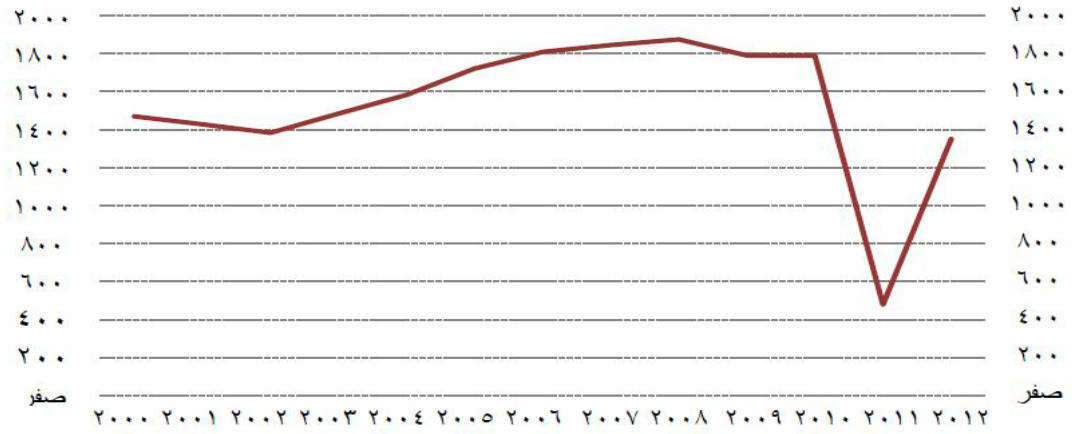

الشكل رقم 4: (الإنتاج النفطي في ليبيا): إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، الولايات المتحدة الأمريكية، صندوق النقد الدولي، 2012، ص143.

[1]-نورا وعلي، **الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي**، 14-05- 2017مأخوذ من: http://www.startimes.com/F.ospix?t:33733818 .

في ظل غياب الدولة تدهورت الحياة الاقتصادية بليبيا سواء فيما يتعلق بنشاط التجارة أو الصناعة، مما يساهم في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ويعيش المجتمع الليبي الحالي من تجاوز القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية.

وأشار صندوق النقد الدولي في تقرير حديث له ضرورة تحسين الأوضاع الأمنية في ليبيا لخلق نمو الاقتصاد بمعدلات قوية، معبرا أن ليبيا ستعاني أكثر ما لم تستطيع جلب المستثمرين الأجانب لتنفيذ مشروعات إعادة هيكلة بنيتها التحتية التي دمرت شكل كبير أثناء النزاعات المسلحة التي شهدتها البلاد عام 2011 وما تلاها من حروب مستمرة تشهدها المناطق من حين إلى آخر[1].

المبحث الثاني:

مستقبل الأزمة الليبية بعد التدخل الأجنبي.

بعد انتهاء التدخل الدولي في ليبيا بسقوط نظام معمر القذافي، بداية لمرحلة جديدة يكتنفها الكثير من الغموض والمصير المجهول لشكل الدولة ما بعد القذافي، ويخلق العديد من السيناريوهات التنبؤية لهذه المرحلة ومن بين أبرز هذه السيناريوهات نذكر:

المطلب الأول:

سيناريو قيام حرب أهلية وتقسيم ليبيا:

يعد سيناريو الحرب الأهلية والتقسيم من أبرز وأقرب السيناريوهات المحتمل حدوثها في ليبيا بعد الأزمة والتدخل الأجنبي الذي أدى إلى سقوط نظام القذافي بقتله، وذلك لتوفر

[1]-الاقتصاد في ليبيا، 2017/05/14، مأخوذ من: http://www.afrigatenews.net

المناخ الاجتماعي والسياسي والعسكري على الأرضية الجغرافية الليبية، ومن بين أهم العوامل المرجحة لبقاء الوضع القائم نذكر ما يلي:

***ضعف المؤسسات السياسية والإدارية لمرحلة بعد الأزمة:**

فعلى الرغم من إسقاط نظام القذافي، إلا أن ليبيا كانت وستعاني من فراغ في السلطة وذلك لكون ليبيا ستفتقر إلى القدرات السياسية والإدارية التي اختفت مع سقوط النظام، وهذا لأنه كان نظام يفتقر إلى المؤسسات السياسية والإدارية، إضافة إلى عدم وجود الأحزاب والمؤسسات الجزئية في ليبيا ما يجعل وجود هذه المؤسسات في ليبيا بالحداثة وعدم الاستقرار ويجعلها غير قادر على القيام بوظائفها على أكمل وجه وتكوين قواعد شعبية واعية ببرامج شاملة لا برامج جهوية أو قبلية، وهذا ما يخلق نوعا من الفوضى وعدم الامتثال[1].

***انتشار الأسلحة والميليشيات:** تمثل هذه النقطة أكثر أهمية لفترة ما بعد القذافي، فقد ساهم النزاع المسلح في انتشار الأسلحة وسهولة الحصول عليها في جميع الأوساط الليبية، وهذا ما يخلق نوعا من عدم الانضباط وعدم القدرة على إنهاء المظاهر المسلحة وجمع الأسلحة من الميليشيات التي تسيطر على المؤسسات العامة والأماكن الحيوية من مطارات ومعسكرات، وهذا ما يجعل الجو ملائم للصراع المسلح بين الفصائل المتحاربة بعد الأزمة، بحيث لم تستطع الحكومة الانتقالية المؤقتة في ليبيا إخضاعها والسيطرة عليها، وهذا يظهر جليا من خلال السياسات الخاصة التي تتبعها كل مليشيا، وذلك بإقامة نظام داخلي خاص وقيادة خاصة وحيز جغرافي خاص خاضع لها[2].

[1]-صالح الختلان، **بعد القذافي الطريق مازال طويلا**، مجلة العرب الدولية، العدد 1571، ماي 2017، ص31.
[2]-ميلاد الحارثي، **سيناريوهات المواجهة المسلحة في ليبيا**، مأخوذ من: http://diae.net/6707.

***الانتماءات الولاءات القبلية:** يعتبر النظام القبلي من أبرز العوامل التي أثرت في تشكيل الحياة السياسية في ليبيا، وتعد القبيلة عنصرا أساسيا من مكونات المجتمع الليبي وقد استخدم القذافي خلال فترة حكمه على هذا العنصر لتثبيت أركانه من خلال تقريب قبائل ذات ثقل معين من حاشيته وإغداق العطايا عليهم لضمان ولائهم له، ولكن بعد سقوط نظام القذافي ازدادت النزاعات القبلية وظهرت الاختلافات القبلية خاصة بين الشرق والغرب والجنوب، وظاهرة الصراعات القبلية ليست جديدة في ليبيا إضافة إلى ظاهرة التأثر بين القبائل، وخاصة بفعل انتشار الأسلحة والمعدات وكون أن لكل قبلية مليشيات مسلحة تابعة لها[1].

المطلب الثاني:

سيناريو استمرار الوضع القائم.

1-على المستوى الوطني:

استمرار ميزان القوى الحالي، وعدم قدرة أي من الأطراف على حسم الصراع لصالحه، وعدم توافر الرغبة لدى الأطراف المعارضة لاتفاق الصخيرات للقبول به وبحكومة الوفاق الوطني[2].

بالإضافة إلى التأخير في مليء الفراغ السياسي وذلك راجع إلى الإخفاق في إيجاد مؤسسات سياسية وأمنية قوية في مقابل الانتشار الكبير للأسلحة، والتوسيع في إنشاء

[1]-يوسف محمد الصواني، **ليس بعد القذافي الديناميكيات المتفاعلة والمستقبل السياسي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 365، جانفي 2011، ص35.
[2]-فريق الأزمات العربي، المرجع السابق، ص21.

الكتائب العسكرية والأمنية، ومن ينتسبون للكتائب الأمنية داخل المدن يفوقون في عددهم عناصر الأمن الوطني والأمن الوقائي بعدة أضعاف[1].

وكذا استمرار الفوضى والاقتتال والاضطراب وغياب الاستقرار السياسي والأمني، وكذا الانقسام السياسي والجغرافي والمجتمعي القائم، واستنزاف الاقتصاد الوطني وتراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين بالإضافة إلى تعطيل مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في ليبيا نتيجة الأشغال والاستنزاف بحالة الصراع، أما فيما يخص لتجدد نشاط المجموعات المتطرفة والإرهابية كانت الفرصة قائمة، رغم تراجع قوتها نتيجة الضربات القوية التي تلقتها في (سرت) والعديد من المناطق الليبية[2].

2-على المستوى الخارجي:

فكان التدخل الدولي في الشؤون الداخلية الليبية مستمر وذلك راجع إلى عدد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والتي نذكر منها ما يلي:[3]

استمرار التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي الداخلي لصالح إدامة الصراع وغياب الاستقرار[4] وبصيغة أخرى يمكننا القول أن طبيعة أعضاء المجلس الوطني والحكومة الانتقالية معظمهم كانوا من أفراد النظام السابق وقد انشقوا عنه بعد أحداث 17 فيفري 2011، وأن لهم علاقة وطيدة مع السلطات الأجنبية المتدخلة عسكريا في ليبيا، كما أن معظمهم ينتمون إلى التيار الليبرالي، وهذا ما جعل هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا تسعى إلى التدخل في الشؤون السياسية لليبيا، وكذا لحفاظها على

[1]- 115، **المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، تقرير الشرق الأوسط رقم 6ديسمبر 2011، ص04.
[2]-فريق الأزمات العربي، المرجع السابق، ص21.
[3]-خير الدين حسيب،**ليبيا إلى أين سقوط القذافي لكن؟**، مجلة المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011، ص09.
[4]-فريق الأزمات العربي، المرجع السابق 6، ص22.

مكاسبها العسكرية والسياسية وذلك من خلال التحكم في قنوات اتخاذ القرار مما يجعل ليبيا تحت الوصاية الغير المعلقة وهذه كلها تمثل أكبر تحدي حقيقي لفترة ما بعد الأزمة[1].

المحافظة على المكاسب الاقتصادية:

وهنا يمكن القول أن الغرب مصالحه في ليبيا تنصب حول النفط الذي لا تضمن حتى الآن إمكانية وصوله إليها في ظل ظروف متوترة تعيشها البلاد، وهو ما سيضر بمصالحها، وذلك لتوتر العلاقات بينها وبين روسيا بعد الأزمة الأوكرانية وفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، وهو الأمر الذي يحجم التعاون الأوروبي[2].

3-دول الجوار:

فمن مصلحتها القضاء بؤر الجماعات الإسلامية في ليبيا وتحديدا في مصر، وقد يكون حادث الفراق الأخير الذي مثل فيها ما يقارب من 20 مجندا، وتهريب الأسلحة، دليلا على تراخي الحدود المصرية الليبية وهو ما يستدعى التدخل والتخلص منهم من قبل افتعال أي هجوم آخر[3].

المطلب الثالث:

سيناريو تردي الأوضاع بعد الأزمة.

ساهمت الظروف الأمنية المتردية بشكل كبير في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي في ظهور جماعات العنف المسلحة، وإن كانت تلك المرحلة قد وفرت محفزات عدة لهذه الجماعات، وتنامي دورها في المشهد السياسي والأمني الليبي. سوى أنه يمكن القول إن

---

[1]-النوري الصل، **ليبيا ما بعد القذافي التحديات والسيناريوهات**، مأخوذ من:
http://www.turess.com/alchourouk/504958

[2]-إسلام أحمد، **الأزمة الليبية سيناريوهات الحل والصراع**، مأخوذ : http://www.academia.edu.org/10018936

[3]-خالد حنفي علي، **هل تحتاج مصر إلى تدخل عسكري في ليبيا؟** مأخوذ من http://www.is.gd/FF!ymt

السياسات الأمنية التي لجأ إليها نظام القذافي طوال 42 عام، لمواجهة التيار الإسلامي أدت دورا كبيرا في تحوله إلى العنف، خاصة في ظل دولة تسهم في بنيتها القبلية، وطبيعة اقتصادها الريعي النفطي في إضعاف جاذبية الإسلاميين كبديل سياسي[1].

ولقد أصبحت ليبيا الحاضنة لاستقطاب الجماعات المتشددة التي ينتمي أغلبها إلى تنظيم القاعدة أو الإخوان المسلمين، تلقت هذه الجماعات دعما من دول عديدة مثل قطر وتركيا ما مكنها من تكوين ميليشيات مسلحة وفرض إرادتها على الأرض بقوة السلاح، إذ ساهمت بشكل أو بآخر في تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا، مثل ميليشيا فجر ليبيا في طرابلس وأنصار الشريعة في بنغازي التي بايعت تنظيم داعش[2].

تتوزع القوى المتنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية ومجموعات مسلحة عديدة تتفاوت في توجهاتها الإيديولوجية، ومواقفها الفكرية، وقدراتها العسكرية، وتعد الكتائب والميليشيات المسلحة هي التي القوة العسكرية والسياسية في البلاد وتضم العديد من التنظيمات أهمها الجماعات الجهادية المسلحة التي ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية، وترفع شعارات تطبيق الشرعية، ورغم أن الجماعات الجهادية أدت دورا ملموسا في القتال ضد النظام القذافي، فإنها مثلت في مرحلة ما بعد سقوطه، عائقا أمام عملية بناء الدولة[3].

1-عوامل تعثر المسار الديمقراطي في ليبيا:

أ-عوامل داخلية:

بينت مرحلة بعد سقوط نظام القذافي وضعية ليبيا على أنه بلد غير مستقر وتسوده

---

[1]-خالد حنفي علي، **جماعات العنف الليبية، والترانزيت الجهادي**، السياسة الدولية، العدد 198، أكتوبر 2014، ص102.

[2]-الفرقاء في ليبيا يضعون شروطا تعجيزية للمشاركة في حوار غدامس 2، العرب 2014/12/8 المأخوذ من: http://www.arab.co.uk/?id:39922 .

[3]-علي عبد اللطيف أحميدة، **غياب الحوار الوطني في ليبيا تحديات وعوائق**، ليبيا المستقبل،12 مارس 2014، مأخوذة: http://www.Libya.al.mostakbal.org/news/chichd/46395

التنافسات السياسية والإيديولوجية القاسية، ووليدة التجربة ما ينذر بدخول البلاد بين المجهول ومخاطر الفوضى، وافرز الوضع الليبي عدة ظواهر، أبرزها التدهور السياسي وفقدان الأمن وانتشار الميليشيات والسلاح خارج إطار الشرعية، وغياب الخدمات وانتشار الفساد وتصاعد الأزمات السياسية وضعف المؤسسات خصوصا الأمنية والعسكرية، ورافق ذلك تحولات بنيوية في طبيعة الحكم قادت إلى تبلور طبقات سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، ومنها نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة، وفقدان الثقة بين النخب، وفقدان الثقة بين المكونات[1].

بالإضافة إلى انقسام المجتمع، وظهور فوضت سياسية، وهشاشة مؤسساته، وقلق على المستقبل في ظل غياب مرجعية متفق عليها، وفي ظل طبقة سياسية تتصرف بناء على مصالحها الضيقة، وهي الإرث الذي خلفه نظام القذافي، في حين أن الليبيين كانوا بحاجة إلى دولة المؤسسات الديمقراطية الحديثة والمجتمع المدني، إضافة إلى دولة قوية تمكن في مؤسسة عسكرية وأمنية تتكون في إطار الشرعية المنبثقة من الإرادة الشعبية الجديدة بعيدا من المحصصات المناطقية والفئوية، لا أن تستبدل بالعصابات التي تمارس عمليات التخريب الآن، أو خيار عسكري يعود بنا إلى الحقبة السابقة، وهذا جزء من سيناريو تشويه المكسب الثوري وإطاحته وما جرى خاصة في الآونة الأخيرة، من أحداث الاقتتال المتكرر بين المسلحين خصوصا حول مطار طرابلس العالمي بين مناطق مصراته والزتان، وما صاحبها من أزمات متتالية[2].

لقد أصبحت أزمة الشرعية في ليبيا محور الصراع السياسي بين أغلب المكونات، فعدم استقرار الوضع السياسي أثناء عملية التحول الديمقراطي أدى إلى استمرار الصراع

---

[1]-الشيخ، مرجع السابق، ص52.

[2]-يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص217.

والتنافس السياسي حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية والقانونية، خصوصا في ظل التنافس الدولي الحاد بين مجلس النواب في طبرق، والمؤتمر الوطني العام في طرابلس بعد إصدار المحكمة الدستورية بعد شرعية مجلس النواب الذي زاد في تفاقم الأزمة السياسية في ليبيا، بالإضافة إلى تراجع الفكر الديني المعتدل وضعف خطابه[1].

ب-عوامل خارجية:

لاشك في أن للعامل الخارجي أثرا كبيرا في ما تمر به ليبيا من عدم الاستقرار وغياب الأمن وحضور العنف بأبشع صورة، ليزيد من تعقيدات الوضع الداخلي وصعوبة تحقيق المصالحة الوطنية بين الفرقاء السياسيين في ليبيا.

ففي سياق العبث الخارجي الذي يلعب بعيدا من اعتبارات المصالحة الليبية وأهميتها في معادلة الاستقرار والأمن الداخلي الذي يلعب بعيدا من اعتبارات للمصالحة الليبية وأهميتها في معادلة الاستقرار والأمن الداخلي أكدت تقارير استخباراتية أن ثمة دورا لبعض البلدان العربية في ما يحدث في ليبيا، رغبة منها في السيطرة على الحركات المتشددة، وحرصها على كبح نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا.

أدت العوامل السابقة في مجملها إلى تصاعد أعمال العنف القبلي والمناطقي، حيث سجلت العديد من المدن حدوث انتهاكات كثيفة لحقوق الإنسان، وخصوصا في منطقة القبائل ورشفانة جنوب طرابلس وككلة في الجبل الغربي ولم تقتصر تداعيات الأزمة على الأوضاع السياسية، بما في ذلك تدهور الأوضاع الأمنية والاستقرار في البلاد فحسب، بل

[1]-أبو الحسن بشير عمر، **دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالية في ظل المغيرات الحالية**، الحوار المتمدن سبتمبر 2014، مأخوذ:
http://www.ahewar.org/debut/show.art.asp?aid:431302

شملت أيضا الظروف المعيشية والأوضاع الاقتصادية للمواطنين، من نقص في الوقود والغذاء وارتفاع في الأسعار[1].

المطلب الرابع:

سيناريو الحل السلمي للأزمة.

لا تزال الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا ما بعد تحرر سرت، اذ تراوح مكانها في مناخ من اللات فاهم وانعدام الثقة بين الفرقاء السياسيين والعسكريين إلى حد التشابك من حين للآخر من القوى والميليشيات في إطار الصراع من أجل الفوز بأكبر قسط ممكن من السلطة في البلاد بعد طرد داعش، ولهذا ظهرت مبادرات الإصلاح رغبتا في حل الأزمة الليبية سلميا وهي بالتالي:

1-المبادرة السياسية التونسية:

تعلق آمال الليبيين على المبادرة السياسية لحل الأزمة الليبية والتي انضمت لها الجزائر ومصر ورحب بها الفرقاء الليبيون باعتبارها الحل الوحيد تأمين التعايش السلمي بين كافة الليبيين وتحقيق الاستقرار والسلام للشعب الليبي، وجاء "بيان تونس حول المبادرة الثلاثية" الصادر في 20 فيفري 2017 المنقضي عن اجتماع وزراء خارجية تونس والجزائر ومصر ليؤكد على ضرورة الدفع في اتجاه حل سياسي "ليبي ليبي" من خلال مصالحة شاملة لكل الفرقاء بدون أي إقصاء وبدون الالتجاء إلى الحل العسكري وبدون تدخلات أجنبية إقليمية أو دولية وبرعاية الأمم المتحدة، وسيعرض البيان على قمة ثلاثية تونسية جزائرية مصرية قد تعقد الجزائر خلال شهر مارس الفائت، وحصلت المبادرة على دعم من أوروبا ومن روسيا وحتى من أمريكا مع الاختلاف في الأجندات، ولكن بوادر الهدوء التي

[1]-أسو شيتد برس: **تدخل مصر العسكري بعقد الصراع في ليبيا**، قناة الميدان، أكتوبر 2013، مأخوذ من: http://almydam.tv/archives/45709

لاحت بعد تحرير مدينة سرت لم تعمر طويلا وبرزت مظاهر الصراع من جديد في ليبيا خلال الأيام الأخيرة بما قد تؤثر سلبا ما أصبح يعرف المبادرة الثلاثية للسلام في ليبيا[1].

2-التسوية السلمية:

وإن كان هذا السيناريو هو الأفضل إلا أنه الأصعب، فقد يكون الخوف من تصعيد المعارك وما قد يؤدي إليه من حرب أهلية هو الدافع لدى كافة الأطراف إلى التهدئة ووضع اتفاق تسوية لاحتواء الوضع أو التحقيق من حدته، ويكون أساس التسوية استكمال المرحلة الانتقالية بانتخابات برلمانية ورئاسية تضمن التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى فتح الحوار والاتفاق على الملفات الآتية:

- المصالحة الوطنية الشاملة بين كل الأطراف.
- التأكيد والسعي إلى تعدديه سياسة حقيقية من خلال تهيئة حياة حزبية سليمة، وتعدي الفكر القبلي في السياسة.
- جمع السلاح من كافة الجماعات وتوحيد الميليشيات في جيش ليبي واحد دون تفرقة بين جماعة وأخرى.

وبالرغم من صعوبة هذا الحل إلا أنه يبقى سيناريو محتمل.

[1]-صالح الحامدي، **آخر مستجدات الوضع الجيوسياسي في ليبيا وتداعياتها**، 2017، مأخوذ من:. http://www.addiyar.com/article1325860

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا واستعراضنا لأسباب والدوافع التي أدت إلى التدخل في ليبيا والأطراف والنتائج التي خلفها، ومحاولة وضع سيناريوهات وتوقعات لمرحلة بعد الأزمة والتدخل الأجنبي وهي كالتالي:

- الدوافع والأسباب الظاهرية والخفية التي أدت للتدخل الأجنبي في ليبيا، ومن أبرز هذه الأسباب الخلفيات العدائية بين نظام القذافي مع الدول الغربية وذلك يتجسد في أزمة لوكربي ومحاولة ليبيا امتلاك السلاح النووي.
- عدم قدرة النظام السياسي الليبي كبح المظاهرات الشعبية والانشقاقات في نظامه السياسي والعسكري.
- دور هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في إعطاء دافع قانوني للتدخل الدولي من خلال إصدار القرارين 1970 و1973، إضافة للدوافع الاقتصادية والرغبة المصلحية للدول المتدخلة في التحكم واستغلال النفط الليبي.
- المواقف الدولية العربية والغربية والقوى الكبرى المختلفة إزاء الأزمة الليبية.
- بداية لعمليات التدخل بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وتلي حلف الناتو وقيادة العمليات في ليبيا بهدف حماية المدنيين وضرب القوات الجوية للنظام.
- مصير ليبيا بعد الأزمة وسقوط القذافي يبقي مرهون لتوقعات وفرضيات تلعب فيها مخلفات الأزمة دورا أساسي وخاصة منها القبلية والميليشيات العسكرية والحكومة الانتقالية والدول الأجنبية.

خاتمة

خاتمة:

أصبحت ظاهرة التدخل الأجنبي بارزة ومميزة مع ظهور النظام الدولي الجديد، فالعالم الذي نعيشه منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي تحديدًا، قد اصطبغ بسمات مختلفة، وأبرز هذه السمات اتساع نطاق تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول وغلبة الطابع الدولي العالمي على العديد من القضايا والمشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، حيث لم تعد هذه القضايا مقصورة على النظام الداخلي للدول، بل تم التأكيد على ربطها بالسلم والأمن العالمي، فالدولة طالما لا تستطيع في حماية رعاياها، فمن حق المجتمع الدولي تفعيل مسؤولية الحماية والتدخل، مما أوجد مبررًا للتدخل تحت مبررات حماية حقوق الإنسان، إذ بدأ التدخل يأخذ الشكل الجماعي من خلال مجلس الأمن الدولي، ومن خلال تحليل فصول الدراسة توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

*أن التدخل الأجنبي من المفاهيم التي يكثر الاختلاف بين السياسي والقانوني، وتعد النظريات والمدارس الفكرية التي تناولته كل منها انطلاقا من تفسيرها للعمل التداخلي وتصوراتها له وهي كالتالي:

- اعتبار مفهوم التدخل الأجنبي من المفاهيم المتغيرة وهذا يعود إلى تعرضه لميكانيزمات وظروف تاريخية مختلفة التي ساهمت في تجسيده عمليا، فبالرغم من أن التدخل من العمليات التاريخية القديمة التي شاهدت العلاقات الدولية العديد من تطبيقاته، إلاّ أنّه مازال يعرف تعاريف مختلفة بين مدارس العلاقات الدولية، فأصبح يقارن بالعديد من الأوصاف التي منها التغلغل والغزو، وللوصول إلى حلّ هذا الإشكال اقترح العديد من الباحثين بعض التعاريف التي تتداخل فيما بينها في خاصيتين أساسيتين إذا توفرتا يمكن وصف العمل بأنه تدخل، فكلما

كانت تهدف إلى التغيير والحفاظ على النظام السياسي أو السلطة السياسية القائمة وصفت بأنها تدخل.

- ارتباط مفهوم التدخل الأجنبي بمفاهيم مشابهة أو بصفة أخرى هي عبارة عن مفاهيم تخدم مفهوم التدخل الأجنبي، كمفهوم الردع، العدوان، التأثير وكذا السيادة.

*التدخل الأجنبي في ليبيا تعرض إلى العديد من الأحداث التاريخية والسياسية وهذا ما يفسر مميزات ليبيا الداخلية والخارجية من الناحية السياسية والقانونية وهي كالتالي:

- تعرض ليبيا للعديد من الحضارات الإنسانية المختلفة فنجد الحضارة الفرعونية التي تعتبر من قدم الحضارات التي مرت بها ليبيا وذلك من خلال الليبيين بالغارات الدائمة على غرب الدالة، بالإضافة إلى الحضارة القرطاجية، وكذا التواجد الإفريقي، هذا وفي القرن 19م عرفت ليبيا الاستعمار الإيطالي.
- تعرض ليبيا لانقلاب عسكري ضد الملك إدريس السنوسي سنة 1969 إذ كانت فترة حكمه تمتاز بالاستبداد والطغيان ومحو سيادة الشعب.

*الدوافع والأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى التدخل الأجنبي في ليبيا، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- يمكن إرجاع السبب الرئيسي لطبيعة النظام السياسي الليبي للعقيد معمر القذافي باعتباره شخصية دكتاتورية.
- العلاقات الليبية مع الدول الغربية التي تجسدت أثر أزمة لوكربي، وسعي ليبيا امتلاك السلاح النووي.

- انفتاح الشعب الليبي على العالم الخارجي واستيعابه أكثر بالوضع القائم على ليبيا.
- قيام الثورات العربية في كلّ من تونس ومصر.
- دخول ليبيا في أزمة داخلية النظام والمعارضة الشعبية، وما نتج عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان الذي تجسد عنه من الممارسات الغير الإنسانية كالاعتقالات التعسفية، واستخدام الأسلحة الثقيلة والإبادة الجماعية، هذا ما أفقد النظام السياسي الليبي شرعيته الدولية.
- دور المؤسسات الدولية في إدارة الأزمة الليبية، وذلك بتدخل كل من هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بإصدار قرارين 1970 و1973.
- الأطماع الاقتصادية من طرف الدول المتدخلة، والرغبة الشديدة في امتلاك وإدارات النفط الليبي، بالإضافة إلى الحفاظ على استثماراتها النفطية.
- تسارع التدخل الأجنبي في ليبيا إذ بادرت كل من القوى الكبرى والدول المغاربية والخليجية حيث ظهر التدخل القطري الكبير إلى جانب الدول الكبرى.
- مرور التدخل الأجنبي بمراحل مختلفة إذ بدأ بالتدخل الفعلي من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا حيث استطاعت القضاء على قوات القذافي، وبعدها تحولت القيادة إلى الحلف الأطلسي، والشعارات مسؤولية الحماية في الحقيقة كان يخدم مصالح الدول الكبرى في ليبيا.

*المواقف الدولية من التدخل الأجنبي في ليبيا إذ نجد دول مؤيدة وأخرى معارضة وهي كالتالي:

- تأييد الدول العربية ودول جامعة الدول العربية لقرار مجلس الأمن حيث شاركت في إنفاذ الحظر الجوي على ليبيا باستثناء الجزائر.

- قلق تونس من الأزمة في ليبيا، باعتبارهما تشتركان في الشريط الحدودي، أما الجزائر سعت من أجل حلّ الأزمة الليبية وذلك من خلال المبادرات من أجل حلّ الأزمة في ليبيا.

* رغم الهدف الإنساني لعملية التدخل في ليبيا، إلاّ أنّ الهدف الأساسي هو إسقاط النظام القائم، وهذا هو الهدف الذي حققته الدول الأجنبية إدخال ليبيا في حالة فوضى وذلك بغياب السلطة المركزية التي تسيطر على زمام الأمور، في ظلّ انتشار المليشيات وعدم الاتفاق بين القبائل، بالإضافة إلى انهيار الدستور.

وفي الأخير نقول أن للتدخل الأجنبي دور في إسقاط النظام القائم، كما ساهم التدخل في مساندة قوات المعارضة للسيطرة والتغلب على النظام.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا-المراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم

1-الكتب:

1. ابراهيم خليل أحمد، "**تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916**"، الموصل: جامعة الموصل،1968.
2. ابراهيم فتحي عميش، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**"، القاهرة: برنيف للطباعة والترجمة والنشر، 2008.
3. ابو القاسم سعد الله، "**بحوث في تاريخ العربي الإسلامي**"، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003.
4. أحمد سرحال، "**قانون العلاقات الدولية**"، بيروت، 1990.
5. ايفوفايرايند، روزاليد فاير، وآخرون، "**سيكولوجية العدوان: بحوث في ديناميكية العدوان لدى الفرد والجماعة والدولة**"، ترجمة: عبد الكريم ناصيف، الأردن: دار منارات للنشر، 1986.
6. باسل يوسف باسل، "**سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان**"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001.
7. بلال عبد الله، "**وجاء العقيد**"، طرابلس: دار مكتبة الفكر، 1970.
8. بلبس جون، سميث نستيف، "**عولمة السياسة العالمية**"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

9. توري روسي،**"ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911"**، ترجمة: خليفة محمد تليسي، بيروت: الدار والدولة للاستثمارات الثقافية، 2008.

10. جيرهارد فان غلان، **"القانون بين الأمم: مدخل إلى القانون الدولي العام"**، الجزء الأول، تعريب عباس العمر.

11. حسين حنفي عمر، **"التدخل في الشؤون الدولية بذريعة حماية حقوق الإنسان"**، القاهرة: دار النهضة، 2004.

12. حلال أمين، **"عولمة القهر، أمريكا والعرب المسلمون قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001"**، القاهرة: دار الشروق، 2002.

13. حماد كمال، **"النزاعات الدولية: (دراسة قانونية دولة في علم النزاعات)"**، ط1، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

14. حمدان سلطان وآخرون، **"القانون الدولي العام"**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، 1984.

15. د.حسن نافعة، **"الأمم المتحدة في نصف القرن: تطور التنظيم الدولي منذ 1945"**، علم المعرفة 202، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، أكتوبر 1995.

16. د.دولت أحمد صديق، د.محمد السدغلاب، د.جمال الدين الدناصوري، **"الجغرافيا السياسية"**، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ، الطبعة الخامسة، 1985.

17. د.سمعان بطرس فرج الله، **"جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة"**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ،الطبعة الأولى، فيفري 2005.

18. د/حامد سلطان، **"القانون الدولي في وقت السلم"**، القاهرة: دار النهضة العربية، ، 1962.

19. داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985.

20. راشد باسم، **المصالح المتضاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**"، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013.

21. الرمضاني مازن إسماعيل، "**السياسة الخارجية دراسة نظرية**"، بغداد، 1991.

22. زايد أحمد، "**الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية**"، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985.

23. السيد عثمان فاروق، "**التفاوض وإدارة الأزمات**"، ط1، مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004.

24. السيد عليوة، "**إدارة الأزمات والكوارث (حلول علمية، أساليب وقائية)**، القاهرة: مركز القرار للاستثمارات، 1997.

25. شارل أندري جوليان، "**تاريخ إفريقيا الشمالية**"، ترجمة بن سلامة، تونس: الدار التونسية للنشر، 1969.

26. شامية عبد الله محمد، "**سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، تقييم التجربة الليبية: 1970-1986.**

27. شعب علي، **أسرار القواعد البريطانية في ليبيا**"، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982.

28. الشيخ، "**إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011**".

29. صمويل هنتغنون، "**الاسلام والغرب آفاق الصدام**"، ترجمة: مجدي شرشر، القاهرة: مكتبة مديولي، 1995.

30. الصواني يوسف محمد جمعة، "**ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

31. الطاهر الزاوي، "**جهاد الأبطال في طرابلس الغرب**"، دار الفتح، دار التراث العربي، ليبيا، ط3، 1973.

32. الطلابي علي محمد محمد، "**الحركة السنوسية في ليبيا**"، عمان: دار برنيف للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

33. الطيب بوعزة، "**نقد الليبرالية**"، الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر، 1999.

34. عادل أحمد حشيش، "**اقتصاديات النقود والمال**"، بيروت: الدار الجامعية،1994.

35. عبد السيد خليل، **جماهيرية الدم والنار**، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012.

36. عبد العزيز الدوري، "**التكوين التاريخي للأزمة العربية**"، دراسة الهوية والوعي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، ط3، 1986.

37. عبد الغفار محمد أحمد، "**فض النزاعات في الفكر والممارسة العربية (دراسة نقدية وتحليلية)**"، دار هومة، 2003.

38. عبد المنصف حافظ اليوري، "**الغزو الإيطالي لليبيا: دراسة في العلاقات الدولية**"، بيروت: الدار العربية للكتب، 1983.

39. عبد الوهاب الكيالي، "**موسوعة السياسية**"، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

40. عدي محمد رضى يونس، "**التدخل الهدام والقانون الدولي العام: دراسة مقارنة**"، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتب، 2010.

41. عفاش فضل، "**الماضي يبدأ غدًا: قمة حياة الزعيم العربي الليبي معمر القذافي**"، النمسا: الدار الإفريقية للطباعة والنشر والإنتاج الفني، 1991.

42. علاء أبو عامر، "**العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

43. علال الخديمي، "**التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية**"، الطبعة الثانية، إفريقيا الشرق، 1994.

44. قنوص صبحي وآخرون، "**ليبيا الثورة خلال عشرون عاما**"، بنغازي: الدار الوطنية للكتب ، 1989.

45. كريستيان بريدورلف، "**أزهار من قورينا**"، ترجمة: الهادي مصطفى أبو لقمة، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1993.

46. كمال حماد، "**النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزعات)**"، ترجمة حسين ناقصة، ط1، القاهرة: المستقبل العربي، 1986.

47. ليوشتراوس، جوزيف كروس، **تاريخ الفلسفة السياسية**، ج2، ترجمة: محمد سيد أحمد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

48. مارتن غريفتش، تيري أوكالاهان، "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**"، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

49. محمد الجهوي حمد الجهوي، "**النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبرالي**"، القاهرة: دار الفكر العربي، 1993.

50. محمد طه بدوي، "**مدخل إلى علم العلاقات الدولية**"، دار النهضة العربية، 1972.

51. محمد عزيز شكري، "**مدخل على القانون الدولي العام**"، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1980.

52. محمد محمد اسماعيل، "**عمر المختار**"، القاهرة: مكتبة القران، 1992.

53. محمد مصطفى بازامة، "**ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية**"، بنغازي: مكتبة قورينا للنشر والتوزيع، 1975.

54. محمد يعقوب عبد الرحمن، "**التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.

55. محمد يعقوب عبد الرحمن، "**التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**"، الإمارات العربية: مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى،.

56. محمد يعقوب عبد الرحمن، "**التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

57. مرسيل ميرل، "**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، ترجمة حسن نافعة، ط1، المستقبل العربي، 1986.

58. مفيد محمد شهاب، "**القانون الدولي العام**"، القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، 1985.

59. منيسي أحمد وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**"، القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

60. مها محمد الشبوكي، "**إشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن**"، بنغازي: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، 2000.

61. المهدي محمد لمبروك، "**جغرافيا ليبيا البشرية**"، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990.

62. هارلد مولر، استيفاني زونيوس، "**التدخل العسكري والأسلحة النووية**"، ترجمة: عدنان عباس علي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

63. هانس بيترمارتن وهار الدشومان، "**فخ العولمة**"، الكويت :المجلس الوطني للثقافة، ، 2002.

64. الهزايمة، محمد عوض، "**السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**"، الأردن: جامعة العلوم التطبيقية، 2004.

65. هنداوي حسام أحمد محمد، "**التدخل الدولي الانساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي**"، القاهرة: دار النهضة العربية، 1996.
66. هنري حبيب، "**ليبيا بين الماضي والحاضر**"، طرابلس منشورات المشاة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981.
67. وين بون، "**ليبيا وانتشار الأسلحة النووية**"، ترجمة: مركز الخليج للبحوث الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للبحوث، 2008.
68. يحيى علي العالي، **التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ 1989-2006**"، دمشق: رند، الطبعة والنشر والتوزيع، 2010.
69. يونس عدي محمد رضا، "**التدخل الهدام والقانون الدولي العام: دراسة مقارنة**"، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتب، 2010.

2-المجلات والدوريات:

1. أبو سنينة محمد عبد الجليل، "الصادرات الصناعية الليبية"، الواقع والإمكانيات المتاحة"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الأول، ربيع 1992.
2. أحمد طاهر، "دستور المملكة الليبية"، مجلة الانقاذ الليبية، العدد 39، ديسمبر، 1992.
3. أحمد منيسي وآخرون، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.
4. ادريس أحمد، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مجموعة الخبراء المغاربين، ع6، سبتمبر 2011.
5. باسل يوسف باسيل، "سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، ، 2001.

6. بريدوولف كريستيناس، "أزهار من قورينا"، ترجمة: الهادي مصطفى أبو لقمة، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1993.
7. بوقاة حسين، "مفهوم إدارة النزاعات"، محاضرات حول إدارة الأزمات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، 16 ديسمبر، 2007.
8. بيترمارتن هانس، الدشومان هار، فخ العولمة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 2002.
9. توفيق المديني، "ربيع الثورات الديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، 2011.
10. الجمهورية العربية الليبية، "منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر"، وزارة الإعلام، 1971.
11. حسين خير الدين، "ليبيا إلى أين سقوط القذافي لكن؟"، مجلة المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011.
12. حميدة علي عبد اللّطيف، "المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
13. الختلان صالح، "بعد القذافي الطريق مازال طويلا"، مجلة العرب الدولية، العدد 1571، ماي 2017.
14. خير الدين حسيب، "ليبيا...إلى أين؟ سقوط نظام القذافي...ولكن؟"، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 381، أيلول، 2011.
15. د.خيري عمر، "آفاق التحول السياسي في بلدان اشمال إفريقيا، دراسة منشورة في الأهرام"، بدون سنة.
16. د.عبد الرحمن، "الدولة الهشة والتحول الديمقراطي في إفريقيا"، مجلة الديمقراطية، عدد 56، أكتوبر 2014.

17. رنا أبو عمرة، "مآزق الخصوصية وعوامل الانهيار في مؤتمر الدولة الفاشلة"،مجلة السياسة الدولية.
18. زيدان مسعد عبد الرحمن، "تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة عبر ذات الطابع الدولي"، دار الكتب القانونية، المجلة الكبرى، 2008.
19. السجل القومي، "بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي"، المجلد السنوي الثاني والعشرون، 1999.
20. السيد محمد سليم، "ثورة يوليو والدور الخارجي المصري"، مجلة السياسة الدولية، العدد 149.
21. شتراوس ليو، كروسي جوزيف، "تاريخ الفلسفة السياسية"، ج2، ترجمة: أحمد محمد سيد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
22. الصدفي عقبة، "مفهوم الردع وتحوله من الدفاع إلى الهجوم بعد انتهاء الحرب الباردة"، بابونج، تاريخ النشر: 2016/12/12.
23. الصواني يوسف محمد، "ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 365، جانفي 2011.
24. الطويلة علي حسن، "استطلاعات الرأي والسياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة العلوم السياسية"، جامعة بغداد، المجلد السابع، ع13، يناير، 1995.
25. عامر صلاح الدين، "القانون الدولي في عالم مضطرب"، م.س.د، المجلد 38، العدد 153، القاهرة، 2003.
26. عبد الإله بلقزيز، "مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 393، نوفمبر 2011.
27. عبد الرحمان محمد يعقوب، "التدخل الإنسان في العلاقات الدولية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.

28. علي خالد حنفي، "جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي السياسة الدولية"، العدد 198، أكتوبر 2014.
29. العماري سلمان راشد، "عاصفة الحزم: مشروعية قانونية أم عملية عدوانية"، مجلة البيان، تاريخ النشر: 21-04-2015.
30. عمران حامد، "ليبيا ودلالة الجغرافيا"، مجلة الفاتح، طرابلس، العدد 69، يناير 1991.
31. فريق الأزمات العربي، "الأزمة الليبية إلى أين"، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ، العدد الثالث عشر، مارس، 2017.
32. كلاع شريفة، "التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية"، ع5، فيفري 2016.
33. اللجنة الدولية المعنية بالتدخل والسيادة الدول، 2001.
34. لوسوردو دوسينيكو، "الحرب الوقائية الولاء لأمريكا و معاداتها: رؤية أوروبية"، المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد الثامن، العدد الثاني، ربيع 2004.
35. ليلا نقولا الرحباني، "التدخل الدولي مفهوم في طور التبديل"، دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.
36. مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، "العلاقات الليبية الجزائرية: ما بعد 17 فبراير وأزمة الانقسام السياسي"، 6 يونيو 2016.
37. الموسوعة العربية العالمية، "النسخة الإعلامية"، 2009، الحرب.
38. نافعة حسن، "الأمم المتحدة في نصف القرن: تطور التنظيم الدولي منذ 1945"، علم المعرفة 202، الكويت: المجلس الوطني والفنون والآداب، أكتوبر 1995.
39. هنري حبيب، "ليبيا بين الماضي والحاضر"، طرابلس: منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981.
40. وتش رايتش، "الأوضاع في ليبيا"، تقرير صادر عن منظمة، 12 ديسمبر، 2006.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. أبو الفاضل يوسف محمد، "التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 2007.
2. أوعلي نور، "الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي"، رسالة الماستر، جامعة القانون ووسائل الإعلام، 2013.
3. برقوق سالم، "تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جوان 1994.
4. بوراس عبد القادر، "نظرية السيادة المحدودة في حق أو واجب التدخل الإنساني"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، فرع القانون العام، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
5. جدو فؤاد، "دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية أنموذج منظمة أطباء بلا حدود"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010.
6. حجار عمار، "السياسة الأمنية الأوروبية اتجاه جنوب المتوسط"، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2002.
7. حمايدي عز الدين، "دور التدخل الخارجي فلي النزاعات العرقية"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2005.
8. حناشي أميرة، "مبدأ السيادة في ظلّ التحولات الدولية الراهنة"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق لقسم القانون العام، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

9. دماغ مريم، "إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي كل من: كردستان، العراق، 1991 والصومال 1992"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010.
10. سعيد محمد، "التدخل الدولي الإنساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان"، رسالة ماجستير"، كلية القانون والسياسة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2008.
11. السوالقة معاوية عودة، "التدخل العسكري الإنساني"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، القاهرة، 2009.
12. صادق حجال، "الدول الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية، دراسة حالة ليبيا"، 2011-2013"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إقليمية، 2013-2014.
13. صالح عمرون عبد الباري، "العالم الإسلامي وضعه الداخلي وعلاقته الخارجية"، مذكرة تربوية، 06-02-2001.
14. عبد الرحمان خليفة، "مبدأ التدخل في ضوء التغير في هيكل النظام الدولي"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.
15. علاء الدين زردومي، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، 2012-2013.
16. عمروش عبد الوهاب، "التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال 1992-2005"، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

17. قدير تيسير إبراهيم، "التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011"، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزّة، 2013.
18. لوصيف السعيد، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.
19. منصر جمال، "التدخل العسكري الإنساني في ظلّ الأحادية القطبية: دراسة في مفهوم الظاهرة"، أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2011.
20. موسى موسى، "مشروعية التدخل السوري في لبنان وتداعياته"، مذكرة ماجستير، كلية القانون والسياسة، فرع القانون الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

المواقع الالكترونية:

1. أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دور الربيع العربي وإشكالية في ظلّ المغيرات الحالية، الحوار المتمدن"، مأخوذ من: http://www.ahewar.org/debut/show.art.asp?aid:431302، ساعة الدخول: 11:12، اليوم: 2017/04/15.
2. أبو مدينة، "الموقع الجغرافي لليبيا"، 26 فيفري 2010، 12:22.
3. أحمدة عبد اللطيف، "دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، سلسلة دراسة المراكز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات الدولية، مأخوذ من: http://www.dohainstitute.org/relase/855d9hce، ساعة الدخول: 12:05 يوم: 2017/02/12.

4. إسلام أحمد، " الأزمة الليبية سيناريوهات الحلّ والصّراع"، مؤخوذ من: http://www.academia.edu/10018936، ساعة الدخول: 15:22، اليوم: 2017/05/29.

5. أسو شيدد برس، "تدخل مصر العسكري بعقد الصراع في ليبيا، قناة الميدان"، أكتوبر 2013، مأخوذ من: http://almydan.tv/archives/45709، ساعة الدخول: 09:11، اليوم: 2017/06/06.

6. الاقتصاد في ليبيا، مأخوذ من: http://www.afrigatenus.net، ساعة الدخول: 01:05 اليوم 2017/05/14.

7. بوابة إفريقية، مواقف دول ليبيا: "حسابات الحاضر وهواجس الماضي، 22 أكتوبر 2016، مأخوذ من: http://afrigtenerws.Nef/mode/138721، ساعة الدخول: 12:47، اليوم: 2017/05/29.

8. خالد حنفي، "هل تحتاج مصر إلى تدخل عسكري في ليبيا؟"، مأخوذ من: http://www.is.gd/ff!ymt، ساعة الدخول: 15:14، اليوم: 2017/06/21.

9. صالح الحامدي، "آخر مستجدات الوضع الجيوسياسي في ليبيا وتداعياتها"، 2017، مأخوذ من: http://www.addiyar.com/article1325860، ساعة الدخول: 10:30، اليوم: 2017/06/06.

10. صالح محمد أبو غريس، "لمحات عن التعليم في ليبيا، مأخوذ من:
http://www.ghattour.com/ar/index/.php?id=218textid=7993س
ساعة الدخول: 12:15، يوم: 2017/04/20.

11. صمويل تشيونغ، "الحماية للمهاجرين بعد القوة الليبية"، مأخوذة من: http://www.Fmreview.org/ar/morth/africain/cheming.htmo، ساعة الدخول: 13:04، اليوم 2017/05/14.

12. عبد الحفيظ عوض ربيع، "عدد سكان ليبيا"، مأخوذ من: http://tamimi.own.yoo7.com/t52472-topic، ساعة الدخول: 9:12، يوم: 2017/03/12.

13. عبد الرحمان حمدي، "التنافس الدولي وآثاره في القوة الليبية الاقتصادية، العدد أفريل 2011، مأخوذ من: http :www.carmegie.mec.org/2012/07/02، ساعة الدخول: 01:02، اليوم: 2017/01/24.

14. عبد العظيم محمود حنفي، "التدخل الإنساني في الإسلام"، مأخوذ من: http://www.almatiape.com، ساعة الدخول: 10:30 يوم 2017/02/21.

15. علي عبد اللطيف أحميدة، "غياب الحوار فلي ليبيا تحديات وعوائق، ليبيا المستقبل"، المأخوذ من: http://www.libya.al.mostakbal.org/news/chicha/46395، ساعة الدخول: 21:04، اليوم: 2017/03/12.

16. فاضل عبد اللطيف، "السياسة الخارجية الليبية في ظلّ انقلاب 1969، مأخوذ من: www.alwatip^libya.com/mode، 19495-23، ساعة الدخول: 15:02، يوم: 2017/04/12.

17. الفرقاء في ليبيا يصفون شروطا تعجيزية للمشاركة في حوار عن أمر 2، العرب، المؤخوذ من: http://www.arab.co.uk/?id:39922، ساعة الدخول: 23:00، اليوم: 2017/12/08.

18. فيض القلم، "تعريف دراسة حالة علم النفس"، مأخوذ من: https://9alam.com، ساعة الدخول: 23:00 يوم: 2017/02/22.

19. القرار رقم 1970 يفرض عقوبات قاسية على نظام القذافي. مأخوذ من: www.emaratalyoum.com، ساعة الدخول: 23:30 ليوم: 2017/06/11

20. القرار رقم 1973 الذي اعتمد مجلس الأمن مأخوذ من: www.diplomatic.gow.fr.ima,pdf، ساعة الدخول: 23:45 اليوم 2017/06/11

21. محمد العياط، "القبائل الليبية"، مأخوذ من: http://boaziz.yoo7.com/f10-montada، ساعة الدخول: 01:22، يوم: 2017/03/14.

22. محمد زهير المغيربي "هيكلة النظام السياسي في ليبيا"، مأخوذ من: **htto :www.libyafrom.org/archive/index.php ?option : com-content and task = viewandid = 636.9 9 an /temid = 1**، ساعة الدخول: 21:29 اليوم: 201/05/19.

23. معمر عطوي، الصين والربيع العربي، "سياسة حط الرجعة، الأخبار، 2011، مأخوذ من: http://www.al.akhba.com/mode/10818، ساعة الدخول:12.30سا يوم: 2017/05/29.

24. ميلاد الحارثي، "سيناريوهات المواجهة المسلحة في ليبيا"، مأخوذة من: http://dise.net/6707، ساعة الدخول: 14:12، اليوم 2017/05/22.

25. النوري الصل، "ليبيا ما بعد القذافي التحديات والسيناريوهات"، مأخوذ من: http://www.turess.com/alchourouk/504958، ساعة الدخول: 14:41، اليوم: 2017/05/22.

ثانيا– قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1. Châles Philipe Vavide, Jean Jacque Rocho, « **Théorie de la sécurité définitions »,** Paris : Edition Montchrestion, 2002.
2. Jean.Baptiste Jeangène Vilma, **« La guerre au nom de l'humanité : tuer ou laisser mourir »,éditions PUF, 1ère édition, Paris, 2012, p249.**
3. Philippe Gros, **De Odyssey Down à Unified Protectors,** Fondation pour la recherche stratégique, note N°04-2011

ثالثا– قائمة المراجع باللغة الحية:

1. Bellamy , Alex J and Paul D Williams 2011, **the new politics of protection, international Affairs**
2. Châles Philipe David, Jean Jacques Rocho, **théorie de la sécurité définitions**, paris : édition montchrestion, 2002
3. Congressional Research Service**, Operation odyssey Down Libya**, **Background and issues for congress**, 28 March 2011
4. Dirk Vandewalle, Libya, London : grnell university, 1998
5. Emanuel Adler, **seizing the middle Ground: constructivisme in word politics**, European journal of international relations, vol 3, NO3, 1997
6. Ewan Harrison, **the post/ cold war international systeme** ,London: Routledg taylor and fracis Group, 2004
7. Ewan Harrison, **the post/ cold war international systeme** ,London: Routledg taylor and fracis Group, 2004
8. Frederik H Russell, **the just war in the middle age**, London: Cambridge University press, 1975
9. **George Joffé, Emmanuel Paoletti , Libya's foreign policy: driver and objectives, united states, Mediterranean paper ;2010**

10. Gloria Duffy, **Soviet Nuclear enargy domestic and international Policies**, Santa Monica : CA Rand, 1979
11. Grri Loli, Sahar Azar, and Shani Ross, Patterns of conduct : Libyan Regime Support & Involvement in Acts of Terrorism, New York: Institute for National Security & counterterrorism studies Syracuse, University, 2010
12. Helen Chapin Metz, Libya New York, Martin-s press, 2002
13. International commission on Intervention and state Sovere/gnly (ICISS), the Responsibility to Proteat International Development Research centre, ottawa, 2001, P.V.I.I, available at :http://www.iciss.ca//pdf/commissionReport, PDF (Visited 1 Decembre 2009).
14. Jack Donnelly, **realism and international relations**, London :Cambridge university press , 2000
15. JW Richmond**, Libya a modern history**, Great Britain :Biddles LTD 1983
16. Kimberly Sullivan, **Mummer AL-Qaddafi's: Libya,** London: Oxford University Press, 2009
17. **Libya media assessment**, internews, may/june 2004
18. Marth Griffiths, **international relations theory for twenty first century**, New York: Rutledge, 2007
19. Michael.E. Salla "conflict Resolution, Gene tics, and Alchemy-the Evolution of conflict Iransmution": http:www.Trinstitute.org/oiper/3-3 Salla.htm.
20. Micheal Brough and others (eds**): rethinking the just war tradition**, ablany: suny press, 2007
21. Micheal Walzer, **just and injust wars: moral argument with historical illustrations** ,4th edition, new York: basic books, 2006 (first published, 1977), passin

22. Mustafa Ahmed Ben- Hlim**, forgotten page from libya's polical history,** great Britain, Mariana book 1992
23. Nelson Harold Libya: a country study , Washington: American university press
24. Oppenheim, **Lauterpacht Law ; international Law**, vol 11, lonmans and granco ,7th ed, London, 1952.
25. OYE Ogunbadejo , **Qaddafi's North African Design** , international security , vol. 8 , NO. 1 (summer, 1983), p 159 the mit press stable URL : http://www.jstor.org/stable/2538490. acessed 18/04/2017
26. Richard A Marquise, **Intelligence and the Lockerrbie investigation**, U.S.A : Algora Publishing, 2006
27. Simon Admes, "Libya and the responsibility", **occational papers** , No 3 , April , 2017 , p13
28. Wright, john, Libya London, ernest benn LTD,1969

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

مقدّمة 1

الفصل الأول

الإطار النظري للتدخل الأجنبي

المبحث الأول: مفهوم التدخل الأجنبي..... 16

المطلب الأول: تعريف التدخل الأجنبي..... 16

المطلب الثاني: علاقة التدخل الأجنبي بالمفاهيم المشابهة..... 22

المطلب الثالث: مشروعية التدخل ومبدأ عدم التدخل 30

المطلب الرابع: التطور التاريخي للتدخل الأجنبي..... 33

المبحث الثاني: أنواع التدخل الأجنبي..... 38

المطلب الأول: صور التدخل الأجنبي..... 38

المطلب الثاني: التدخل الأجنبي من حيث شكل وأهداف التدخل 40

المطلب الثالث: دوافع وأسباب التدخل 44

المبحث الثالث: التدخل الأجنبي في منظورات العلاقات الدولية 47

المطلب الأول: تحليل عملية التدخل في المنظور التعددي..... 48

المطلب الثاني: تحليل عملية التدخل في المنظور الواقعي 55

المطلب الثالث: تحليل عملية التدخل في المنظور البنائي 60

خلاصة الفصل 64

الفصل الثاني

المكانة التاريخية والجيواستراتيجية لليبيا

المبحث الأول: التطور التاريخي للنظام السياسي الليبي 66
المطلب الأول: النظام السياسي الليبي قبل وأثناء الاستعمار الإيطالي..... 67
المطلب الثاني: ليبيا في العهد الملكي 76
المطلب الثالث: الجغرافيا السياسية والاقتصادية لليبيا..... 82
المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد معمر القذافي..... 92
المطلب الأول: المؤسسات السياسية الليبية 92
المطلب الثاني: التوجهات الخارجية للنظام السياسي الليبي 97
المطلب الثالث: السياسة الخارجية الليبية على المستوى الدولي 99
المبحث الثالث: الأزمة الليبية 102
المطلب الأول: العوامل المغذية للازمة الليبية.....102
المطلب الثاني: مسار الأزمة الليبية 2011 108
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الليبية 111
خلاصة الفصل 116

الفصل الثالث

تداعيات التدخل الأجنبي على الأزمة الليبية

مقدمة الفصل 118

المبحث الأول: أسباب التدخل الأجنبي في ليبيا.....118
المطلب الأول: الأسباب السياسية والتاريخية للتدخل الأجنبي في ليبيا.....118
المطلب الثاني: الأسباب الإنسانية والقانونية للتدخل الأجنبي في ليبيا 123
المبحث الثاني: المواقف الدولية من التدخل الأجنبي في ليبيا 134
المطلب الأول: موقف الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.....134
المطلب الثاني: موقف الدول العربية 138
المطلب الثالث: موقف الدول الغربية. 142
المطلب الرابع: نتائج التدخل الأجنبي في ليبيا. 144
المبحث الثاني: مستقبل الأزمة الليبية بعد التدخل الأجنبي.....147
المطلب الأول: سيناريو قيام حرب أهلية وتقسيم ليبيا: 147
المطلب الثاني: سيناريو استمرار الوضع القائم. 149
المطلب الثالث: سيناريو تردي الأوضاع بعد الأزمة. 151
المطلب الرابع: سيناريو الحل السلمي للأزمة.....155
خلاصة الفصل 157
خاتمة 160
قائمة المراجع
فهرس المحتويات
فهرس الأشكال
فهرس الخرائط

فهرس الأشكال

الشكل رقم 1: مخطط صدام الحضارات 52
الشكل رقم **2:** تفسير التدخل في منظور الواقعي 57
الشكل رقم ***3:*** تطور العمل التدخلي في المنظور الواقعي. 59
الشكل رقم 4: الإنتاج النفطي في ليبيا 146

فهرس الخرائط

الخريطة رقم 1: خريطة ليبيا السياسية.....83
الخريطة رقم 2: خريطة أطراف التدخل في ليبيا 133

ملخّص باللغة العربية:

شكلت الأزمة الليبية منعرجا حاسما، في إعادة بناء المنطقة المغاربية مما لها من تداعيات وأبعاد إقليمية لدول الجوار، خاصة بعد تبني مجلس الأمن للقرارين الأمميين 70 و73 القاضيين بالتدخل العسكري لإنهاء العنف الممارس ضد المدنيين العزل من قبل نظام القذافي، هذا التدخل أنتج فوضى في ليبيا وتوغل مختلف التنظيمات الإرهابية في البلاد، والأكثر من ذلك امتداد تنظيم ما يسمى داعش إلى المنطقة، وهو ما أسفر على إنتاج دولة فاشلة وانقلاب أمني، مما ينذر بتأزم الوضع وخروج القضية من الداخل الليبي والتلاعب بها من طرف القوى الكبرى.

Abstract

The Libyan crisis formed went through a decisive, in the rebuilding of the Maghreb region resulting from the consequences of the regional dimensions of the neighboring countries, especially after the adoption of UN Security Council resolutions 70 and 73 judges of military intervention to end the violence against unarmed civilians by the Kadhafi regime, this intervention produced chaos in Libya and the incursion of the various terrorist organizations in the country, and most of that extension of the so-called organization of archives to the region, which resulted in the production of a failed state security coup, which threatens with the departure of the case from the inside by the Libyan and manipulation of the major Powers.